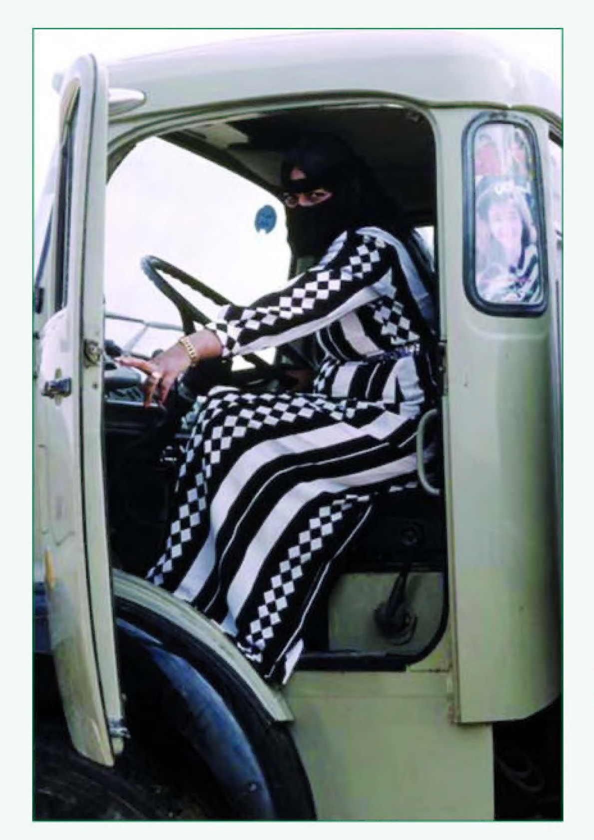


العدد (٣٦) ١٥/١٠/٢٠٠٥

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

خطوات قليلة اتخذت لصالح المرأة في مسيرة الإصلاح والمشاركة السياسية



الملك يشعل الجدل حول قيادتها للسيارة!



الشيخ أحمد زكي يماني بمناسبة رمضان

إذا كان الإصلاح السياسي غير مرغوب به فهناك ساحات أخرى!

في هذا العدد

دولة الأسهم

لا حديث هذه الايام يستهوي الناس في مجالسهم وفي حلهم وترحالهم أكثر من الحديث عن سوق الاسهم، التي باتت جداولها حاضرة على الدوام في شبكة الانترنت ومحطات التلفزة المحلية والفضائية وفي الاسواق العامة، بل إن ثمة أنباء عن تسهيلات أخرى متطوّرة سيجري إعتمادها لتسهيل عمليات المضاربة في سوق الاسهم ولايستبعد أن يتم نقل أخبار الاسهم بصورة مباشرة الى الطائرات في الرحلات الطويلة.. إن هذه الظاهرة المتفشية قد أحدثت دون شك تأثيرات إجتماعية ونفسية واقتصادية بالغة الخطورة، ولم يسلم منها الرابحون والخاسرون على السواء، فمن يدخل هذه السوق لا يخرج منها معافى وان كان رابحاً، وإن أسوأ ما فيها ما تحدثه من آثار نفسية واجتماعية وذهنية على الافراد المنغمسين في متابعة مجريات السوق.. إنها ببساطة تنهب اهتمام وتركيز الفرد بحيث لا يعي من عالمه الا بما يعكسه المؤشر على الشاشة، ولا يعرف هؤلاء المستدرجون الى السوق الا لونين وهما الأخضر والأحمر، حتى أطلق البعض العنان لخياله الخصب كيما يفتش عن تجسيدات لهذين اللونين، سواء بين أعلام الدول أو الأكلات الشعبية وحتى نوادي الرياضة، فقد أصبح اللون أحمر ممقوتاً لما يحمل من نذر شؤم على المضارب في هذه السوق فيما ينعش اللون الاخضر حلماً جميلاً، يتطلع لأن يحققه المضاربون للحصول على الثراء بضربة حظ ذهبية.

سمعنا أنباء عن استقالات من الوظائف الرسمية بغرض الانتقال الى سوق الاسهم، وبعضهم باع بيته وسيارته من أجل وضع حصيلة العمر في هذه السوق التي يجني منها رابحون بسطاء بعض المال دون قراءة واعية لتحولات السوق ومفاجئاته ونهاياته. ومن غريب ما سمعنا أيضاً أن طائفة من المعلمات قدمن إستقالاتهن من إدارة التربية والتعليم وقررن بيع مجوهراتهن وبعض الممتلكات الخاصة للدخول الى سوق المضاربات اليومية في سوق الاسهم. المشكلة ستبدو أكبر فيما لو حقق هؤلاء النسوة بعض الارباح وطارت أخبارهن في الآفاق وبلغت آذان نظيراتهن ممن يعتشن على مرتب شهري زهيد لا يفي بمتطلبات الحياة، تماماً كما حصل مع بعض الرجال الذين تركوا وظائفهم وجاءوا الى سوق الاسهم من أجل خوض مغامرة الحظ وتعديل مسار حياتهم عن طريق ضربة ذهبية.. إنه سوق لا يتطلب سوى قليلاً من الجهد وقدراً كبيراً من الجرأة للحصول على كثير من الربح..أليس كذلك؟

هؤلاء الذين يزجّون بأنفسهم في سوق لا تحكمه معايير أخلاقية ولا حسابات دقيقية يكتفون بمجرد ما يصل اليهم من أخبار الرابحين في عمليات سريعة، والذين لم تكن أرباحهم مبنية على معرفة تفصيلية وعلمية بطبيعة السوق إرتفاعاً وإنخفاضاً، فسوق الاسهم في بلادنا هي إنعكاس لطبيعة الدولة نفسها التي لا تعتمد قواعد محددة ولا تسلك سبيلاً واضحاً، فالارتفاع والانخفاض يحدثان دون معرفة أسباب ذلك، سوى ما يشاع لاحقاً عن تصرفات غير أخلاقية لبعض المستثمرين الكبار في بيع أو شراء حصة ما من رأسمال هذه الشركة وتلك.. إنه وحده المكان الذي لا يتطلب مستوى معرفياً عالياً، ولا كفاءة علمية فريدة..

ولن يكون حديثنا عن التفاصيل التقنية لسوق الاسهم ولا عن الرابحين والخاسرين وانما عن الوضع الذي خلقته الدولة من خلال سوق الاسهم، وما هو تأثيراته على المجتمع. فهذا الوضع لا يكف عن إطلاق تحذيرات خطيرة من وقوع إختلالات مفاجئة في أوضاع الافراد والجماعات، وقد حدث شبيه ذلك في بداية التسعينيات رغم أن الاوضاع الاقتصادية كانت بالغة السوء بفعل نضوب الموارد المالية والمصادر الاحتياطية كأحد تداعيات حرب الخليج الثانية، ولكن سوق المضاربات اليومية في سوق الاسهم إجتذبت قطاعاً كبيراً من السكان، وكان ذلك جزءاً من محاولات الالتفاف على التجاذب السياسي الحاد وتصاعد العمل المطلبي والاصلاحي على المستوى الوطني..

الا أن ما حصل في السنوات الاخيرة كان مختلفاً بل وأشد خطورة، فهذه السوق قضت على الفوارق الاجتماعية من حيث عدد المتعاملين فيها وخلفياتهم وتحدراتهم، وليس بطبيعة الحال بحجم المضاربات، فالفقراء والاغنياء وأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هم شركاء في هذه السوق وان تفاوتت أرباحهم وخسائرهم.

هناك دون شك انثيال جماعي في هيئة حشود متدفقة على شاشة المعاملات في الانترنت وصالات البنوك والاسواق العامة بصورة شبه يومية، وعلى حد قول أحدهم فإن بعض المضاربين صاروا أشد التزاماً وإنضباطاً بالدوام من بعض الموظفين الرسميين في البنوك.. لا ضير في أن يجني المضاربون أرباحاً لو كان ذلك في حدود عمل إستثنائي لا يستهلك سوى جزء قليل من الجهد والوقت، ولكن الحال غير ذلك.

إن الدولة باتت في حالة رخاء سياسي طالما أن قطاعات إجتماعية واسعة تصرف جهدها في نشاط إقتصادي يستهلك طاقتها الكاملة دون أن تبقي منها شيئاً ذي بال يمكن توظيفه في المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الانسان، والحريات العامة، وتحقيق العدل والمساواة والمشاركة السياسية.. فتلك مفردات تبدو باهتة وغير هامة حين توضع في سياق الاستنزاف التام لمجهودات الأفراد المتعاملين في سوق الاسهم.. إنها بكلمة أخرى مفردات لا تشكل أولوية ملحّة طالما أن هناك مجالاً واسعاً للتعويض عنها عبر جني المال والمزيد منه.

لا نظن بأن الدولة ستجد في غير سوق الاسهم مكاناً تشغل الناس فيه عنها على الاقل لفترة قادمة، ولذلك فهي شريك رئيسي في هذه السوق، وستعمل على إبقاء فورانيته وعنفوانه كي تجتذب المزيد من الافراد والمحافظة على من هم بداخل السوق حتى لا يخرجوا منه.. لا شك إنها تضخ كمية كبيرة من المال في هذه السوق عبر شركاء ووكلاء عنها أو عن كبار المسؤولين فيها كجزء من الحفاظ على ديناميات السوق وجاذبيته.. إن كمية من مداخيل النفط تدخل الى سوق الاسهم، وبالتالي فإن دولة الاسهم ستبقى فاعلة لحين من الوقت قبل أن تقع انكسارات تخرج الناس أفواجاً من سوق الاسهم الى سوق السياسة.

هل حقاً سينتصر الإقتصاد على السياسة؟

تبدّد التبييت الإصلاحي

كل ما عجزت عنه الحلول السياسية والدبلوماسية والأمنية يتم حله بالاقتصاد الذي يحقق انتصارات متوالية.. قد يكون إرتفاع المداخيل النفطية ضربة حظ أو هدية من السماء، ولولاه كان يمكن للسعودية أن تتجه نحو مسار آخر غير الذي تسير عليه الآن، ولغدت الاهتزازات الامنية والسياسية المحلية سمة عامة في هذا البلد الذي أنعش لنصف عقد من الزمن سوق العنف في العالم.. كل شيء تغيّر بفعل الارتفاع القياسي لأسعار البترول، وأصبحت تأثيرات هذا الارتفاع شديدة الوضوح، لا على مستوى العنف الذي اقتطعت وزارة الداخلية جزءاً كبيراً من مداخيل النفط المرتفعة بإسم اعلان الحرب عليه، ولا على مستوى الاصلاح السياسي الذي بلغ حداً في التشويه لدرجة لم يعد الاصلاحيون الحقيقيون قادرين على تمييز أنفسهم وتكتيل صفوفهم سيما في ظل فترة يفترض - زعماً - أنها ستشهد أكبر تحوّل سياسي في هذا البلد بما يتطلب وجود جماعة إصلاحية وطنية تتبنى مشروع المصلح وتعمم مفرداته.. ولكن لم يشأ المصلح المزعوم حصوله لغياب النية الاصلاحية المبيّتة، ولذلك جرى التوسل بالاسلحة السياسية التقليدية في خلط أوراق اللعبة، وإعادة توزيع الجزر بدلاً من العصي.. لقد غدا كل شيء قابلاً للشراء حتى دعاة الديمقراطية في الغرب.

لقد ناضلت السعودية لسنوات طويلة مضت من أجل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، ولكنها في كل مرة كانت تواجه بقائمة طويلة من الشروط التي عجزت عن الايفاء بها كونها شروطاً تعجيزية في قسم منها على الاقل. إن انضمامها للمنظمة سيكون دون شك مفتاحاً لتغييرات في الشرق الاوسط، سيما مع قبولها بالتعاون التجاري مع اسرائيل، وهو شرط بات مقبولاً من الجانب السعودي بإستحضار بنود مبادرة الامير عبد الله التي طرحها في القمة العربية في بيروت قبل سنتين. وعلى أية حال، فإن إجراءات حصول السعودية على عضوية المنظمة لن تستغرق طويلاً فقد ترك المال في السياسة مفعولاً سحرياً.. ولاشك أن خطوات ضئيلة في الداخل متزامنة ومصاحبة مع حملة دعائية ضخمة في الخارج تسهم في تعزيز الموقف التفاوضي ستحسم الأمر لصالح الموقف السعودي، وهو ما جرى بالتحديد في قضية انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية. فقد كانت الاصلاحات السياسية والاقتصادية الشكلية والطفيفة ضرورية لتأهيل السعودية لموقف قوي في العملية التفاوضية الخاصة بعضوية المنظمة. المسؤولون، بطبيعة الحال، يرفضون منطق التنازل لاملاءات الآخر، وإن كانوا يقتفونها بحذافيرها حين يتطلب الامر ذلك، ولكنهم يدركون تماماً بأن بعض شروط المنظمة قد تم تطبيقها في الداخل لأنها ملزمة وبدونها قد يكون حظ السعودية في عضوية المنظمة ضعيفاً. هذا لا يعني بأية حال أن عملية التحديث في بعدها الفني والتقني قد توقفت فهناك تدابير في التغيير لا يمكن للدول أن تعيش دونها، ولكن الاصلاح السياسي أمر آخر في نهاية المطاف.

وكأحد الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية في السوق السعودية، جرى تخفيض القطاعات التي كانت تحظى بحماية إزاء الملكية الاجنبية، والتي كانت تعرف بالقائمة السلبية، وهي قائمة ستختفي من الوجود كأحد متطلبات الانفتاح الاقتصادي، وفي النهاية كأحد ممليات منظمة التجارة العالمية، فقد لحظنا بأن قطاع الاتصالات قد بات مفتوحاً أمام الاستثمار الخارجي وسيلحق به قطاع التأمين.. إن القائمة السلبية تتقلص تدريجياً كأحد شروط العضوية.

انضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية

تعوّد السياسي على إستحواذ السلطة بكاملها، والاصلاح ليس عقيدة وقيمة لديه فهو بديل إكراهي حين تكون السلطة مهددة

ليس فحسب لتحقيق بعض الاغراض الاقتصادية ذات الاهمية الخاصة لدولة نفطية كالسعودية والتي تسعى الى إزالة عدد من التعرفات الجمركية المفروضة على منتجاتها البتروكيمائية، ولكن أيضاً ستجعل من السعودية البوابة الكبرى للشرق الاوسط والتي منها ستدخل العولمة الاقتصادية عصرها الذهبي ومرحلة الاندماج الشامل.

إن الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي قامت بها السعودية في السنوات الاخيرة تكشف عن الميل المتعاظم لدى الدولة لجهة الانضمام الى المجال الحيوي للاقتصاد والسياسة الدوليين، وهو مجال خسرته السعودية منذ الحادي عشر من سبتمبر. ولكن السعودية التي لم تفلح السياسة والدبلوماسية الكثيفة في جبر كسورها الخطيرة، وجدت في خيار الانفتاح الاقتصادي مع ارتفاع أسعار النفط أجدى وأنفع. لقد لحظنا تزايد حجم الاستثمار والذي قيل بأنه زاد بنسبة ٤٦٠٠ بالمئة في الربع الثاني من هذا العام مع زيادة في تراخيص الاستثمارات بلغت نحو ٦.٥ مليار دولار بالمقارنة مع ٧٤٧ مليون دولار في الربع الثاني من العام الماضي.

إن هذه الزيادة في حجم الاستثمارات وتراخيص الاستثمار المؤسسة على تغييرات تشريعية واقتصادية تلمح الى إتجاه النمو الذي تشهده الدولة، بالنظر الى التطلع الكبير الذي يستهدف جذب ما يربو على تريليون دولار من الاستثمار الاجنبي المباشر خلال العشرين سنة القادمة الى داخل السعودية. يقابل ذلك أيضاً، أن السعودية هي مصدر للاستثمار بفعل المداخيل الكبيرة من الاحتياطات النفطية الهائلة، فهي تزوّد السوق الدولية بكمية وفيرة من المال من اجل شراء إحتياجاتها الاساسية في التعليم والتكنولوجيا والدفاع والغذاء وغيرها.

تسعى السعودية الى إعتماد شكل من أشكال اللبرلة الاقتصادية الموجّهة على غرار ما اتبعته في بداية الستينيات حيث إختارت مساراً تحديثياً منزوع المفعول السياسي والايديولوجي، فتم تحويل الدولة تكنولوجياً وعمرانياً وتصنيعياً مع استعمال أقصى الرقابة الايديولوجية عبر كتائب الشرطة الدينية والرقابة الفكرية من أجل درء التداعيات السياسية والايديولوجية لعملية التحديث.. وبطبيعة الحال، فإن هذا الاجراء لا يمكن تطبيقه بحذافيره في الوقت الراهن بسبب انتصار الثورة الاتصالية على كل أجهزة الرقابة الفكرية والاعلامية في العالم، ولكن قد تأخذ الدولة بمضمون الخيار نفسه، أي تبني البعد الاقتصادي لليبرالية مع نزع الفتيل السياسي والفكري والى حد ما الاجتماعي أو على الأقل تحييده لفترة من الوقت من أجل إحكام السيطرة على مسار التحول.

هناك بلا شك فرص إقتصادية هامة يجري استغلالها تساعد على السير في خيار اللبرلة الاقتصادية المقيدة، وإن المداخيل النفطية العالية ستسهم في تنمية حوافز الاستثمار في القطاع النفطي والصناعي.. لقد أعلنت شركة أرامكو النفطية عن خطط لبناء ثلاث مصافي نفطية معدّة لتصدير البترول في كل من رابغ وينبع وراس تنورة، كما بدأت شركة سابك للصناعات البتروكيمائية مشروعات استثمارية ضخمة وزيادة حجم مشاركتها في القطاع الصناعي المحلي والعالمي.

كان لعامل العنف دور في كبح الطموح الاقتصادي لكثير من المستثمرين المحلين والاجانب، ولكن الاقتصاد كان له مفعوله المنتظر في إحتواء ومحاصرة بؤر السخط والتذمر عبر ضخ كمية كبيرة من الاموال والآمال. فهناك قدر كبير من الاسترخاء الامني، ولعل بعض الأمراء يبالغ في

التقليل من تأثير الارهاب والتخلخل السياسي في المنطقة والذي ترك تأثيرات واضحة على قرار الشركات الاجنبية وأدى بالتالي الى تأخر وصول الاستثمار الخارجي. إن الانحسار النسبي للنشاط الارهابي عقب سلسلة مصادمات مسلحة أودت بحياة عناصر قيادية في جماعات العنف منح المسؤولين السعوديين ثقة أكبر في دعوة الشركات الاجنبية للقدوم للسوق السعودية على إعتبار أن الاخيرة باتت أكثر آماناً من مناطق عديدة في المنطقة، سيما مع الانتقال السلس للسلطة في السعودية ووصول الملك عبد الله المعتدل ظاهرياً الى العرش.

في ظل هذا الوضع، أي تولي الملك عبد الله السلطة بما يحمله من آمال إصلاحية مزعومة وإنتعاش اقتصادي ملحوظ بفعل الارتفاع القياسي لأسعار النفط، وتراجع كبير لحوادث العنف، فإن الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تنشق عن هذا الوضع ثرية ومغرية، ويدرك المجتمع التجاري طبيعة المنافسة التي يمكن أن تخلقها هذه الفرص وما يتوقع منها من عائدات مرتفعة للغاية. إن المنطق المدوّي للمال يجعل من السياسة تابعاً خانعاً، بل له قدرة على تعطيل مفعول التغييرات السياسية الطموحة.

بطبيعة الحال، فإن دوران عجلة الاقتصادي بوتيرة عالية يتطلب إحداث تغييرات شكلية في عالمي السياسة والمجتمع، ولكن كما أسلفنا لا تجعل تلك التغييرات مدلولات رصينة على الاصلاح السياسي. إن دخول المرأة الى إنتخابات الغرف التجارية قد تبعث رسالة خاطئة للخارج عن نوايا إصلاحية غير مبيّتة، مع الالتفات دائماً الى أن مثل تلك التغييرات الطفيفة يجري استثمارها بأقصى ما يصل اليه تشويه العملية الاصلاحية في بعدها السياسي.

إن التجارب السابقة تنبّه برنين مزعج الى أن الاصلاح السياسي لا يسير جنباً الى جنب الانتعاش الاقتصادي بل على العكس دائماً فإن الاصلاح السياسي الشامل والجوهري يأتي في ظل إخفاق إقتصادي واختناق ثقافي واجتماعي. إن ما تخبرنا تجربة اجهاض النشاط الاصلاحي منذ الخامس عشر من مارس العام الماضي هو أن قراراً غاشماً صدر من داخل العائلة المالكة يقضي بإعادة العمل بخيار الجزرة في الداخل والخارج من أجل وأد الجنين الاصلاحي الذي كان على مقربة من الولادة المكتملة.

كانت القرارات الجديدة في عالم الاقتصاد تقصي كل عملية إصلاحية مأمولة، فالسياسي تعوّد على إحتكار السلطة بكاملها، وأن تنازله عن جزء منها لا يتم الا في حالة واحدة هي افتقاره للقدرة على الاحتفاظ بها كاملة. فالاصلاح ليس عقيدة وقيمة لدى السياسي بل هو خيار إضطرار وبديل إكراهي يخضع له حين تكون كامل السلطة مهددة.

حين نجحت العائلة المالكة في ضرب التيار الاصلاحي كانت تعدّ نفسها لتقديم ثمن إقتصادي محلياً وخارجياً، وليس إقحام قطاع كبير من السكان في دوامة سوق الاسهم على غرار ما حصل في عام ١٩٩٢ أي بعد الاعلان عن الانظمة الثلاثة سوى تعويضاً مشوّهاً يحرف إهتمام الرأي العام عن الاصلاح السياسي ويأسره بصورة شبه كاملة لمتابعة تقلبات السوق ارتفاعاً وانخفاضاً، بدلاً من الانشغال في المضامين الهزيلة للاصلاح السياسي المعتمد رسمياً.



في الخارج، تدير العائلة المالكة معركتها بإتقان إستناداً الى تجربة طويلة في كيفية إستثمار الاقتصاد في دعم أو تعطيل الخيارات والقرارات السياسية، وفي أحيان عديدة تعطيب التوجهات المعلنة التي تنطوي على مضار سياسية. لا يجب التقليل من شأن العقلية السياسية السعودية في التعامل مع الغرب عموماً ومع الولايات المتحدة بوجه خاص، وهناك من التجارب ما يكفي للزعم

العائلة المالكة أعادت توظيف المال للاحتفاظ بالسائد مع تغييرات شكلية ذات نكهة إصلاحية وإن أدت الى تعطيل مسيرة الإصلاح

بأن السعودية نجحت في مرات عديدة في تسفيه المبادىء الديمقراطية الاميركية عن طريق صفقة تجارية مع الحراس الافتراضيين على الديمقراطية في الولايات المتحدة. ولأن هؤلاء الحراس يدركون أيضاً كيف أن الديمقراطية قابلة للاستعمال كسلاح وورقة ضغط من أجل جني المال الحرام، فإن السعودية ودول عربية عديدة تدرك بأن حتى الديمقراطية قابلة للشراء. نعلم بأن التحالف الاستراتيجي بين البلدين قد أمدّ الطرفين بآليات فهم متبادل، وبالتالي فإن هناك تكتيكات سياسية ورسائل غير مباشرة يدرك الطرفان معانيها الحقيقية وكيفية التعامل معها.

نتذكر قبل أكثر من عقد حين بدأت الادارة الاميركية تتحدث عن الديمقراطية في الشرق الاوسط، وكيف أن الرئيس بوش الاب قد ألقى باللائمة على جون كينيدي الذي وعد بدمقرطة السعودية ولم ينجز وعده، وأنه سيتدارك أخطاء أسلافه، وكانت حينها الولايات المتحدة قادرة على إحداث تغييرات جوهرية وعميقة في السعودية، لسبب بسيط وهو أن الدولة السعودية بالكامل كانت واقعة تحت تصرف الادارة الاميركية إبان حرب الخليج الثانية.. ولكن انتهت الحرب وعوّضت السعودية جنرالات الحرب الاميركيين بفواتير وصفقات مغرية، ونسي الرئيس بوش الاب ما وعد به.. ونتذكر في تلك الفترة أن صفقات دفاعية متوالية تمت بين السعودية والولايات المتحدة وبلغت فيها الرشاوى حداً صادماً الى درجة أن صفقة طائرات بقيمة ٩ مليارات بلغ مجموع الرشاوى فيها ٤ مليارات دولار تقاسمها وسطاء سعوديون وأميركيون.

في هذا العام تكاد التجربة تكرر نفسها، وربما على مساحة أكبر فمن شارك من المسؤولين الاميركيين في مندبة الحظ الاميركي على تجاهل مشروع دمقرطة السعودية والشرق الاوسط عموماً كانوا كثر، الى درجة أن الرئيس جورج بوش الابن ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس وغيرهم مارسوا نقداً ذاتياً غير مسبوق، وحمّلوا الرؤساء السابقين أخطاء الماضي ومسؤولية التقاعس عن دمقرطة هذه المنطقة الحيوية.. ولكن صمتاً بدأ يكسو الدبلوماسية الاميركية منذ اشتغلت الماكينة المالية السعودية، التي تحركت وفق خطة متقنة، فقد استعد تجار السلاح من كبار السياسيين الاميركيين لتلقي العروض المغرية. ففي الشهر الفائت شهدت أروقة البنتاغون والكونغرس أحاديث عن صفقات عسكرية قريبة بملياري دولار كمرحلة أولى، ومن الطبيعي أن يكون نصيب الكبار من الجانبين كبيراً، ولا ننسى التذكير بأن الجزء الأعظم من الصفقة سيكون من نصيب الحرس الوطني. ونتذكر أيضاً زيارة الامير سلطان وزير الدفاع الى الولايات المتحدة في نفس الفترة، كيف وهو الأكثر خبرة في عقد الصفقات العسكرية مع ضمان حصته الثابته في الرشاوى.

خلاصة القول أن العائلة المالكة تعيد توظيف المال الفائض في إتجاه المحافظة على النمط التقليدي السائد مع تغييرات شكلية ذات نكهة إصلاحية وإن كانت قد تؤدي الى تعطيل مسيرة التحول السياسي العميق والمطلوب شعبياً.

المرأة في السعودية تكسر التابو الاجتماعي والسياسي

خطوات قليلة في مسيرة الإصلاح والمشاركة

بخلاف ما كان متوقعاً حول زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وفي العملية السياسية بصورة محددة، فقد اتخذت الحكومة السعودية خطوات قليلة حيال السماح لمشاركة أكبر للمرأة في الحياة العامة. ففي شهر سبتمبر الفائت سجّلت سيدة الاعمال مضاوي الحسون كأول إمرأة تشارك في الانتخابات حيث تنافس من أجل الحصول على مقعد في غرفة تجارة جدة، ثاني أكبر مدن المملكة. وقد دخلت السيدة الحسون السباق بعد أن أوقف وزير التجارة هاشم بن عبد الله يماني قراراً من قبل غرفة الصناعة والتجارة بجده برفض ترشيح عشر سيدات الاعمال في انتخابات الغرفة. وتعتبر هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن هناك حاجات كبيرة وكثيرة يجب القيام بها من أجل رفع وضعية المرأة السعودية وتحسين حياتها.

وبناء على آخر تقرير عن حقوق الانسان لوزارة الخارجية الاميركية فإن المرأة في السعودية لا تتمتع سوى بقليل من الحقوق الاجتماعية والسياسية، ولا يسمح للنساء من السفر محلياً او دولياً بدون قريب ذكر. بالاضافة الى ذلك، لا يسمح للمرأة السعودية من السياقة وأن قيوداً مفروضة عليها فيما يتصل باستعمال الخدمات العامة بحضور الرجال. فحين يستعملن الحافلات العامة، فإن على النساء الصعود من بوابات خلفية منفصلة وأن يجلسن في مواقع محددة من الحافلات. وقد تتعرض النساء لخطر الاعتقال من قبل الشرطة الدينية لصعود سيارة يقودها ذكر ليس بموظف او قريب.

تواجه المرأة السعودية تمييزاً قانونياً، فبموجب القانون السعودي فإن المرأة غير قادرة على الاضطلاع بمهامها دون وصاية من الذكر، وفي المحاكم تفقد المرأة شخصيتها القانونية الكاملة مالم تكن بمحضر وكيل عنها، محرم ذكر. وهناك بعض المؤشرات التي تفيد بإقرار الحكومة السعودية بالحاجة الى تشخيص بعض التفاوتات الخطيرة. إن مؤتمر الحوار الوطني المتشكل قبل نحو سنتين تألف من قيادات دينية واكاديمية وسعودية وبمشاركة بعض النساء اللاتي كان لحضورهن في اللقاء الفكري الاول إرتدادات إعلامية ونفسية واسعة، حيث رفض بعض رجال الدين السلفيين مبدأ مشاركة النساء في الحوارات الفكرية، بالرغم من أن التصريحات العلنية تؤكد على مبدأ توسعة دور المرأة في الحياة العامة. فالمؤتمر الذي كان تحت رعاية الحكومة وتمويلها دعى الى إعادة فحص والتحقق من القيود المفروضة على النساء من قبل الاعراف السائدة وليس من الاسلام.

وعلى أية حال، فإن أية مساع أهلية لن يكتب لها النجاح ما لم تقدم الحكومة السعودية على عمل فاعل ومؤثر، تماماً كما أن تلك المؤتمرات ستكون ذات معنى ضئيل فيما لم لو تحيل الحكومة السعودية من توصيات المدافعين عن حقوق المرأة الى قرارات وخطط عملية فورية، بل يمكن القول بأن قائمة الحقوق تبقى منتهكة بصورة كاملة ما لم تتم تلبية حقوق المرأة، وبحسب لورا بوش، زوجة الرئيس الاميركي فإن (حقوق المرأة هي حقوق الانسان وأن العمل على تطوير حقوق الانسان هي مسؤولية كل البشر).

> **فيما يتمسك الامراء بدعوى تقدّم تفكيرهم الاصلاحي على المجتمع، فإن هذا المجتمع بما فيه الجزء المحافظ صار ينادي بالاصلاح ويطالب به**

يتدربن على الانتخابات.. على أمل!

لطالما سمعنا وقرأنا تصريحات لمسؤولين كبار في الدولة، وبخاصة المرتبطين منهم بحقل السياسة الخارجية، أي وزير الخارجية والسفراء ورؤوساء البعثات الدبلوماسية من أن التفكير الاصلاحي لدى العائلة المالكة متقدم على وسابق على تفكير المجتمع، مع ان المقصود هنا بالتحديد هو جزء من المجتمع النجدي التقليدي المحافظ. وقد جرى استعمال هذه المقولة للتنصل من كل مسؤولية تقتضي اصلاحاً، وكل دور يملي تغييراً في سياسات الدولة وأجهزتها.. حتى تكشّف تهافت هذه المقولة، وصار المجتمع بما فيه الجزء المحافظ منه يجأر بصوت مسموع بمطالبه وينفي مزاعم العائلة المالكة، فصار ينادي بالاصلاح ويطالب به، والأمراء في المقابل متمسكون بمقولة إن تفكيرهم سابق على تفكير المجتمع، وكأن في آذانهم وقراً..

وكما هو شأن كافة أشكال التغيير التي جرت في هذا البلد، فإن النساء يحققن ذواتهن لا اتكالاً على تشريعات جديدة أو دفعات معنوية حصلوا عليها من قادة الدولة، بل يقمن بكل ذلك استناداً على قدرات ذاتية ومستقلة محضة، فلا يجوز أن يزعم أحد من قادة الدولة بأنه وراء إقرار حق من حقوق المرأة، بل ويجب أن تحذر النساء من سرقة الانجاز.. ويمكن المجادلة بقدر من الاطمئنان والجزم بأن المرأة في السعودية لم تحظ بالقدر المطلوب من التشجيع من المؤسسات الحقوقية الاهلية، فضلاً عن الشخصيات الرسمية وشبه الرسمية.. إن جرعات الدعم الخفية لم تكن سوى مادة للاستهلاك الاعلامي والخارجي، ولم تأت أكلها في هيئة مؤسسة أهلية تدار من قبل المرأة وتعنى بحقوقها..

من المؤسف أن قضية قيادة المرأة للسيارة باتت سبة وعار يلطخ سمعة العائلة المالكة والحكومة في هذا البلد، فإذا ما أريد شتم الدولة السعودية وفضح سجّلها الحقوقي عيّروها بالتخلف لأنها لم تجز للمرأة بقيادة السيارة.. وفي واقع الأمر أن العائلة المالكة سلّمت كل دول العالم وشعوبها ومؤسساتها الحقوقية ما يبرر النيل منها، وهو نيل بحق لا يجب أن نكابر في ذلك، فالى متى تبقى المرأة تناضل من أجل أبسط حقوقها وكأن عشرة قرون لم تكن كافية كيما نعيد فهم النص الديني في سياق تاريخي متغير..إن أبشع الجرائم أقترفت في هذا البلد لا بسبب الانفلات الاخلاقي والانفتاح المعلن ولكن بسبب الكبت الاخلاقي المعلن والانفلات المستتر.. إن الجرائم الاخلاقية تقع حين تتوفر شروط وبيئة لاقتراف مثل تلك الجرائم، وإن القيود الصارمة القائمة على أساس فرضيات وهمية تفضي الى نتائج وخيمة تفوق ما تتضمنه تلك الفرضيات.

عود على بدء، فإن المرأة السعودية تصيغ رؤية جديدة لعالمها وتسعى لتعميمها من خلال سعي دؤوب وانخراط كثيف في كل الايقونات الفاعلة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، فهي تحاول ملء مكانها الشاغر بحضور معلّم وبدور متميز.

لاشك أن المرأة السعودية تخضع تحت نوعين من الضغوط وهي تشارك في الفعاليات

الحقوقية في المحافل الاقليمية والدولية، ضغوط ناشئة عن الاحساس بالتفاوت في مقابل نظرائهن سواء في المحيط الجغرافي القريب او المحيط الدولي بصورة عامة، حيث تتمتع النساء بحقوقهن الاجتماعية والسياسية والثقافية وتشاركن بنشاطية عالية مدعومة قانونياً وسياسياً وثقافياً في المؤتمرات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.. لاشك أن المرأة السعودية تشعر بإحباط الى حد ما وهي ترى بأنها لا تملك من أمرها ما يجعلها في صف واحد مع نظيرتها الكويتية والبحرينية والقطرية والعمانية والاماراتية، وكيف لها أن تكون كذلك فمازالت عقدة (العورة) تلاحقها حتى في قيادة السيارة وفي الابلاغ الشفهي عن شكواها. وهناك نوع آخر من الضغوط، تلك المنبعثة من القوى المضادة للنضال الحقوقي للمرأة، سواء في المجتمع او الدولة.

في محاولة لكسر التابو الاجتماعي والسياسي بدأت المرأة في السعودية بالمشاركة في فعاليات ذات طبيعة سياسية ديمقراطية. في الكويت، كانت الدورة الرابعة من برنامج (شركاء في المشاركة أو partners in participation) تعقد جلساتها منذ الايام الاولى لشهر اكتوبر، بحضور أكثر من ٥٠ سيدة من الخليج والشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وقد ضمت قائمة المشاركات برلمانيات وأعضاء مجلس وزراء وقيادات من المجتمع المدني وصحافيات. وقد حظي برنامج (شركاء في المشاركة) و الذي شارك في تنظيمه كل من (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية) (NDI)، واللجنة النسائية في الجمعية الاقتصادية الكويتية، والجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية في الكويت، والمعهد الجمهوري الدولي، بإهتمام بالغ من النساء الخليجيات اللاتي وجدن في هذه الفعالية كإيقونة للتعبير عن حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية. وهذه هي الدورة التدريبية الرابعة في برنامج (شركاء في المشاركة) في إطار سلسلة الدورات التي رعتها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، حيث أقيمت الدورات الثلاث الماضية في كل من قطر وتونس والأردن بمشاركة ١٥٠ سيدة من الخليج وشمال أفريقيا والشرق الأوسط يطمحن إلى لعب أدوار سياسية في بلدانهن.

كانت الدورة تستهدف تدريب النساء على إمتلاك أدوات الفعل الانتخابي التنافسي، وفيما كانت المشاركات من دول خليجية تبدي حماسة كبيرة في حيازة أكبر قدر من الخبرات والمهارات الانتخابية كانت المشاركات السعوديات يستحضرن أجواء بلادهم التي ضاقت آفاقها على تمكين المرأة من الحدود الدنيا لحقوقها الاجتماعية.. لقد نجحت الكويت الدولة المضيفة للدورة في الانتقال بالمرأة الى مستوى المشاركة السياسية، حيث تولت السيدة معصومة المبارك منصب وزيرة التخطيط والتنمية فيما تستعد المرأة الكويتية لخوض المنافسة الانتخابية للدخول الى مجلس الامة.. في دول الخليج الاخرى دخلت المرأة كشريكة كاملة في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وباتت تضطلع بمهام قيادية وتشارك في عملية صناعة القرار.

بالنسبة للمرأة السعودية فإنها تتطلع الى بناء تحالف خارج الحدود بعد أن فقدت مناصرين لها داخل بلادها، وحسب منال الشريف المشرفة على القسم النسائي لصحيفة الوطن بجدة، فإن هذه الدورة أتاحت للمشاركات (توحيد الجهود في سبيل بناء شبكة إقليمية من النساء اللواتي يتمتعن بالمؤهلات اللازمة لخوض غمار الحياة الانتخابية في المستقبل).. نعم المستقبل، فمازالت عقلية الترحيل للمستقبل في بلادها سائدة، فيما نجحت المرأة في دول الجوار من جعل المستقبل في السعودية ماضياً، فالقرارات المؤجلة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة في السعودية دخلت حيز التنفيذ فعلياً، ويجري العمل بها بل ومأسستها، أي تحويل القرارات الى أطر مؤسسية تسهم في تعضيد عملية تطبيق الخطط الكفيلة بصيانة حقوق المرأة.

لا شك أن برنامج دورة (شركاء في المشاركة) يخاطب بتوصياته وخططه النساء الخليجيات المؤهلات فعلاً للدخول الفوري الى حلبة المشاركة السياسية، بينما يشكّل البرنامج نفسه طموحاً مأمولاً للمرأة في السعودية، التي مازالت حبيسة المجادلات العقيمة حول قضايا هامشية في الوثائق الحقوقية الدولية.

كان المطلوب من المرأة في السعودية أن تعرض قضيتها خلال أيام الدورة الرابعة، وأن تطالب من المشاركات والقائمين على البرنامج التدريبي مضاعفة الجهود والضغوط من أجل تحويل قائمة التمنيات الى قائمة مطالب وحقوق مشروعة، بدلاً من النفخ في روح انتخابات ميتة او هامشية كانتخابات الغرف التجارية، أي بمعنى آخر تفويت الفرصة على الحكومة السعودية في إستغلال هذه المناسبة من أجل الترويج لدعاية سوداء كاذبة حول مشاركة المرأة السعودية في الحياة العامة. إن هناك لوماً كبيراً على قطاع كبير من الناشطين السياسيين والحقوقيين في دعم قضايا المرأة في بلادنا، ولكن يتطلب من المرأة أيضاً أن توفّر كل مبررات الدعم لها بدلاً من القبول الطوعي بمغريات وهمية لم تجد تطبيقات لها على الواقع، كتعيين سفيرات في الخارج، أو تضمين مجلس الشورى بعض المتخصصات دون الارتقاء الى مستوى العضوية الكاملة.

ما يلزم ادراكه أن حقوق المرأة في السعودية تعد الأقل بالمقارنة ليس مع دول العالم المتقدم بل حتى في دول الجوار التي تجاوزت أسطورة التقاليد وذريعة الاعراف كستار وهمي لانتهاك حقوق المرأة.. وهناك مشوار طويل امام المرأة في بلادنا لابد لها من قطعه من أجل الوصول الى نقطة بداية حقيقية في مجال المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وهذا يتطلب كسر التابوات المتخيّلة وإذابة جبل الجليد الجاثم في طريقها.

كان يجب أن تكون حقوق المرأة في بلادنا على رأس أولويات مركز الحوار الوطني، من أجل الخروج بمقررات واضحة وعملية عوضاً عن الاكتفاء بالاحتفالية الدعائية للعائلة المالكة وتلميع الصورة الخارجية التي شوّهتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر وصور التشدد الديني في بلادنا، فحقوق المرأة باتت تطرح على نطاق واسع وتمثل إحدى أسوأ المخازي للدولة، ولم يعد هناك ما يمنع من إرساء منهج تفكير جديد للدولة والمجتمع.



حقوقهن تنتزع انتزاعاً

سعود الفيصل يحذر من التقسيم بلغة تقسيمية

العراق بين مبادر عربية توحيدية أو تمزيقية

تصريحات الامير سعود الفيصل حول إمكانية سقوط العراق تحت النفوذ الايراني جاءت في سياق مدافعة شديدة وتحرك دبلوماسي عربي محموم قبيل فترة وجيزة من بدء التصويت على الدستور العراقي من أجل تغيير المعادلة الوشيكة، والتي قد تؤدي الى خسارة المسلمين السنة من معادلة الحكم القادم.

خرق الامير سعود الفيصل حاجز الصوت بعد أكثر من سنتين من الغياب السعودي والعربي عموماً عن الساحة العراقية سوى من جماعات العنف التي تسلل أفرادها عبر الحدود الشمالية فجاءوا ممثلين غير رسميين عن بلادهم ليسجّلوا حضورهم بالدم القاني في شوارع العراق وفي أجساد أبنائه.. خرق الامير حاجزاً افتراضياً، بعد أن كان العراق يطلق سلسلة دعوات لأشقائه وأهل جيرته بالقدوم اليه ومساعدته للنهوض من كبوته.. كل من أراد أن يبني جسوراً مع العراق وصل في مرحلة مبكرة وبطرق مشروعة، بل حتى أولئك الذين أرادوا هدم تلك الجسور مستعينين بإرتخاء حبل الرقابة على الحدود البرية وصلوا في مرحلة مبكرة أيضاً، فيما بقي المسؤولون والمتباكون على مصير العراق خشية وقوعه في المجال الحيوي للنفوذ الايراني صامتين حتى بالنكير على القنابل البشرية المتدفقة من ديار العرب المحاذية للعراق ومن ديارنا، حيث نفقد شبابنا في عمليات سادية يحرّكها الاغواء الايديولوجي المقيت..

كان العراق بانتظار مبادرة عربية فاعلة وفورية منذ سقوط الصنم في بغداد، فمشروع إعادة بناء العراق على أسس جديدة كان بحاجة الى رؤية عربية تجديدية تعيد النظر في تجربة الماضي التي أنهكت العراق وجعلت منه مجرد ستار ناري أمام الخطر الايراني الحقيقي أو المتخيل.. لقد كان واضحاً منذ سقوط بغداد أن العنصر العربي كان مفقوداً في المعادلة العراقية، وأن حضوره الحقيقي كان سلبياً في الغالب، إما العزوف الكلي عن مجريات التحول في الساحة العراقية أو المساهمة غير المباشرة في تخريب المعادلة القائمة عن طريق تسهيل مهام عناصر العنف من الدخول الى العراق..

تصريحات الامير سعود الفيصل حول إحتمالية تشظي العراق على قاعدة طائفية والخوف من سقوطه في المربع الايراني لم تأت في سياق فعل سياسي حقيقي، بل جاءت بعد فترة صمت عربي غير مبرر، وكان بإمكان السعودية، التي رعت في فترات سابقة مؤتمرات للمعارضة العراقية منذ حرب تحرير الكويت، أن تلعب دوراً مركزياً في إستثمار التحول الكبير في العراق لجهة مد جسور علاقة جديدة مع مختلف أطياف الشعب العراقي..

إن تصريحات الامير سعود الفيصل إستعادت ذات المفردات القديمة التي تقوم على فرز الشعب العراقي على قاعدة طائفية وقومية، والانكى فيها حين ينزع الامير سعود الفيصل الى تذكير الاميركيين بالوقوف سوياً معهم في الحرب العراقية الايرانية ضد ايران، رغم أن تلك الحرب مثّلت في الذاكرتين العراقية والايرانية أسوأ صور الاصطفاف العربي ضد إرادة الشعب العراقي الذي فقد خيرة أبنائه في محرقة الحرب، بما تخللها من مقابر جماعية ومجازر وحشية جرى فيها استعمال أبشع أنواع الاسلحة الفتّاكة، كانت فيها مجزرة حلبجة في الشمال العراقي بصمة عار على النظام العربي لذات السبب الذي يجعل العراقيين الآن نافرين من أي مبادرة عربية.. بالامس صمت عربي عن جرائم البعث واليوم صمت عربي عن جرائم جماعات العنف.

مخاوف السعودية ستكون مشروعة لو أنها جاءت وفق رؤية جديدة للوضع العراقي تستهدف تصحيح الماضي بكل محنه ومصائبه

مخاوف السعودية ستكون مشروعة لو أنها جاءت وفق رؤية جديدة ومنظور مختلف للوضع العراقي وتصحيح الماضي بكل محنه ومصائبه.. ليس هناك من يجادل في حجم النفوذ الايراني داخل العراق، وهو نفوذ قد يبرره الايرانيون لحماية بلادهم من المخطط الاميركي الشرق أوسطي، ولم تكن الدول المجاورة محرومة من فرص امتلاك نفوذ داخل العراق فيما لو أرادت أن تثمّر علاقاتها السابقة مع القيادات السياسية العراقية في الاتجاه الصحيح.. لقد تباطأت السعودية كثيراً في أن تكون لاعباً رئيسياً في المعادلة العراقية، مع أنها من أكثر الدول العربية احتفاظاً بعلاقات مع زعامات المعارضة العراقية السابقة، وقد قدّمت أموالاً طائلة منذ التسعينيات لدعم تحركات القوى السياسية العراقية، ولكن مع سقوط النظام العراقي المرشح منذ حرب تحرير الكويت للزوال بفعل حماقات متكررة اقترفها رأس النظام التزمت السعودية موقف المتفرج وغير المكترث احياناً..

إرتأت الحكومة السعودية النأي تماماً عن الشأن العراقي طوعاً تارة وعجزاً تارة أخرى، فيما كان رسلها غير الشرعيين يتدافعون الى الساحة العراقية ليرسموا عنها صورة بالغة التشوّيه للعراقيين.. لقد كان العراق الجديد بانتظار مبادرة سعودية تدخل اليه من البوابة الأوسع، وتكون أساساً يلتقي عليه كل أطياف الشعب العراقي.. من المؤسف أن تصريحات الامير سعود الفيصل جاءت في ظل تفجّر العنف الطائفي وفي ظل تجاذبات طائفية حادة على خلفية التصويت على الدستور.

ومن خلال قراءة تداعيات تصريحات الامير سعود الفيصل، يظهر أن سيل الكتابات التي تدفقت بعد ذلك جاءت لتصب في قناة تأجيج الخلاف الطائفي داخل العراقي وخارجه، كما أحيت تلك النزعات العنصرية القديمة التي جرى استعمالها بإسراف قبيح وعابث من قبل النظام البعثي في العراق.

لقد فجّر الامير سعود الفيصل المكبوت العراقي مما حدا بوزير الداخلية بيان جبر الى الرد بذات اللغة الموتورة وغير اللائقة دبلوماسياً، حين هدد بكشف الاوراق، وعرّض بانتهاكات حقوق الانسان في المملكة وسوء معاملة الشيعة السعوديين، واصفاً السعودية بأنها (ديكتاتورية الاسرة الواحدة) ومطالباً إياها بـ (إقامة نظام ديمقراطي وإطلاق الحريات) أسوة بما يجري حالياً في العراق.. ورغم أن هجوم وزير الداخلية العراقي إتسم بالانفعالية الخارجة عن الاعراف الدبلوماسية، ولربما هو ما أجّج الماكينة الدعائية السعودية لشن حملة مضادة على وزير الداخلية العراقي مستعملين السلاح البعثي التقليدي في القاء الوصمة الايرانية على المخالفين، الا أن خلف هذه التشابكات تكمن حقيقة أخرى يجب النظر اليها وفق رؤية متوازنة.. فتمسك السعودية المعلن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تجعل من تصريحات الامير سعود الفيصل خروجاً صريحاً على هذا المبدأ وبخاصة فيما يتصل بمطالبته بإجراء تعديلات جوهرية في الدستور العراقي، والزام الحكومة العراقية القائمة بأمور يجب عليها فعلها من أجل ضمان حقوق السنة السياسية، بل وأن تسبق وتعقب تلك التصريحات حملة إعلامية من أجل التصويت بـ (لا) على الدستور ووقف العمل به مالم يخضع لتعديلات كبيرة.

كان بإمكان السعودية أن تعمل ما عجزت الادارة الاميركية والحكومة العراقية عن فعله، بأن تعيد تكتيل السنة العرب في العراق بدلاً من السماح لجماعات الزرقاوي اختطاف القرار السني.. إن واحدة من أسوأ تداعيات العمليات الارهابية في العراق على يد جماعة الزرقاوي أنها أدت الى تفتيت الوحدة المجتمعية السنية حيث أدى ذلك الى غياب

صورة السياسي القادر على تمثيل السنة العرب، بل أدت تلك العمليات الدموية أيضاً الى إغتيال فرص بروز قيادات ورموز دينية وسياسية في المجتمع السني..

إن الصحوة المتأخرة لدى القيادة السعودية شأنها شأن قيادات عربية قبل أيام من التصويت على الدستور العراقي وعبر مدخل حفظ حقوق السنة العرب، جاءت في لحظة خاطئة كونها أثارت حساسية الغالبية من الشعب العراقي الممثلة في الشيعة والاكراد، الذين عبّروا في أول رد فعل لهم عن رفض أي مبادرة عربية كونها مبادرة مقطوعة الصلة بحركة الاحداث العراقية وخارج سياق التطور السياسي الداخلي، بل قد اعتبرها البعض خروجاً على حقائق المجتمع والسياسة في العراق.

إن مبادرة سعودية لمصالحة عراقية حقيقية وشاملة ستكون أقوى من مبادرة الجامعة العربية التي جاءت عقب إجتماع لجنة المتابعة العربية في مدينة جدة، والتي تقرر بعدها إيفاد عمر موسى الامين العام للجامعة العربية الى بغداد لمسعى المصالحة العراقية. لم يكن رفض المبادرة العربية عراقياً سوى كونها جاءت من البوابة الطائفية التي دخل منها المتنازعون في العراق، ولم تكن مبادرة عربية تعني العراقيين جميعاً، وهنا يكمن مأزق التحرك العربي المتأخر.. فقد دخلت الجامعة العربية كطرف عن أهل السنة، فيما غاب دور الجامعة طيلة السنتين الماضيتين بكل الدماء التي أهرقت في شوارع مدن العراق..

ولنقلها صراحة، أن العمليات الارهابية الدموية في العراق كانت وصمة عار على الجامعة العربية والدول الاعضاء فيها بالتزامها الصمت حيال ما جرى من قتل جماعي ومجازر جماعية وحشية.. لقد تنبّه الشعب العراقي الى أن الدول العربية لم تكن بمستوى المسؤولية، كونها لم تصدر بيان استنكار واحد او حتى تعاطف مع الضحايا الذين يتساقطون يومياً بفعل عمليات عنف غير مبررة.

إن التصريحات المتشددة لوزير الخارجية الامير سعود الفيصل ضد إيران لها مايبررها، ولكنها تتخطى الحقائق الجديدة في العراق، وكان يفترض أن يرعى الامير مشاعر العراقيين الذين يرفضون الوصاية مهما كان مصدرها وشكلها أعجمياً كان أم عربياً، وكان عليه أن يوجّه مبادرته وتحفظاته الى الشعب العراقي نفسه بدلاً من استعمال لغة الغرماء المتنافسين على كعكة العراق وكأن الوضعية المالية التي ارتبطت بكيفية ضمه لخارطة الاسلام وفتحه عنوة باتت تفرض نمطاً قدرياً محدداً في التعامل معه.

إن العراق الذي يولد من جديد وعلى أسس متقدمة قد يكون في يوم ما نموذجاً ديمقراطياً يحتذى، إن لم يكن واحة ديمقراطية محاطة بحلقة من الديكتاتوريات في كافة الاتجاهات.. دول الجوار جميعاً تريد من العراق أن يبقى متخلفاً من الناحية السياسية والاقتصادية ومضطرباً أمنياً ومنقسماً طائفياً وإن تظاهر الجميع بالحرص على وحدته وتماسكه، لأنهم يدركون بأن العراق يصاغ من جديد ولن يخرج من ولادته الديمقراطية الا قوياً ومؤثراً.. يريدونه كعكة وغنيمة قابلة للقسمة طائفياً وسياسياً وقومياً مع الاحتفاظ بوحدة كيانية هشّة من أجل درء الاضطرابات المتوقعة التي يمكن أن يتركها إنقسام العراق على دول الجوار، وبالتأكيد ليس هناك من دول الجوار من يريد العراق أن يكون ديمقراطياً مندمجاً منسجماً بين فئاته، لأن نجاح التجربة الديمقراطية فيه يعني انديـاحها الى خارج الحدود وبالتالي بدء انهدام الكيانات المستبدة المجاورة له..

تحاول الدول العربية عبر مبادرة الجامعة او مبادرات فرعية ومنفصلة التوصل الى إتفاق من أي نوع مع الادارة الاميركية من أجل تعطيل المسيرة الديمقراطية في العراق، عبر العنف وعبر إثارة المخاوف من النفوذ الايراني وعبر طرح قضية الحقوق السياسية للسنة العرب.. وكل ذلك بات معروفاً في العمل السياسي الروتيني، وقد تستجيب الادارة الاميركية الى بعض النقاط الواردة في أي مبادرة عربية تجدها مريحة لها من عناء التجربة العراقية التي أنهكت قواتها وقدراتها الادارية والعسكرية. ولكن ماتحمله تلك المبادرات للشعب العراقي او للغالبية منه سيكون له تأثيرات عكسية تماماً، فأي مبادرة في جو مشحون طائفياً ستخضع بصورة تلقائية للحسابات الطائفية، ما لم يوفّر أصحاب المبادرة كل الضمانات الضرورية لاثبات حسن النوايا ورفع سقف التطلع الى مستوى إستيعاب كامل الطيف السياسي والقومي والمذهبي العراقي.

إرتأت السعودية النأي عن الشأن العراقي فيما كان رسلها غير الشرعيين يتدافعون الى الساحة العراقية ليرسموا لها صورة دامية

قد لا تكون تصريحات الامير سعود الفيصل حول الخطر الايراني في العراق منفصلة عن الملف النووي الشائك والذي مازال يخضع لتجاذبات شديدة تشارك فيه أطرف عدة اقليمية ودولية، وقد تكون السعودية وعدد من الدول العربية قد أفادت من التوترات المتنامية بخصوص الملف النووي الايراني من أجل تكثيف الضغط على ايران وحلفائها في العراق كمدخل الى الموضوع العراقي، الذي شهد لحظات حاسمة سيما مع اقتراب موعد التصويت على الدستور، والذي سيشكّل الاساس القانوني للعلاقات الداخلية ولتموضعات القوى السياسية والاجتماعية في الدولة العراقية الجديدة..

إن التقاء المخاوف السعودية والعربية مع المخاوف البريطانية والاميركية وربما الاسرائيلية من الملف النووي الايراني ومن النفوذ الكاسح لها في منطقة الجنوب قد يدفع واشنطن على الاقل للتنبّه الى دور ايران في العراق على حساب الادوار العربية الاخرى التي قد يكون لها أهمية خاصة في المستقبل ولعل هذا ما لفت اليه الامير سعود الفيصل حين أكّد على التعاون المشترك بين بلاده والولايات المتحدة إبان الحرب العراقية الايرانية من أجل وقف تطلعات السيطرة الايرانية في العراق وربما في المنطقة..

ومهما قيل عن ترتيبات اميركية - ايرانية بشأن العراق، فستظل الهواجس الاميركية حاضرة دائماً، خصوصاً وأنها تدرك جيداً بأنها تلعب مع طرف ليس بالسهل حتى في مجال الاستراتيجيات السياسية، بل ايران نجحت منذ سقوط نظام صدام الى الدخول في العراق والمشاركة الفعالة في صياغة معادلات الوضع الجديد وهو ما جعل الاميركيين والبريطانيين يقبلون خاضعين بدور ايراني فاعل.. مع أن نوايا الاطاحة السياسية بالنظام الايراني مازالت قائمة بل تندرج في أولى قائمة التمنيات الاميركية، رغم ان تحويل النوايا الى أفعال يبدو عملاً شاقاً بل قد يكون مع خطأ الحسابات الدقيقة للقوة الايرانية كارثياً ومدمراً.

إن ما نخلص منه من تصريحات الامير سعود الفيصل هو أن العراق ينتظر مبادرة عربية جامعة تقنع أبناء العراق بصدقية الموقف العربي الذي لم يكن كذلك على الاطلاق طيلة السنتين الماضيتين، وإن نجاح المبادرة العربية يتوقف على أفق صانعيها، فإما أن تكون مبادرة لكل العراق وإما أن يكون نصيبها الفشل.. دع عنك تأثيرات المبادرة على علاقات الدولة العربية المشاركة فيها مع العراق.



العراق هل يكسّر الأيدي المتصافحة؟!

من أسلمة الإستبداد الى لبرلته

السعودية: السلطة المطلقة بين الأسلمة واللبرلة

د. مضاوي الرشيد

يحاول النظام السعودي الجديد أن يقنع الجميع أنه يسير على خطى ثابتة في طريق الاصلاح والنقلة التاريخية التي تنسجم مع خصوصية المجتمع وتلبي طلبات الشرائح المختلفة. فحسب الخطاب الرسمي كل مرسوم ملكي يصور وكأنه الاصلاح المرجو الذي تنادي به الفعاليات وتتطلع له البلاد. فتحريم تقبيل أيادي الامراء يصب في هذا الاصلاح ويعززه رغم أننا لم نسمع بعريضة اصلاحية قدمت للقيادة تطالب بتحريم مثل هذه العادة والتي مارسها الآباء والاجداد. واستقبال ثلاثين أو أربعين حرمة ومناقشة أمورهن بعد السلام عليهن يمثل نقلة جذرية من حالة تناسي وجود المرأة في المجتمع الي حالة الاعتراف الرسمي والصريح بوجودها. وبعيداً عن هذه الشكليات تأتي سلسلة طويلة من الاجراءات كالانتخابات الشكلية للمجالس البلدية وجمعيات الصحافة وغرف التجارة الي ما هنالك من مؤسسات مدنية ومؤخراً جاء دور إنشاء لجنة حقوق إنسان حكومية إذ أن في البلد جمعية أخري تعتبر مستقلة تماما قامت على مبادرة افراد لاعلاقة للدولة بهم او بطريقة عملهم.

يعتقد المراقب للشأن السعودي ان البلاد بالفعل تسير نحو تقنين السلطة المطلقة فينتظر الجميع الاعلان الرسمي لنشوء الدولة السعودية الرابعة إذ أن الخطاب التاريخي الدعائي يصوّر الماضي وكأنه قام على ثلاث مراحل لكل مرحلة دولة. وان كانت الدول الثلاث السابقة إعتمدت على الخطاب الديني الاسلامي من اجل شرعنة السلطة المطلقة وما ترتب عليها من استبداد وحكم جبري نرى النظام اليوم قد إبتعد بل شطح شطحات كبيرة عن المشروع الاول الا وهو أسلمة هذه السلطة.

اليوم نشهد نقلة بالفعل من أسلمة الاستبداد الى لبرلته. مرحلة اللبرلة هذه هي مرحلة إعلامية تبتعد بعداً كبيراً عن مفهوم الليبرالية كما عرفتها المجتمعات التي تدين بها. ولكنها حاضرة في الخطاب الاعلامي الذي يسوّق للنظام السعودي الجديد في مرحلة انكشفت فيها اوراقه كلها وخاصة مقولاته المستمدة من الموروث الديني. ولم تكشف هذه الاوراق الشرائح الليبرالية المحلية وخاصة تلك التي تطورت مع تطور الصحافة المحلية وانما كشف الاوراق تم من قبل المجموعات والتي كانت في الماضي جزءا لا يتجزأ من الموروث الديني ذاته. عملية فضح اسلمة السلطة المطلقة تمت على يد هؤلاء خاصة من كان هدفه الاول والاخير تبرئة الاسلام وتعاليمه من ممارسات النظام السعودي.

عند هذه النقطة نطرح السؤال البديهي. ما هي يا ترى خصائص المشروع القادم والذي نقترح تسميته بالدولة السعودية الرابعة؟

يمتاز مشروع لبرلة السلطة المطلقة القائم على قدم وساق بالخصائص التالية:

اولا: محاولات إصلاح دينية تهيىء المجتمع لفقه جديد وتعلّمه أبجدية الحوار والحديث و القبول بما يسمى الآخر المعرف تعريفا واهياً غير محدد. فبعد عقود من تطبيق مبدأ محاصرة الآخر وحتى خنقه وتجريده من إنسانيته نحن اليوم بصدد إحتضان هذا المسمى بالآخر. الشعار اليوم هو لا لهجر المبتدع بل لاحتضانه من اجل القبول به، فلا يضر الدولة الرابعة ان كان بها شيء من التعددية الدينية فالكل لوحات فنية ربما يستفيد منها النظام في المهرجانات الثقافية خاصة وان كان هذا المختلف الآخر من الموالين والذين يدينون للنظام الذي فتح باب الحوار معهم من اجل اشراكهم في تقديم الولاء طبعا دون تقبيل الايادي خاصة امام عدسات الكاميرات الصحافية. القبول الشكلي بالآخر سلاح اعلامي جذاب لكنه فعال في تثبيت مشروع لبرلة السلطة المطلقة فالتعددية الدينية والقبول بها من اهم ما ترتكز عليه هذه اللبرلة ولو بالطريقة السطحية التي نشاهدها اليوم.

> **ستأخذ عملية لبرلة الدولة السعودية الرابعة شكلاً مميزاً إذ أنها ستقوم على خلق وتطوير المعارضات الموالية تماما**

ثانيا: محاولات اصلاح اقتصادية تتمثل بالخضوع لمتطلبات عصر العولمة من اهمها القبول بشروط الانضمام الي منظمة التجارة العالمية والتي لها رمزية مهمة في مشروع لبرلة السلطة هذه. الانفتاح الاقتصادي سيجلب رؤوس الاموال والاستثمارات ومشاريع خصخصة الخدمات والتي هي اليوم ممتلكة من قبل الدولة والكل يعلم النتيجة الطبيعية لمثل هذه الاصلاحات والتي أثبتت أنها دائمة مرفقة بارتفاع أسعار الخدمات وخلق تفاوت طبقي وزيادة هذا التفاوت بمعدلات سريعة هي من أهم إفرازات اللبرلة الاقتصادية والتي تتطلب إنحساراً ملحوظاً لدور الدولة الاقتصادي.


مضاوي الرشيد

فالدولة السعودية الرابعة تحاول أن تقلص ذاتها إقتصاديا لتفطم شعبها شيئا فشيئا وتعوده بالتدريج على شراء الخدمات المتعددة كالتربية والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي هي مرتبطة بأصلها في مشروع الدولة الريعية. فستكثر المؤسسات التعليمية الخاصة من مدارس وجامعات وكذلك المستشفيات وسيرتفع مستوى المخصخص منها وسيدفع المواطن الثمن الباهظ لمثل هذه الخدمات ومن لم يمتلك القدرة الشرائية فليس له الا القطاع العام المهترىء حالياً والذي سيزداد إنحداره في المستقبل.

ثالثا: إجتماعياً سيحاول النظام ترجمة اللبرلة وحصرها في موضوع العنصر الانثوي وستوظف النساء في قطاعات تجلب إهتمام الاعلام وتلقى ضجيجاً داخلياً محلياً وكذلك عالمياً. سيزداد ظهور النساء في مجالات اقتصادية وتربوية وحتى سياسية وكل هذا من أجل إعادة صياغة الدولة الرابعة وإظهارها بمظهر أفضل من شكلها الحالي. فالوجوه النسائية أصبحت اليوم مقبولة بل مطالباً بها من قبل بعض الشرائح المحلية والرأي العام العالمي والذي يحسب له النظام الحالي حساباً أكبر بكثير من الداخل.

سيتبنى النظام ورموزه كل الحالات النسائية والتي تظهر تخلف المجتمع ويبرزها تماماً كما حدث للمذيعة السعودية والتي تعرضت للعنف الاسري والضرب من قبل زوجها. هذه المأساة

الحقيقية الواقعة على الساحة السعودية وجدت اخيراً أذناً صاغية من قبل أميرة ما فاحتضنت الحالة وتم التعاطي معها بشكل يظهر النظام وكأنه الحامي للحريات والحقوق النسائية من تخلف المجتمع المأساوي. اللبرلة الاجتماعية هذه تأتي على حساب تأطير وتمأسس القوانين بشكل ينصف الجميع من النساء وليس فقط الحالات الخاصة المعروفة والتي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة. نلاحظ هنا أن اللبرلة الاجتماعية والاقتصادية ستكون في مصلحة أقلية نسائية كالمثقفات وصاحبات رؤوس الاموال ومديرات إقتصاديات توارثن ثروات من قبل ذويهم. أما المرأة المهمشة إقتصادياً وإجتماعياً فستظل كذلك إذ أنها لن تجد في النظام المشخصن من يدافع عن قضيتها ويحميها من ضرب الزوج الجائر أو حتى من عنف النظام ذاته.

سينخدع الكثير من النساء بهذه اللبرلة الاجتماعية السطحية بل سيجند النظام الكثير من النساء في عصر الدولة الرابعة ليدافعن عن سياسته إذ أنه سيسمح لهن برئاسة المؤسسات وربما يخلق النظام وزارات نسائية ويطعم مجلس الشورى الحالي ببعض الوجوه الانثوية والمنتفعات من هذه النقلة هن من الفئات التي ترتبط بأسر ومجموعات مقربة من السلطة منذ البدء وليست بعيدة عنها. فزوجات وبنات هذه الاسر سيكنّ الطلائع السابقة والافواج الاولى التي تتصدر تغيير ملامح الدولة الحالية كما هو الحال الان المتمثل بتصدر الاميرات مشاريع الاعمال الخيرية والنشاطات النسائية. والمعروف أن مثل هذه الانشطة النسائية لاتخدم عادة المصالح النسوية وانما تخدم مصالح السلطة التي تجنّد نساءها من أجل تثبيت سلطتها على الفئة الذكورية والنسائية معاً وإعادة صياغة الاسس التي استمدت السلطة المطلقة شرعيتها منها. فبعد أسلمة السلطة هذه حان الاوان لعملية لبرلتها. هذه اللبرلة تأتي مشخصنة وبعيدة عن مفهوم تطوير المؤسسات المستقلة.

رابعا: سياسيا ستأخذ عملية لبرلة الدولة السعودية الرابعة شكلاً مميزاً إذ أنها ستقوم على خلق وتطوير المعارضات الموالية تماما كما حصل في دول الجوار والتي سبقت النظام السعودي في اعادة صياغة ذاتها. والمقصود بالمعارضة الموالية هو ربما خلق برلمان متشق على ذاته تتصارع فيه مجموعتان أو ثلاث مجموعات بطريقة تعيق الاصلاح الحقيقي بدل أن تجعله حقيقة وواقعاً على الارض. فتدخل المعارضات الموالية حلبة الصراع ليس فقط من أجل فرض إرادتها على الاخرى بل أيضا من أجل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من بركة السلطة وحبها. سيتنافس الجميع وسيتصارع المتصارعون من أجل إحتكار إذن السلطة كما هو حاصل الآن ولكن سيوجد النظام المؤسسة التي ستمكن هذه الفئات من ممارسة المصارعة المفضوحة لتتدخل بين الحين والآخر إما لاسكات الجميع والذي يتم عادة عن طريق حل المؤسسات البرلمانية وإما لترجيح كفة فئة على أخرى.

ستعارض السلطة أي مشروع علني لبلورة التكتلات السياسية كإنشاء أحزاب مثلاً وستتبرقع مثل هذه الاحزاب خلف براقع الجمعيات أو ما يسمى كذلك وستساعد السلطة على تفريغ العدد الاكثر من مثل هذه الجمعيات لأنها إن كثرت وتفرّقت وتشعّبت سيصعب عليها التجمع والتكاتف وسيضمن النظام تشرذمها وعدم تحولها لمجموعات ضاغطة على السلطة. ستشجع السلطة أيضا تعددية الهيئات التي تعمل في مجال حقوق الانسان ولا نستبعد أن يكون لكل أمير جمعية تدافع عن حقوق الانسان في المستقبل وبغياب العمل الحزبي المعلن ستتحول هذه الجميعات الي جمعيات مسيسة مما سيؤدي الي فقدان مصداقيتها فتسييس الجمعيات والمؤسسات المدنية غير الحكومية هو الكفيل بتعطيلها وشل قدرتها على لعب دور فعال في مجال عملها. دليلنا على ذلك مثال دولة عربية بها مئات الجمعيات المستقلة او ما يسمي بالـ NGO والتي تجد نفسها تتصارع فيما بينها وتتنافس على الموارد والمصادر الداعمة اكثر من تمثيلها لمصالح مستقلة. المنتفع الاول والاخير هو السلطة المطلقة التي تفرق وتسود. ستلتحق الدولة السعودية الرابعة بهذه المسيرة بسرعة غريبة.



الملك الجديد أضعف من يقوم بالتغيير

اما على مستوى القيادة السياسية فسنرى تحولا رمزيا كالذي بدأ يظهر وسنلاحظ مراسيم ملكية وتصرفات سلوكية ترسخ صورة الملك القريب البعيد الصغير الكبير التقليدي والمتحضر. ستكون الصور المتناقضة والمتلفزة ملازمة للمرحلة القادمة. سينتقل الملك بسرعة بهلوانية من صورة الـ

سنرى تحولا رمزيا ومراسيم ملكية وتصرفات سلوكية ترسخ صورة الملك القريب البعيد الصغير الكبير التقليدي والمتحضر في آن

COOL KING الذي يأكل البطاطس المقلية في سوبرماركت أمريكية الى صورة تقليدية تعتمد على استمرارية التراث المحلي. كذلك سينزل الملك من عليائه وسيختلط بالرعية في أحياء فقيرة كما حصل، سيعتمد على النظر واللمس لتحسس مشاكل الرعية وسيحتضن الاطفال في مسرحيات اعلامية قادمة ليبرهن قربه من هموم المجتمع وكل هذا سيخلق دراما جديدة وسيكرس قوة الاعلام في صياغة وبلورة مجموعة من الصور المتناقضة. وقد سبق النظام السعودي في هذه المسرحية بعض الملوك العرب ولكن لا بد من الاشارة الي ان مثل هذه الصور المتناقضة قد تكون غير معروفة العواقب بل قد تساعد في تشتت صورة الملكية والتي هي قائمة اولاً وأخيراً على البعد وليس القرب من الرعية وكذلك على ابهات ومراسيم ملكية متقنة الانتاج والتمثيل.

وأخيراً ستحظى كل هذه النقلة من أسلمة السلطة المطلقة الى لبرلتها بمباركة أمريكية خاصة وأن ملامحها العريضة كان قد تم رسمها وهندستها في الولايات المتحدة وخاصة في أروقة مراكز الابحاث والتي تقدم نصائح مباشرة للنظام السعودي هذه النصائح تكون في مجملها منطلقة من مصالح الولايات المتحدة حسب رؤيتها لهذه المصالح وليس من فهم لطبيعة أو جدوى هذه الاصلاحات. دليلنا على ذلك المقولات الامريكية التي ربطت بين ترسيخ الديمقراطية في الانظمة الاستبدادية كخطوة لمحاربة الارهاب ولكننا نشهد اليوم تراجعاً في هذا الموقف إذ أن الولايات المتحدة بدأت تتلقى النصائح من نفس هذه المراكز والتي تقول أن دمقرطة الانظمة ليس بالدرع الذي سيحميها من الارهاب.

هذا التراجع ظهر بوضوح خلال زيارة المبعوثة الامريكية الى المنطقة العربية. حصرت المبعوثة هيوز نشاطها بتحسين صورة نظامها هي وليس المطالبة بتغييرات جذرية للانظمة التي استقبلتها.

اقتنعت الولايات المتحدة أن لبرلة السلطة المطلقة المتمثلة بالاصلاحات السطحية على صعيد الدين والمجتمع والاقتصاد والسياسة السابقة الذكر هي الخيار الوحيد الممكن والذي سيخدم مصالحها بشكل أفضل من الديمقراطية الحقيقية والتي ستأتي بمجموعات سياسية تخافها الولايات المتحدة كما تخافها الانظمة ذاتها. بعد هذه المباركة الامريكية نتوقع الاعلان الرسمي عن موعد الاحتفال بقيام الدولة السعودية الرابعة أم هل يا ترى كانت العطلة الرسمية بمناسبة العيد الوطني والتي حصلت لاول مرة هذا العام هي إيذان بتأسيس هذه الدولة؟

القدس العربي - لندن ١٤/١٠/٢٠٠٥

مقاربة للوضع السياسي السعودي

حول الشراكة في السلطة والدمج السياسي

معظم دول العالم تتكون من مجتمعات مختلطة دينياً وثقافياً ولغوياً ومذهبياً وإثنياً وقومياً. لا توجد سوى أقل من عشر دول في العالم يمكن اعتبارها (مدمجة) من حيث القاعدة الشعبية لغوياً ودينياً وإثنياً وبالتالي قومياً. وهذا التنوع يفتح الباب على مصراعيه حول السياسات الواجب اتباعها للتعاطي مع التنوع متعدد الأشكال في كل دولة.

والسعودية، شأنها شأن غيرها من دول العالم تطفح بتنوع ثقافي وسياسي ومناطقي وقبلي وديني، ولكنها لم تك تعترف أصلاً بوجود هذا التنوّع، وإن كانت ممارساتها السياسية المحليّة تحسب كل تفاصيله.. وكان الشعور الرسمي بأن هذا التنوع لا يشكل قضية في الأساس تحتاج الى معالجة حكيمة، والى سياسات تقريب توحد المجتمع وتؤسس للتعايش الإجتماعي، وتقوي قاعدة شرعية السلطة على أساس سواسية ثقافية ما، إما هي موجودة أو يراد لها أن توجد.

هذا التنوع كان ينفجر بين الآونة والأخرى، وكانت السياسة القائمة غير ديمقراطية واشتملت على وسائل من بينها: الإمتصاص للتنوع في البوتقة الثقافية والمذهبية والمناطقية النجدية. فقد كان ينظر الى الثقافات غير النجدية بخوف من أنها قد تصبح ملاذاً آمناً لمشاعر سياسية مناهضة؛ وكان الأمل أن تستطيع الثقافة النجدية بمخزونها المذهبي، وبدعم من الدولة أن تمحي الثقافات القائمة والمذهبيات المتعددة لصالح ثقافة مسيطرة قادمة من عمق الصحراء، نجحت في محيطها النجدي في توحيد الوسط، ولربما كان ينظر اليها بأنها قادرة أيضاً على توحيد البقية عبر تدمير الثقافات الخاصة - الفرعية.

الإمتصاص، او الدمج القسري، كان من الطبيعي أن يفشل، أولاً لمحدودية الثقافة النجدية (التي يقع مجملها في خانة التمايز المذهبي الصارخ) في استيعاب التنوع أو بعض جوانبه في إطارها، وهو أمرٌ لو حدث لكان بالإمكان شطب بعض ملامح الثقافات الفرعية واستيعاب بعضها. لكن نجد لم تأتِ إلا بمعول للهدم الثقافي الذي يعزز قوة الآخر قبالها، ولم تجد فيما لدى الآخرين أي أمر حسن - ربما بسبب حالة الترفع والإستعلاء - يمكن النظر اليه على أنه عنصر إيجابي يطور الثقافة المراد فرضها. ومن جهة أخرى، فإن الثقافة النجدية ذات خصوصية عالية من جهة المناطقية. إن الوهابية من جهة نشأتها ذات بعد مناطقي فاقع، ولم تستطع نجد ولا زعماؤها أن يفتحوا تلك الثقافة بالتخفيف من عناصرها المناطقية، بل كان يراد تعميقها أكثر فأكثر. هذا البعد المناطقي استدعى تسويد عناصر ثقافية غير قابلة لأن تحل محل العناصر المشابهة لها مما لدى الثقافات الأخرى، وبالتالي رفضت تلك الثقافة.

وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة السعودية، شأن دول عديدة، فشلت في هذا النوع من التدمير للثقافات الخاصة. ما نجح في دول أخرى جرى في أزمان سحيقة، وبكلفة عالية، أما في العصر الحالي فإن التكنولوجيا وفرت ملاذاً للثقافات الأخرى لكي تحفظ وتنتشر وتتداول بين الأجيال. وبالتالي لم يعد ممكناً في هذا العصر الحديث عن (مذابح ثقافية) بالمعنى الحرفي للكلمة، وإن وجد قمعاً ثقافياً في أكثر من بلد من العالم.

كانت أمام المسؤولين السعوديين وسيلة أخرى، وهي ما يعرف بقدر الصهر، وهو لا يعني تضييع الثقافات الأخرى، وإنما وضعها في قدر كبير تنتج منه ثقافة أخرى تحتوي على عناصر من كل الثقافات الموجودة. فالقدر إذ يصهر الثقافات المتنوعة فإنه في نفس الوقت لا يلغيها ويؤسس لثقافة أخرى لم تكن قائمة، بل لثقافة حيّة قابلة للنمو والتطور حسب ما يمكن أن يعد من المدخلات في ذلك القدر.

لقد ثبت أن الوسائل غير الديمقراطية، بل غير الإنسانية، لا يمكن أن تحل مشكلة التنوّع، ولا أن تلغي فرص وقوع النزاع والإختلاف بين الشرائح الإجتماعية. كما ثبت بأن انحياز السلطات - أي سلطات - لمذهب أو ثقافة معيّنة يورّطها ويزيد الأمور سوءً أكثر مما يحل من مشاكل.

إن الصهر الجبري يؤدي الى رد فعل إنفصالي، حدث في أماكن عديدة من العالم. وبوادره - بالنسبة للسعودية - لا تخفى لكل عين فاحصة.

والقمع، وإن كان قادراً على فرض سواسية ثقافية على السطح، بمعنى أنه يفرض نمطاً سلوكياً وثقافياً موحداً بقوة السلطة وسلطانها، فإنه في الوقت نفسه يعمّق الهويات الثقافية الخاصة أكثر ولكن (تحت السطح). وهذا ما شهدناه واضحاً في أكثر من منطقة من مناطق المملكة. ففي الوقت الذي تتمتع فيه نجد بحرية ثقافية ومذهبية الى حد فرضها على كل مواطن (علناً) في الإعلام والصحافة والمساجد والمدارس وغيرها.. فإن ما يجري بعيداً عن أعين السلطات أكثر أثراً وخطراً على الدولة نفسها. والثقافة التي تقاوم القمع لها صفة أكثر جذرية من تلك التي تفرض بالقوة في نفوس المواطنين.

ينبغي هنا التذكير بأن بعض الدول انغمست من أجل التخلص من التنوع بشتى أشكاله الإجتماعية والثقافية والإثنية في سياسات محرمة دولياً، مثل القيام بالمذابح والتطهير العرقي. وهذا الحل أيضاً - في هذه المرحلة - غير قابل للنجاح، خاصة ونحن نرى المحاكمات الدولية لمن يقوموا بمثل هذا الفعل المشين المكلف إنسانياً وأخلاقياً ومادياً ودينياً. على أن بعض (مهووسي) الطائفية في نجد يعتقدون بأن هذا الحلّ قابل للتطبيق: فلنطرد الحجازيين ذوي الأصول الوضيعة الى الخارج! ولنفعل ذات الشيء مع الشيعة فنهجرهم الى العراق أو إيران - هكذا يقولون!

إن أي فعل في هذا الإتجاه يحدث، حتى وإن كان بدون معاضدة من الدولة بصورة مباشرة، سيكون المسمار النهائي الذي يدقّ في نعشها. فهذا الحل ليس فقط غير قابل للتطبيق من الناحية العملية، لكنه في نفس الوقت يفتح الباب واسعاً لحل انفصالي سريع مدعوم من الأسرة الدولية، وسيضع المسؤولين ومن يقومون أو يؤيدون تلك الأعمال في قفص الإتهام لزمن طويل، قد يخسرون من خلاله أو أثنائه السلطة

السياسية نفسها.

إذا كان صحيحاً القول بأن المجتمع المتعدد إثنياً أو ثقافياً أو قومياً في بلد ما، لا يمكن حكمه بمنطق الأكثرية والأقلية لأنه يؤدي الى حكم غير ديمقراطي للأكثرية، وبالتالي لا يحل المشكلة.. فإنه من باب أولى، كما هي الحالة في السعودية، أن لا يمكن أن تحكم أقلية أكثرية أو مجموعة أقليات مساوية لها في الحجم أو أكبر منها.

إن (حكم الأقلية) النجدية يجب أن ينتهي، لصالح حكم أكثر تمثيلاً وعدالة.

ثم إن أي حل للتنوع يقوم على الحلول الراديكالية لا يمكن أن يتم في هذا العصر، ويجب اعتماد مبدأ (العيش المشترك) بين مكونات المجتمع السعودي، إذ لا أحد قادر على إلغاء الآخر، وربما لا أحد قادر على تغيير أو ابتلاع أو تدمير ثقافة الآخر، وبالتالي لا يوجد سوى حل صحيح واحد هو القبول بالعيش المشترك. اما ما هي صفة هذا العيش المشترك وعلى أي أسس يقوم فهو ما سنشرحه.

هذا يستدعي الإنتباه الى أن النخب في كل منطقة، أو لدى كل جماعة، يجب أن تدرك هاتين الحقيقتين آنفتي الذكر، وأن تقتنع بهما، وأن تستبق الأمور قبل أن تصبح الحلول أكثر صعوبة في المستقبل بحيث تستعصي على الحل، ولا يبقى الا (الطلاق) بما يتبعه من حرب أهلية وتدخلات أجنبية، وتدمير أسس الدولة القائمة.

وسائل الحل

وسائل الحل مطروحة علمياً، ومطبقة في عدد غير قليل من الدول، وبينها دول إسلامية. أي أننا لا نأتي بجديد، وهو ليس كلاماً في الهواء.. ولا يزعمن أحدٌ أن الخصوصية السعودية تمنع ذلك، فالداعون للهيمنة ليسوا ممثلين إلا لمناطقهم ومذاهبهم وقبائلهم، ولا يمثلون خصوصية على مستوى الوطن، وإلا لو كانت هذه الخصوصية موجودة، لما كانت هناك مشكلة من وجود التنوع أصلاً.

الحل ينقسم الى أربع خطوات:

الأولى ـ بناء إئتلاف واسع يمثل نخب كل الجماعات المناطقية والمذهبية.. وإذا وجد في منطقة ما أكثر من ممثل سياسي (كأحزاب أو تجمعات سياسية مثلاً) فإن قادة أكبر هذه الجماعات والأحزاب تتعهد وتعمل بفتح الطريق أمام أي تنوع في الرأي داخل كل جماعة. بمعنى آخر: إن بناء الإئتلاف يتطلب قدراً من الديمقراطية وليس التمثيل فقط، وأن يراعي المستقبل في حال ظهرت قوى بين كل جماعة دينية ومنطقة فيكون الإئتلاف مفتوحاً للجميع وليس مغلقاً على الموجودين الممثلين فحسب.

الثانية ـ النسبية في التمثيل السياسي والمصلحي. وهنا قد تظهر لدينا عقدة مما يسمّى بـ (المحاصصة) التي تعتمد الآن في العراق. فالرافضون يغضبون من المحاصصة التي هي أقرب الى العدالة في توزيع السلطة والثروة والمسؤوليات، ولكنهم لا يرفضون ولا يغضبون من احتكار فئوي لأقلية الحكم على مدى عقود من الزمن! وهذا خلاف العدل والمنطق.

إن الصراع على السلطة وتوابعها نزعة بشرية لدى الأفراد والجماعات، وبالتالي يجب أن تخضع لنظام ما، فلا يكون الحكم لمن غلب ويكون الخاسر صفراً على الشمال! المسألة هنا ليست مسألة عضلات، لأن من لا يمتلك قدراً وتمثيلاً في السلطة سيسعى اليوم أو غداً لتدميرها باعتبارها سلطة غير شرعية مستأثرة وفاسدة، يقوم استئثارها على أسس غير عادلة لا تعتمد الكفاءة ولا التوزيع العادل.

في ظل وضع كهذا، فإن وضع نظام لتوزيع السلطات والثروات والوظائف في الدولة أمراً غير معيب؛ إنه لا ينتقص من وحدة البلاد بل هو أدعى الى لم الشمل وتقرير المصير المشترك على أرض الواقع، وتوحيد المصالح في بقاء النظام ووحدة الدولة، وإبعاد المجتمع عن التمايزات والصراعات وتدمير أسس المواطنة ذات الدرجات المتعددة (مواطن درجة أولى وثانية وثالثة؛ أو صفر ١، وصفر ٢ وهكذا!).



هل يحد من سيطرة الأقلية؟

نعم فإن القبول بالنسبية أمرٌ صعب بالنسبة للفئة المسيطرة، فكيف تتخلى عمّا بيدها من سلطات لصالح فئات تعدها منافسة أو عدوّة (وإن كانت جزءاً من النسيج الوطني والدولة!)؟ في بعض الأحيان فإن بعض الأقليات هي نفسها ترفض هذه النسبية (المحاصصة) إما لأنها حاكمة تستحوذ على كل شيء كما في المملكة وفي العراق، وإما لأنّ هناك خلافاً على أسس التوزيع، وهو ما حدث في قبرص التي أدّى الإختلاف بين العناصر التركية واليونانية بين السكان الى تقسيمها، بعد إقرار تلك المحاصصة، حيث طلب القبارصة اليونانيون بتعديلها من جديد. ولحدّ ما كانت المحاصصة فاشلة في لبنان، فاعتقدت بعض الأطراف أنها تستطيع أن تأخذ بذراعها أكثر مما حدده القانون لها، فكانت النتيجة حرباً أهلية، لم يحلّها سوى (الطائف) الذي أقرّ الماضي مع بعض التعديلات الخفيفة. أي أنه أقرّ بمنطق المحاصصة والنسبية فأعيد بناء البيت اللبناني من جديد.

هناك دول عديدة ناجحة في التجربة: ماليزيا وسويسرا وهولندا والنمسا وبلجيكا وغيرها.

ماذا تعني النسبية أو المحاصصة؟

إنها تعني أن يتفق اللاعبون على نظام ما معتمد لتوزيع السلطات في الوزارات وفي البرلمان وفي الإدارات وأجهزة الخدمة العامة للدولة، وكذلك بالنسبة للتوزيع المناطقي للثروات التي تتمتع بها البلاد.

في معظم الأحيان تعتمد المحاصصة والنسبية على نسبة السكان لكل أثنية أو جماعة أو منطقة؛ فإن كانت تمثل عشرة أو عشرين بالمائة أخذت بمقدارها في كل أجهزة الدولة العليا وفي الثروة والخدمات. وفي بعض الأحيان تقوم الأكثرية ـ في حال وجود انقسام بين أكثرية وأقلية ـ بالتنازل أكثر من حصّتها ضماناً لإشراك الأقلية، فتعطي الأخيرة أكثر من حصتها بنسبة ما، كبادرة حسن نيّة، وتعزيزاً لأواصر الثقة، أو لأن تلك الأقلية يوجد بها مصادر الدخل الرئيسية للدولة، وهكذا.

قد يسأل سائل: ماذا إذا كان بعض الأفراد من أي جماعة لا يقبلون بهذا التقسيم، ولا يريدونه في الأساس، وأنهم يقبلون أن يمثلون من خارج مناطقهم وأثنياتهم ودياناتهم؟

هذا الحل المقدم لم يوضع إلا لوجود مشكلة، فإذا كانت المشكلة غير موجودة، فلا معنى للحل؛ إذا كان أكثر السكان يقبلون بأن يمثلهم أي طرف كان وفق نظام مختلف مقبول، فليكن. المشكلة إذا كانت كل فئة تتحدث عن المظلومية وعن الحرمان وعن سيطرة فئة وعن غياب العدالة في توزيع الثروة، فهنا لا يهم رأي أفراد، بل الرأي العام الكلي في كل جماعة، فيأتي الحل مانعاً لتدهور الوضع وإيقاف الإحتراب

الذي يطلّ على الأبواب. فعلى سبيل المثال: لو كانت نجد قد قدمت نموذجاً عادلاً من التمثيل السياسي والتوزيع الإقتصادي لخيرات البلاد، ومثلت البلاد بحصة أكبر من حصتها برضا الأكثرية وبدون نزعات انفصالية، ويبارك الجمهور في المملكة خطواتها، فلا معنى للحل المقترح أصلاً. اما والحال وهي تهتضم حقوق الكل، وتستحوذ على السلطة والثروة، وتفرض خيارها الثقافي والديني على الجميع، فهذا ولد وسيولد مشاكل أكبر في المستقبل لا نعلم حدود خطرها، ولكنها على أية حال منذرة.

الثالثة ـ إعطاء حق الفيتو المتبادل (الرفض) لكل الجماعات المكونة للدولة فيما يتعلق بصناعة القرار السياسي والإقتصادي. نحن هنا لا نتحدث عن القرارات الصغيرة، وإنما عن القرارات المصيرية. إذ ـ ضمن الحل ـ يجب أن لا تقوم الأكثرية باتخاذ قرارات تضرّ بالأقلية بحجة أنها أكثرية برلمانية أو أكثرية عددية في الدولة. هذا يعني (التوافق) وهو ما نشهد محاولات ولادته في العراق اليوم، كما نشهده في لبنان وفي ماليزيا. التوافق يعني تسيير البلاد وفق سياسات يتراضى عليها الجميع؛ وفي حال برزت الحاجة لاتخاذ قرار، يشارك فيه الجميع، فإن موضوع الأكثرية والأقلية في البرلمان ينجح في القضايا الصغيرة؛ أما في القرارات الكبرى للدولة فتستدعي أن لا يتخذها طرف واحد، خشية أن تتحول الى سلاح بيد الأكثرية.

من هنا ـ على سبيل التذكير ـ أعطيت في العراق لجميع المكونات الإجتماعية والسياسية رفض الدستور المقترح في حال رفضه ثلثا السكان في ثلاث محافظات. لقد وضع النظام هذا بديلاً عن ذكر (الفيتو) وهو يعني في صميمه حق الفيتو للأقلية أو الأكثرية؛ مع ملاحظة ان السنّة العرب في الأساس هم ضدّ هكذا نوع من الحل، ويريدون العودة الى أصول اللعبة القديمة بحجج مختلفة. لكن ما كان يمكن أن يمرر الدستور بوجود الفيتو، ولكن قبلوا به لكي تمضي اللعبة السياسي وفق أصولها.

هذا الفيتو، وضع وهُندس في الأساس لحماية الأقلية ومصالحها، أما قراراتها الخاصة فتتخذ على مستويات أدنى من هذا. أي أن الفيتو وضع لمنع طغيان الأكثرية إن وجدت، كما في العراق، وماليزيا، وليس لإجحافها حقها؛ وإنما لزيادة طمأنتنها بأنها لن تبعد عن المشاركة في صناعة القرار الرئيسي للدولة، كما لن يتخذ قرار ما يضرّ بمصالح أتباعها في المسائل ذات الإهتمام المشترك.

الرابعة ـ الفيدرالية، أو اللامركزية: وهذا يعني أنه إن وجدت جماعات تقطن في مناطق معينة ضمن حدود واضحة المعالم من الناحية الجغرافية، كما هو في المملكة، وهذا ما يحدث دائماً من جهة أن تحديد موقع الأقليات والجماعات يعني توضيح جغرافيا الأكثرية أيضاً.. إن حدث هذا، فإن اللامركزية (والفيدرالية واحدة من أشكالها) تعتمد في الدستور.

الفيدرالية تعني تحديداً نقل صلاحيات من المركز الى الأطراف والمناطق، بغرض مراعاة الخصوصية الثقافية للجماعات، ولتسهيل الإدارة والأداء الخدمي، ولمنع تغوّل الدولة المركزية، كما هو حاصل في العالم العربي في مجمله، على حساب السكان.

بيد أن هناك من يتخوف من المركزية، من جهة أنها قد تكون فاتحة لتقسيم الدولة. وهذا تخوف مشروع، ولكنه يستخدم في غير إطاره الصحيح. فاللامركزية جاءت لتكون حلاً لمنع تقسيم البلاد، وليس بغرض تقسيمها. وهي قد تكون خطرة في حال واحدة، إذا جاءت متأخرة جداً وأراد بعض الأطراف استخدامها كوسيلة للتقسيم. هذا التخوف ـ كما هو في العراق اليوم ـ يحلّ بطرق مختلفة ولكن يجب قبل هذا أن ندرك ابتداءً مسألتين أساسيتين:

أولاها، ان الجماعات المسيطرة ـ أقلية كانت أو أكثرية ـ عادة ما تتذرّع برفضها للفيدرالية بأنها ستقسم البلاد، وذلك لأنها في الأساس ترفض نسبية التمثيل والمحاصصة لأنه يعني تنازلها عن كثير مما بيدها هو ليس من حقها بل من حق آخرين استضعفوا تحت سلطانها. وهنا عادة ما يتم الرفض من أجل الإستئثار بحجة وحدة البلاد والحفاظ عليها، وكأن هذه الجماعات المسيطرة تدّعي وحدها أنها أكثر وطنية من غيرها، ولكنها في واقع ممارساتها طائفية مناطقية بغيضة. لا يجب النظر الى الفيدرالية على أن من يقبل بها هو مفرط بوحدة الوطن ولا أن ينظر الى رافضيها ـ خاصة من الفئات المهيمنة ـ على أنها الوحيدة التي تحفظ البلاد ووحدتها، أو أنها ممثلة للخط الوحدوي وما عداه فهو انشقاقي انفصالي. فهذا لا يعدو ذرائع تتخفى وراءها المصالح الخاصة والفئوية.

وثانيها، إن الرفض يفتح موضوعاً بالغ الأهمية، وهو يدور حول هذا التساؤل: بأي حق قانوني أو أخلاقي تفرض وحدة سياسية على جماعات لا يقبلونها؟ هذا السؤال يوجه الى الأقليات المسيطرة أكثر من توجيهه الى الأكثريات. ذلك أن رفض الفيدرالية من الأقليات الحاكمة يستبطن أن الأكثرية غير راغبة في الوحدة، فلماذا إذن تفرض؟ المفترض حسن النيّة، ولهذا كيف يكون مقبولاً أن تتهم أكثرية بالإنفصالية وهي تقول نعم للفيدرالية واللامركزية في حين بإمكانها أن تنفصل باعتبارها أكثرية؟

الذين يخافون من اللامركزية ـ كما في المملكة ـ هم في واقع الحال يدافعون عن سيطرتهم وإبقاء هيمنة الأقلية دون وجه حق. في بلد مترامي الأطراف كالمملكة فإن الفيدرالية مناسبة له، لإعطاء المناطق فرصة للتعبير عن خصوصياتها، ولإيقاف سياسة الهيمنة، ولإعادة اللحمة للنسيج السياسي والإجتماعي على أسس تقترب أكثر من العدالة والإنصاف. إن الرافضين للإصلاح السياسي يأتون في أكثرهم من الأقلية الحاكمة، وكذلك الرافضون للتنوع والتعدد الثقافي والديني، وأيضاً الرافضون للامركزية والنسبية في التمثيل، وما ذلك إلا دليل واضح على عدم نضج (نتمنى أن يكون مرحلياً) لأنه في نهاية المطاف لا بدّ أن يصطلح النظام السياسي بصورة من الصور، وإن لم يتم فسيبقى شبح التقسيم يهدد البلاد. إن السياسات الفئوية القائمة هي التي تدفع بتمزيق الوحدة السياسية، وليس الفيدرالية. لكن دعاة الفرض المذهبي والثقافي يريدون البلاد أن تكون على مقاس ثقافتهم وعقولهم ومصالحهم، وليس لهم من وسيلة سوى القوة، والقوة لا تستطيع أن تحمي ملكاً إلا لفترة. هكذا هي التجربة الإنسانية، وهذه هي إرادة الله التي وضعت أسباب الفناء والبقاء.

أما بشأن الخطوات القانونية التي تحمي البلاد من الإنزلاق، في حال إقرار الفيدرالية، فهي التأكيد دستورياً على المشتركات الثقافية وليس التمايزات كما هو حاصل الآن في المملكة؛ وأن توضع النصوص الحافظة لوحدة الدولة، وتوفر السبل لديمومتها. ثم إن العملية السياسية إن نجحت، فهي ستجبر الأطراف على البقاء ضمن الوضع الراهن. لأن مصالحهم ستكون حينئذ مرتبطة بمصالح الدولة وبقائها.

عوامل مساعدة

هناك عوامل تساعد على نجاح ما سماه ارند ليجفارت بالديمقراطية التوافقية والتي تحدثنا عن مضامينها آنفاً، قد لا تتوفر جميعها في مثال المملكة:

أ ـ القبول بمنطق المساومات السياسية بين النخب، وكذلك التنازلات من الأطراف المختلفة، وهي تنازلات قد تكون مؤلمة للجميع، خاصة لنخبة الفئة المسيطرة. في كل مرحلة من مراحل البناء السياسي، ستواجه البلاد بمشاكل، كما هي الآن، وعلى النخب أن تتنازل وتساوم للوصول الى الحل، لا أن تقف جماعة وتطرح حلها فإن لم يقبل ترفض كل شيء. منطق المساومة والتنازل يعني تربية للذات

واحتراماً لرؤية الآخر والنظر بعين العطف تجاه مصالحه وهم بالتالي جزء من الشعب. أما أن يكون المنطق: لنا الصدر دون العالمين أو القبر، فهذا يعني أن الحل الوحيد هو التقسيم.

ب ـ غياب الأكثرية العددية.. وهذا مفيد بالنسبة للمملكة مثلاً، فالجميع مجرد أقليات، لا تتجاوز أي منطقة أو جماعة نسبة الـ ٣٠٪ من مجموع السكان. وبالتالي فإن المخاوف متشابهة، والمشاعر مشتركة، والإدراك بوجهة نظر الآخر أقرب الى التحسس والوضوح؛ ثم إن غياب الأكثرية يخفف ذهنياً على الأقل من نزعة التفرّد والإستئثار، ويقارب بين المطالب المتشابهة، ويحدّ من إمكانية الحرب الداخلية.

ج ـ الغياب العميق للفوارق الإقتصادية والإجتماعية؛ وهذا متأتّى بشكل جزئي في حالة المملكة، ولكنه على أية حال أفضل بكثير من دول أخرى. إن غياب الفوارق تماماً أمرٌ صعب، وفي حال عدم وجود الفوارق فإنه لا معنى للحل هذا. الفوارق أوجدت هذا الحل، ولكن حجم عمقها يخفف أو يعمّق الصعوبات. قد تكون المشكلة الإجتماعية في المملكة أصعب من الفوارق الإقتصادية. فالإنفصال النفسي بين الجماعات، والتأطير المذهبي الحاد، وكذلك المناطقي، دمّر في العقود الثلاثة الأخيرة أواصر التقارب، خاصة في عهد فهد، فتقلصت نسبة التشابك الإجتماعي عبر الزواج والمصاهرة، كما تقلصت نسبة التشابك الإقتصادي على أثرها، وتفككت روابط كانت قائمة، حتى الصداقات العادية، والزيارات المتبادلة وصلت نسبها الى الحضيض.

د ـ أن تكون الجماعات المكونة للدولة ذات حجم متقارب، وهذا متحقق تقريباً؛ ولكن غير المتحقق أن عددها كبير وهو يزيد من الأعباء للتوصل الى تفاهمات مشتركة. كذلك فإن عدد السكان إن كان قليلاً يساعد على الحلّ لذات السبب.

هـ ـ وجود تهديد خارجي للدولة أو للجماعات. وهذا متحقق جزئياً، ومن مصادر شتى، مع النظر بأن الخوف لدى كل جماعة مختلف نوعاً ما. فهناك من يرى الخطر قادماً من أميركا ومن إسرائيل، وبعضهم يراه مذهبياً سياسياً قادماً من العراق أو من إيران، وهكذا. المهم ان استشعار الخطر قد يراه البعض مفيداً لتحفيز خيارات الإصلاح، وبعضهم ـ الفئة المسيطرة ـ تريده مبرراً لتعويقه، وحجة لتجاوزه، وهذا في غير صالح الوضع الحالي.

و ـ أن تكون الجماعات المشكلة للدولة متمركزة في مكان جغرافي واحد وغير مشتتة؛ وهذا حاصل بقدر كبير، وإن كان يعد دلالة على فساد السياسات السابقة أو فشلها على الأقل.

حلول أخرى للتنوع والتعدد

الهيمنة والسيطرة: أحد هذه الحلول، هو حل السيطرة بكل الوسائل الممكنة، ويسمى (نموذج الهيمنة) وقد نظّر لهذا الحل الإسرائيليون؛ فهم يقولون بأن الحلّ مع الفلسطينيين الذين يعيشون بين ظهرانيهم يتم عبر الخطوات التالية:

ـ كل مصادر الدولة المالية توضع في خدمة الفئة المسيطرة وهي التي تقرر المحاصصة دون الرجوع لأحد (الإسرائيليون أو من يؤمن بهذا الحل: النجديون يؤمنون به وإن لم يطبقوه بحذافيره).

ـ كل الوظائف العليا تكون في يد الفئة المسيطرة.

ـ هناك فصل وقطيعة تامة بين النخب الممثلة للجماعات.

ـ الفئة المهيمنة تسيطر على وسائل القمع وتفرض رأيها وشروطها على الآخرين، أو تمنحهم فرصة لبناء نظام قانوني خاص بهم ضمن إطار السيطرة نفسه.

هذا حلّ، اتبعه الى حد بعيد صدام في العراق والنجديون في المملكة كما الإسرائيليون. ولكن أيّ من هذه الدولة لم تحلّ مشكلتها حتى الآن، عدا أنه في العراق هناك محاولات لإعادة بناء نظام مختلف؛ والإسرائيليون توصلوا الى أن هذا الحل غير ممكن فانسحبوا من غزّة، واكتشفوا أن لا حل إلا بإقامة دولة فلسطينية (بغض النظر عن حدودها وكيف تدار).

باختصار هذا حلّ الفاشلين.. او حل من لا حلّ له إلا ذراعه وفوهة سلاحه. وهو بالتالي حلّ غير دائم، وغير عادل أيضاً، وفيه مغامرة بمستقبل وحدة البلاد نفسها.

العيش مع المرض أم الإنفصال: بعض المنظرين السياسيين يجادلون بأن الدول التي تعاني من انشقاقات حادّة، لا تحتاج الى حلول ومسكنات، ولا إلى ضبط الصراع الداخلي والوصول الى نقاط مشتركة وتفاهمات مصالح. وهم يعتقدون بأن أنجع الحلول هو التخلص من المشكلة من جذورها بدل العيش معها. والحل المقترح هو الطلاق من العقد السياسي إن كان هناك عقد، وترتيب وسائل محلية ودولية للإنفصال بأقل الأثمان.

آخرون يرون بأن مشكلة التنوع لا حلّ جذرياً لها، وإن ما يطرح مجرد مسكّنات للألم، وبالتالي فهم يقترحون العيش مع الألم ومحاولة (تجميد المرض) بالمزيد من الحقن والمهدئات. هؤلاء لا يقترحون فكرة سيطرة جماعة على أخرى، ولا تدمير جماعة لثقافة أخرى.

آخرون طوروا هذه الفكرة، وقالوا لكي تنجح التهدئة، فإنه من الواجب وضع ضوابط للصراع بين الجماعات المختلفة في أية دولة. بمعنى آخر: القيام بمشروع (تنظيم الصراع) وتحديد طريقة اللعبة السياسية، بشكل ينزع عنها تغوّلها ويبقيها تحت السيطرة فلا تهدد الدولة آنئذ وإن أزعجتها.

الحل إذن وضع المشكلة تحت السيطرة. كيف؟ البعض يقول بأن الصراعات بين الجماعات تعطل الديمقراطية كحل، مع أنها حلّ معقول. وهذا كلام مردود من جهة أن الحل لا يمكن أن يكون جزءً من المشكلة. حيثما وجدت مشاكل فإن الديمقراطية تساهم في الحل لأنها تتضمن عوامل عقلانية وإدماجية.

البدء في الحل من نخب الجماعات، هذا رأي آخر، وهو يعتمد على أن مشاكل التنوع تقودها النخب التي تريد أن تكسب من الصراع أو ترى في الصراع نفسه وسيلة للحصول على مكاسب لا تستطيع أن تكسبها بوسائل أخرى. فتغذية النزعات الإنشقاقية والصراعية هدفه زيادة المكاسب عبر التوجه الى الجماعة الخاصة وحشدها بوجه الأخريات.

أحد المنظرين السياسيين وهو ايريك نوردليتجر وضع ست خطوات لتنظيم الصراعات ووضعها تحت السيطرة، وهي مشابهة في كثير منها لما عرضه ليجفارت: إئتلاف مستقر من كل النخب؛ النسبية في المحاصصة؛ الفيتو لكل جماعة؛ الإتفاق على عدم تسييس أجهزة الحكومة في الصراع؛ اعتماد المساومات بشأن قضية أو كمجموعة قضايا؛ وأخيراً التوافق على الحلول والسياسات.

الفيدرالية في ظرف تحديد اللعبة، قد لا تكون مفيدة بنظر البعض، لأن الهدف هو: توزيع السلطات ومصادر الثروة؛ ومنع أو السيطرة على العداوات والعنف بين الجماعات وليس زيادتها؛ وإيقاف تسييس الهويات الخاصة، ومحاولة النخب القفز عليها كما حدث في تجربة هولندا.

كل هذه الحلول (عدا النموذج الإسرائيلي) تتضمن نوعاً من الشراكة في السلطة من قبل كل الجماعات في الدولة، وهي تعني أيضاً مشاركة في السلطة كما هي شراكة فيها. ويقصد بالشراكة السياسية عنصرين أساسيين هما: مشاركة وتمثيل كل الجماعات المهمة المكونة للدولة في جهاز الحكومة؛ والثاني، أن تعطى الجماعات قدراً من الإستقلال الذاتي في إدارة شؤونها؛ بالإضافة الى عنصرين ثانويين وهما الفيتو والنسبية في التمثيل والمحاصصة.

فهل هذا الحل يروق الحاكمين في المملكة؟!

ليس بعد!

مجلس الأمن الوطني السعودي

إعادة السيطرة على جهاز الأمن أم تعديل يعكس التوافق؟

أعلن الملك عبد الله في ١٣ رمضان الماضي تشكيل مجلس للأمن الوطني في السعودية وعين السفير السعودي السابق في واشنطن بندر بن سلطان أميناً عاماً له بمرتبة وزير. ويتشكل المجلس ـ حسب المادة الثانية من نظامه ـ من: الملك (رئيسا)، وولي العهد سلطان (نائبا للرئيس)، ونائب رئيس الحرس الوطني وهو متعب ابن الملك (عضوا)، ووزير الداخلية (عضوا)، ووزير الخارجية (عضوا)، ورئيس الاستخبارات العامة الذي لم يعين إسمه خلفاً لسلفه نواف (عضواً)، وأخيراً أمين عام مجلس الأمن الوطني، بندر، (عضوا). وقالت المادة: أنه يجوز بأمر ملكي إضافة أعضاء آخرين، ولرئيس المجلس أن يدعو من يراه لحضور اجتماعاته لمناقشة أي من الأمور المعروضة عليه دون أن يكون له حق التصويت.

صلاحيات وأهداف واختصاص المجلس حسب نظامه كثيرة جداً وتشمل:

– التخطيط للسياسة الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

– دراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة ذات الصلة بالأمن الداخلي الواقعة داخل المملكة، وكذلك دراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة، السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية، الواقعة في الدول الأخرى مما له تأثير مباشر على أمن المملكة ومصالحها.

– تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة أجهزة الأمن والتنسيق بينها.

– التحقيق والتفتيش على كافة الأجهزة الأمنية بتوجيه من رئيس المجلس وذلك في الحالات التالية: الخروج بالجهاز عن مسؤولياته، الإهمال والمخالفات الخطرة، العبث بالإمكانات، نشوء أو اكتشاف حالة داخل أحد الأجهزة الأمنية تهدد الأمن العام والمصالح العليا للوطن لتحديد المسؤولية.

– تحديد هيئات الاستخبارات الأجنبية الصديقة التي يمكن للأجهزة الوطنية المماثلة التعاون معها في مجالات تبادل المعلومات والخبرات.

– دراسة المعلومات المتوفرة عن نوايا العدو تجاه المملكة، وتحليلها لتقرير مدى تأثيرها على أمن المملكة، وسلامة شعبها، وصيانة مصالحها ووحدة أراضيها.

– دراسة موضوع إعلان حالة الطوارئ، وتأثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ودراسة الإجراءات التي تسبق إعلان حالة الحرب أو تصاحبها بما في ذلك الإجراءات السياسية والاقتصادية، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، وسحب السفراء، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وتقدير آثارها في الداخل والخارج، ودراسة وإقرار نوع الاستراتيجية لدخول الحرب ضد دولة أخرى، أو إعلان الحرب، أو لدخول الحرب إلى جانب دولة أو دول صديقة.

– دراسة وإقرار نوع الاستراتيجية العسكرية المطلوب اتباعها للتعامل مع التهديد العسكري الذي يتوقع أن تتعرض له المملكة، ومراجعة التطورات المهمة المتصلة بالطاقة وبالوضع الاقتصادي المالي للمملكة لتقدير آثارها على الأمن الوطني بمفهومه الشامل.

اعتماد السياسة التوافقية رغم حسناتها في توحيد السلطة قد تنعكس سلباً على موضوع الإصلاحات السياسية وسيكون ضد التغيير

إعادة ترتيب البيت الداخلي

على مقاس الملك الجديد، يجري ببطء شديد، إجراء تغييرات في الوجوه والأشخاص وبعض السياسات. وقد سبق للملك عبد الله أن غيّر من تشكيلة مستشاريه في الديوان الملكي، ووضع رئيساً له من المقربين له وهو خالد التويجري. ويحاول الملك أن يأخذ قدراً من الصلاحيات من إخوته السديريين الذين يمسكون بمفاصل السلطة الحقيقية في البلاد خاصة في جانبها الأمني، ولكن خطوة خطوة.

في هذا المقام يأتي إعادة تشكيل المجلس الوطني، فهذا المجلس وجد منذ زمن طويل ولكنه كان بدون فاعلية، كون المهمة الأمنيّة موزعة على رموز النظام، وإن كانت وزارة الداخلية ممثلة بوزيرها الأمير نايف تسيطر على الملف الأمني الداخلي من ألفه الى يائه.

هل يعتبر إعادة تشكيل هذا المجلس مجرد استجابة للظروف الأمنية الحالية التي تعيشها المملكة واستباقاً لما يمكن أن يحدث في المستقبل؟

بالطبع؛ لكن هذا ليس كل الهدف.

يظهر من خلال الصلاحيات الواسعة للمجلس، وهي صلاحيات التحقيق والتفتيش



نايف: لم يخسر شيئاً

ووضع الإستراتيجيات والدراسات والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والى حدّ ما الإشراف من بعيد على مختلف الأجهزة الأمنية، أن المجلس لا يسحب صلاحيات حقيقية من وزير الداخلية الذي أصبح مجرد عضو فيه. فقد تركت الأجهزة الأمنية عامّة مستقلة في إدارة شؤونها، وبقي جهاز الإستخبارات كهيئة مستقلة ترجع الى الملك، فيما جهاز المباحث (الأمن الداخلي) بقي في يد وزير الداخلية دون تدخل من أحد، اما الإستخبارات العسكرية فلا تزال تابعة لوزارة الدفاع.

والملاحظ أن اختصاصات المجلس لم تتطرق الى وضع حدّ لتجاوزاتها تجاه المواطنين، أي أن المواطن وحقوقه النابعة من مواطنته لم تكن ضمن التخطيط، وإنما كان الغرض إيجاد مرجعية أمنيّة، تبقي الملك مطلعاً على ما يجري في البلاد من خلاله، لا أن يستقي معلوماته من وزير الداخلية الذي هو في صدام دائم مع الملك، والذي عادة ما يقدم معلومات منتقاة.

لكن ما الذي يجعل الملك مطمئناً لعمل مجلس كهذا، طالما أن أحد أعضاء الجناح


توافقية أم عجز؟

السديري يقف على رأسه؟

للملك شخصان عضوان في المجلس هما: إبنه متعب كممثل للحرس الوطني؛ ورئيس جهاز المخابرات الذي يتوقع أن يرأسه زوج إبنته عادلة. وهذان بإمكانهما، أن يكونا عينا الملك في المجلس، وبالتالي فإن المجلس سيكون ذا فائدة في توحيد التوجهات الأمنية من جهة، والتنسيق بين الأجهزة، ويكون الملك قد حقق لنفسه ـ وبصورة التوائية ـ حضوراً في جهاز الأمن المحلي طالما كان غائباً عنه.

لا يتوقع أن تتأثر سلطة نايف بوجود هذا المجلس، وإن كان فيه مجرد عضو، ولكنه العضو الأكثر فاعلية فيه ربما. ويبدو أن المجلس كان مخرجاً مريحاً لكلا الطرفين المتنافسين على السلطة: الجناح السديري وجناح الملك. وهذا يدل على أن الأمور في البلاد ستسير في إدارة توافقية من قبل الجناحين، عبر وضع صيغ تحدّ من الإحتكاك بينهما، وتلغي إمكانية اتخاذ حلول راديكالية إقصائية لأي منهما. بمعنى آخر، فإن الملك لا يستطيع ـ وربما لا يريد ـ أن يوجه ضربة قاضية للجناح المنافس ويأتي برجاله، فدون هذا العمل خرط القتاد: سيل من الدماء، وربما اغتيالات، وفوضى.

هذه النزعة التوافقية قد تنعكس على الأجهزة العسكرية المشتتة هي الأخرى، والتي لا يجمعها جامع. فقد يخرج علينا الملك بصيغة مشابهة أو قريبة منها، لتوحيد الفصائل العسكرية في الجيش والحرس الوطني. نقول توحيداً في التوجه والتنسيق بينهما، بما يلغي التفرّد، ويبعد شبح الصدام بين الجيش والحرس.

التوافق والإصلاحات

إن حدث مثل هذا، واستمر اعتماد السياسة التوافقية، فإنها رغم حسناتها في ميدان توحيد السلطة بيد الملك ـ ولو إسمياً ـ وتحسين أدائها، فإنها قد تنعكس سلباً على موضوع أكثر حساسية، وهو موضوع الإصلاحات السياسية. فالتوافق ضمن حلول وسطى في الجوانب الأمنية والإدارية ضروري لحسن سير الأجهزة. أما التوافق في المسألة السياسية الداخلية فإنه سيكون على الأرجح ضد التغيير.

لماذا؟

التوافق في المملكة يعكس حالة من توازن القوى بين الجناحين الحاكمين. وفي الحالة السياسية فإن الطرفين من حيث المبدأ لا يؤمنان بالتغيير، ولكن أحدهما ـ وهو جناح الملك ـ أكثر ميلاً لإجراء إصلاحات غير هيكلية، فيما يعارض الطرف الآخر هذا النوع من الإصلاح او حتى البدء به. في حال البحث عن توازن، فإن الأقرب هو تعطيل الإصلاحات. يدلنا على هذه النتيجة ما شهدناه في السنوات الثلاث الماضية، حيث لم تستطع الدولة البدء بخطوات إصلاحية فاعلة في الجانب السياسي. حتى الإنتخابات البلدية، فإنها، ولسخرية الأقدار، لم تفعّل حتى الآن. أي أن الإنتخابات البلدية لم تنتج نظام بلديات كون المنتخبين لم يبدأوا العمل بعد، رغم مضي نحو تسعة أشهر على انتهاء الإنتخابات! ويقال بأن النصف المعيّن من أعضاء المجالس البلدية سيحدد في يناير القادم ٢٠٠٦، وهناك خلاف بين وزارة الداخلية ووزارة البلديات حول من له الحق في تعيين الأسماء!

التوافق هنا يعني إبقاء كل شيء على حاله، نظراً لتعذّر الإجماع.

الإصلاح السياسي يتطلب مبادرة وشجاعة لاختراق المألوف الحالي تفرضه القيادة على نفسها وعلى المخالفين لها وجناح الملك أضعف من أن يقوم بها

في حين ان الإصلاح السياسي يتطلب مبادرة واختراقاً للمألوف الحالي. إنه يتطلّب شجاعة، تفرضه القيادة على نفسها وعلى المخالفين لها. وطالما أن جناح عبد الله لازال ضعيفاً وغير قادر حتى على فرض الحدود الدنيا من الإصلاح السياسي على الجناح السديري، فإن التوافق إما سيجمّد الإصلاحات أو يحرفها الى مواضيع اجتماعية كما هو الحاصل، أو يجعلها غير ذات فائدة بحيث يمكن القول بأنه يمكن تسميتها أي شيء إلا أن تكون إصلاحاً.

نحن ـ على الأرجح ـ بإزاء عملية ترميم لمركز السلطة، ومحاولة تعديل الأنصبة والحصص ضمن متغيرات ما بعد موت الملك فهد؛ وستستمر على الأرجح عمليات الترميم بمثل هذه القرارات كونها الهاجس الأول للملك؛ أما الإصلاحات فلا تحتلّ مكاناً مهماً في الأجندة السعودية هذه الأيام. وهذه المرحلة تتطلب توافقاً ناظماً للصراع على مراكز القرار، وليس انتهاج سياسة كسر العظم. لا الملك ولا الجناح السديري يرغب بها أو قادر على النجاح فيها لو انتهجها.

قد يخيّب هذا النوع من السياسة بعض الأمراء الذين اعتقدوا ـ واهمين ـ بأن مجرد وصول عبدالله الى كرسي الملك فسيكون بإمكانه قلع الجناح السديري بكامل طواقمه أو تحديده في مواقع قابلة للضبط، ومن ثم فإنهم سيحزمون حقائبهم لتولي المناصب الوزارية والمواقع الهامّة بدلا من ذلك الجناح. هذا لن يحدث، لأن موازين القوى لم تتغير كثيراً بوصول الملك الى كرسي العرش، ولأنه يبحث عن إجماع داخل العائلة ضمن وضعها الحالي، ولأنه لا يمتلك الجرأة والشجاعة الكافية لحسم الأمور من طرف واحد إن استدعى الأمر.


أمين عام المجلس الوطني

ثم إن الملك مشغول بموقعه وموقع أبنائه في السلطة، وليس بالضرورة حلفاءه من الأمراء الضعفاء.. وهذا هو المعنى الذي يمكن استخلاصه من وجود إبنه في مجلس الأمن الوطني وكذلك زوج ابنته. مع أنه ينبغي ملاحظة حقيقة هامة هنا، وهو أن كل أعضاء المجلس الوطني هم من الأمراء! ولا يوجد رجل من العامّة، اللهم إلا أن يأتي لاحقاً في جلسة كضيف لأخذ رأي أو استشارة!

لازالت هناك الكثير من القضايا عالقة حتى الآن تنتظر الحسم ببطء، كما هي عادة النظام السياسي في المملكة، ومن بينها تحديد من يكون النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، أي من يكون ملكاً بعد سلطان، والمرشح هنا هو نايف. الملك يستطيع أن يمطّ الأمر ولا يعيّن نايف من الناحية النظرية، ولكنه لا يستطيع أن يلغي حقيقة أنه الرجل الثالث القوي في الدولة. ثم إن الملك لا يستطيع أيضاً تعيين شخص غير نايف في الوقت الحالي، ولا يوجد في أجندته إلا التأخير فيما يبدو.

تمزق المجتمع وتغولت السلفية وغاب الإصلاح السياسي

التحديث والصراع في المملكة العربية السعودية

شهدت العقود الثلاثة (من الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي) طفرة تحديثية في المملكة شملت البنى التحتية للدولة ومؤسساتها، كما تضمنت طفرة رخاء اقتصادي انعكست على حياة الملايين من المواطنين. إضافة الى ذلك، فإن تحولات ثقافية ونفسية لازمت مسيرة التحديث والتنمية، وهذا أمرٌ طبيعي، وإن لم تلامس الجوانب السياسية.

المدهش في تلك المرحلة، أنها شهدت أيضاً إعادة انتاج للصراع بين مكونات المجتمع السعودي بشكل حادّ، بين النجديين والحجازيين مثلاً، وبين الشيعة والصوفية من جهة والوهابيين من جهة أخرى.. وقد كان صراعاً إجتماعياً ثقافياً سياسياً تشكلت على أثره منظومة الأفكار والتوجهات السياسية الحاضرة اليوم بين جميع الفرقاء.

ما الذي حدث في تلك الفترة بالضبط؟

ولماذا شهد الصراع أوجه في فترة رخاء إقتصادي وتحديثي؟

وأين موقع الدولة، والعائلة المالكة من ذلك الصراع؟

وما هي النتائج التي تمخّض عنها ذلك الصراع، والى أين يقودنا اليوم؟

هذه أسئلة تحتاج الإجابة عليها فصولاً مطولة من النقاش والتفصيل، لا يسع المرء الكتابة عنها جميعها، وإنما ملامستها بالقدر الممكن المتاح في هذه المقالة.

يقصد بالتنمية والتحديث عملية تغيير شاملة لكل أوجه الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية في مجتمع ما. بهذا المعنى هناك عواقب إجتماعية وثقافية للتنمية والتحديث، وأخطار ومزالق إن لم تدرس بعناية. وهذا ما حدث في المملكة.

فطبيعة التحديث أنه كان أعرجاً، أي أنه أغفل أمرين هامين: التحولات الثقافية والإجتماعية؛ كما أغفل التحديث السياسي كمسألة يصعب فصل أجزائها من كامل العملية.

في الموضوع الأول، تصور القائمون على عملية التنمية بأنه من الممكن استيراد أدوات الحداثة دون إحداث تأثير ثقافي في المجتمع، وقد عبّر أكثر من مسؤول عن هذا التصور الناقص بالقول أن المملكة تستورد الأدوات والتكنولوجيا دون الأفكار!

وفي الموضوع الثاني، نُظر الى التنمية كعملية اقتصادية وفنية بحتة مفصولة عن أبعادها السياسية، أو أنهم كانوا يرون بأن المسار التحديثي لا يشمل بالضرورة الجزء السياسي، وفي هذا كانوا خاطئين أيضاً.

هناك نظرتان، أو لنقل رؤيتان تجاه التحديث، الأولى تقول بأن زيادة التحديث تؤدي الى إضعاف الروابط الدينية والعرقية والخاصة بشكل عام، وتوجه النظر الى الروابط الوطنية والإنشداد الى ولاء الدولة ليعلو فوق الولاءات الأخرى. أي ان التحديث يوفر روابط جديدة بين الأفراد في المجتمع على أسس غير تقليدية، كروابط مصالح اقتصادية، أو ما يسمى بالروابط المدنية، مؤسسة على التغيرات التي تطرأ على أفكار الأفراد وعلى تطور أحوالهم الإقتصادية. وتقول هذه الرؤية بأن الدولة قادرة على تنشيط الإنتماءات الوطنية في فترة عملية التحديث؛ خاصة وأنها ستوفر مناخاً مرتخياً ومسالماً بين الجماعات، التي ستتعرف على بعضها البعض أكثر وستقل حينها النظرات الفوقية والتعصبية والنمطية، آخذين بعين الإعتبار أن التحديث سيترافق معه فورة في التعليم التي ستحدّ من التصورات الخرافية تجاه الآخرين، وتقلّم أظافر التشدّد لدى الأفراد والجماعات.

عكس هذا تقول به الرؤية الأخرى التي ترى أن التحديث يقوّي الروابط القائمة المذهبية والقبلية والمناطقية والأثنية، وذلك لأسباب مختلفة: من بينها أن التحديث يوفر أدوات جديدة لنفخ الروح في داخل الجماعة الواحدة، ويساعدها على نشر أفكارها ورؤاها وشخصياتها؛ ومن جهة ثانية يقوم التحديث بتوفير أرضية للصراع جديدة لم تكن متوفرة في السابق، وهو الصراع على المصالح بين الجماعات، وعلى غنائم التحديث، الأمر الذي يأتي معه التكتل على أسس غير مدنيّة. قد يستطيع التحديث تهدئة الصراع بين الجماعات ولكنه لا يحلها، وإذا ما فشلت الدولة اقتصاديا، وأعقب التحديث نكسة، فإن الروابط القديمة تتقوّى على حساب الدولة.

ويعتقد أصحاب هذا الرأي، بأن التعليم الذي يفترض أن ينتج نخباً موحّدة التوجة، تسمو فوق ارتباطاتها الخاصة، يقوم في فترة التحديث بعكس ذلك تماماً، فالمتعلمون - كما ظهر في أكثر بلدان العالم - هم الذين يقومون بإشعال أوار الإنتماءات الضيقة رغبة منهم في المكاسب السريعة وتحصيل موقع في جهاز الدولة أو منفعة عامة للجماعة. ويعتقد أصحاب هذه النظرة بأن التحديث قد يفجر



وفرة مالية وتوزيع غير عادل

المشاعر الإنفصالية ويدعمها بأدوات التحديث. ويعتمد هؤلاء على حقيقة أن المواطنين يريدون ذات الأشياء، وبالتالي فهم يتصارعون عليها كأفراد أو كجماعات؛ ثم أن عملية التحديث في الغالب تكون غير متوازنة، من حيث توزيع المنافع والخدمات لأن بعض الجماعات قد سبقت غيرها في التعليم والتأهيل فاحتلت المواقع قبل غيرها، وهذا ما يولد السخط والحسد والخوف من أن تسيطر جماعة على كل مقدرات البلاد.

هناك أيضاً رؤية ثالثة تحاول أن تخطّ لها طريقاً وسطاً بين الآراء، فالمشكلة حسب رأي القائلين بها لا تكمن في عملية التحديث نفسها، بل في المكونات الثقافية للمجتمع الذي يشهد العملية، وفي النخب وتجاربها



سياسات دقرت التواصل الإجتماعي

السابقة، وهل كانت هناك نزعات سابقة للإستفراد بالمنافع، أم كانت هناك تفاهمات مسبقة يمكن أن يبنى عليها التحول بانسيابية دون أضرار كبيرة.

في المملكة، حين جاءت خطوات التنمية والتحديث، لم ينتفع منها الجميع على قدر متساوٍ، فهذا أمرٌ صعب تحقيقه. بيد أن سياسات الدولة كانت تركز على المدن الكبيرة، وعلى المدن والمناطق الأثيرة لديها حسب خلفيتها الإجتماعية والدينية، وبالتالي أهملت مناطق شتّى من البلاد، لأن القائمين والمهندسين لعملية التحديث سحبوها لتنمية مناطقهم ولم يفكروا في البلاد ككل.

ومن جهة ثانية، فإن عملية التحديث أيقظت المشاعر الخاصة، لتتصارع حول المراكز الشاغرة في الدولة، وحول المنافع.. فمن لا ينتمي الى هذه الفئة او المنطقة لا يحصل إلا على الفتات، وقد دفع هذا الجميع الى التكتل والبحث عن الأنساب والخلفيات والروابط القديمة لإعادة تفعليها بحثاً عن مصالح كل فئة، ودفعاً للأضرار. وقد ولدت مشاعر جمعية واضحة في فترة التحديث، بين النجديين وبين الحجازيين وبين الشيعة وبين



المفتي: التبشير المذهبي

بعض أهل الجنوب. وكان كل طرف يتهم الآخر بأنه أخذ حصّة أكثر من غيره خاصة بين النجديين والحجازيين. وتلقت الدولة عرائض شتّى تشكو من التهميش، في حين أنها كانت سادرة في مخططاتها من أجل غلبة نجدية على كل مواقع القرار ومفاصل الدولة ومنافعها.

الخدمات الصحية والطرق والتعليم والبعثات والخدمات الكهربية والمائية والتوظيف وغيرها كانت مجرد مواضيع يدور حولها الصراع. وكانت كل جماعة تنظر الى الأخرى بعين الحسد والريبة والبغض، وقد أُتيحت للجميع مشاهدة المفارقات المفجعة في عملية التنمية، بين مدن تقوم من الأنقاض وأخرى تهوي أو بقيت مهلهلة. إن التحديث فتح العين على المنافسة، وأجلاها بصورة واضحة. وكانت المقارنة بين المناطق وبين الأفراد وبين الشركات بل وبين المسؤولين الكبار في الدولة علامة لافتة في تلك الحقبة.

لهذه الأسباب لم تكن عملية التحديث في المملكة قوة دفع باتجاه توحيد المجتمع؛ وإنما كانت بحق قوة عمياء باتجاه تمزيقه، أنتجت سخطاً في كل مناطق المملكة، حتى الأثيرة نجداً؛ بل أن بعض المناطق شهدت أحداث عنف على خلفيات إقتصادية وأيديولوجية كما في المنطقة الشرقية، حيث كان الإهمال الإقتصادي - وهي مغذي البلاد الأساس بالرساميل - مفجّراً للعنف والتوتر والصدام مع الدولة. ولم يكن هناك تعويضاً في جوانب معيّنة للفئات المحرومة في الجنوب والشمال والشرق والغرب، حيث كان الطمع والعمى عن رؤية المستقبل يغري بالإستفراد وبالتالي ترسيم الحدود عالية الجدران بين الجماعات والمناطق.

ما نشهده اليوم في المملكة من صور نمطية بين المناطق إنما هو نتيجة لتلك السياسات القديمة، التي لاتزال تدار بصورة حديثة متخذة من التمويه وسيلة تقوم بها النخب النجدية المسيطرة التي أنتجتها تلك الحقبة العمياء.

في تلك الحقبة، كان هناك موجان دافقان متعارضان: موج باتجاه الإنفتاح والحداثة يتناغم مع الوفرة المالية؛ وموج سلفي شجّعته الدولة بغرض ملاحقة الإنشقاقات السلوكية السلبية الناتجة عن عملية التحديث والغنى، وكان موقع الغنى في أكثره في نجد. لهذا لعب التيار السلفي دورا بارزاً في الحدّ من تلك الممارسات، وجاءته أحداث أفغانستان لتنقله الى طور آخر: طور التسييس والعنف، وقلب الأفراد الفاسدين بين ليلة وضحاها الى مجاهدين يقاتلون لإعلاء كلمة الدين.

التيار السلفي اقتنص الفرصة لتوسيع نفوذه في دوائر الدولة في عملية (تنجيدها وتوهيبها) وأصبح ضاغطاً على كل الشرائح الإجتماعية المخالفة، مذهبية كانت أم ثقافية فكرية، وكان التبشير المذهبي في الداخل والخارج يجري على قدم وساق، الأمر الذي أنتج البينينا فيما بعد أحداث سبتمبر وما تلاها من عنف داخل البلاد ولازال. كان رأي الملك فهد ساذجاً، فلكونه محرج من عدم الإلتزام الديني، فتح الباب على مصراعية للسلفيين، ليؤكد شرعيته الدينية كملك، ولكي يحوّل السلفية الى طاقة ضابطة في المجتمع خاصة للتيارات الجديدة التي أفرزها التحديث والتي تريد تغييرات عميقة في المنظومة الثقافية والسياسية للبلاد.. فكانت المخالب السلفية للجميع بالمرصاد. ربما كان الملك فهد وهو يقضي آخر أيامه قد شهد نتاج سياسته، التي لازال الوهابيون راضين عنها وعنه، ويغفرون له كل أخطائه بسبب تبنيها!

التعليم هو الآخر أنتج لنا التعصب والصراع بين الطلبة بدل أن يكون التعليم اللبنة الحقيقية لبناء المواطن وروح الإنتماء.. لقد اختطف التعليم كما يقال دوماً؛ لم تختطفه السلفية وحدها؛ بل اختطفته المناطقية النجدية ولاتزال، ظنّاً منها أنها ستستطيع تكريس حقيقة الهيمنة النجدية الى الأبد وتشرعنها من الناحية الذهنية والثقافية والدينية. لقد تعلم الطلاب كيف يشتمون بعضهم بعضها، وكيف يكفرون بعضهم بعضاً، وشاهدوا بأم أعينهم الفوارق بسبب المذهب والدين والمنطقة والقبيلة، فكان أن تخرجت الأجيال وهي مؤطرة مناطقياً ومذهبياً وقبلياً، تدرك انتماءها الخاص قبل الإنتماء الواسع العام للدولة؛ وتحقد على الأخيرة لأنها لم تكن محايدة في كل سياساتها التعليمية والتوظيفية والمدنية والعسكرية والقضائية.

لقد تفجّرت كل المشاكل اليوم ونستطيع الحديث عنها بقدر من الحرية كما يفعل بعض الكتاب السعوديين. الجميع يشير الى خلل سابق في التعليم وغيره. لكن أحداً لم يشر الى حقيقة أن الدولة كانت صانع هذه النتائج المرّة؛ وأنها يجب أن تغيّر مسلكها فتعيد اللحمة الى المجتمع بعد أن مزّقته صراعات القرن الماضي.

ها هي الدولة أمام طفرة أخرى. طفرة مالية - نفطية!

ها هي الأموال تتقاطر عليها؛ لكننا بقدر ما جازمين بأن من يسيطر على الدولة (النخب النجدية) لا يمكن أن يكونوا محايدين في توزيع الثروة والمنافع على الأقل. ونعلم علم اليقين بأن التحديث الأولي لم يتضمن أبعاداً سياسية فهي أجلت التغيير، فما عسى أن تقوم به إرهاصات التحديث الجديد، هل ستفتح نافذة أمام الإصلاح السياسي؟

نشك في ذلك كثيراً لأسباب يطول بحثها.

المفاهيم المقلوبة ولعبة السياسة

الوطنية: الترابيّة!

احتفلت المملكة شعبياً ـ ولأول مرة في تاريخها وبشكل رسمي ـ باليوم الوطني، الذي صادف الثالث والعشرين من سبتمبر الماضي. وبالرغم من أن المناسبة صادفت يوم جمعة، إلا أن المسؤولين أصرّوا على أن ينال الموظفون والطلاب يوم عطلة هو يوم السبت، وهو يوم دوام رسمي، وهي خطوة تعكس الإصرار الحكومي الشديد على الإحتفال باليوم الوطني والذي أقيمت له بعض الإحتفالات في المدن.

لا شك أن الخطوة جيدة، وإن كانت متأخرة جداً جداً؛ إذ لا توجد دولة على ظهر البسيطة إلا وجعلت الإحتفال بيومها أو عيدها الوطني مناسبة رسمية وشعبية تعقد لها المهرجانات والإحتفالات كل عام، بغية تأكيد الرابطة الوطنية، وتحقيق إجماع شعبي في ظلّ سطوة الإنتماءات النافرة والولاءات المتعددة.

والمملكة التي شعرت بالخلل من خلال

يعيب الوهابيون على من يدعو الى الوطنية بأنه (ترابي) أي أنه يعبد التراب.. بينما هم لا يهتمون بالأرض، ولا بالحدود الجغرافية والسياسية

الأجيال التي تربّت، وبحسب ما قاله الملك الحالي قبل مدّة من أن وطنيّة السعوديين (الأجيال الجديدة) خفيفة؛ أي ضعيفة، رأت أن البلاد آخذة في الإنزلاق الى الهاوية ليس العنف إلا أقلّ منتجاتها. منتج التعليم والتربية كما منتج الإعلام والسياسات الحكومية جعل أجيالاً تميل الى العنف، وتتناحر من أجل الهوية، وتسعى لتقزيم الدولة أو القضاء عليها.. هذا المنتج أجبر الأمراء على التفكير من جديد في وسائل لم الشمل (المحدود) لأن وحدة المجتمع كما يراها الكثيرون، ومن بينهم باحثون غربيون، تعني بروز ائتلاف جمعي وهوية وطنية تهدد سلطة آل سعود الذين اعتمدوا سياسة فرق تسد.

التيار السلفي الوهابي، الموغل في مناطقيته من جهة الزعامة والأفكار والمنشأ والمصالح، رأى أن الوطنية ضد الدين، وأخذ أتباعها يعيبون على من يخالفهم الرأي بأنه (ترابي) أي أنه يعبد التراب.. بينما هم لا يهتمون بالأرض، ولا بالحدود كمحدد للفوارق السياسية بين المجتمعات، وإنما الدين وحده. أي أن الرابطة الدينية ـ وهي لا تعني الإسلام بقدر ما تعني الرابطة المذهبية السلفية الوهابية ـ أقوى من الرابطة الوطنية الناشئة من العيش المشترك على أرض محددة وملتزمة بنظام سياسي وقانون محدد. أي أنها فوق المواطنة، بل لا معنى للمواطنة إذا كان الأساس هو الإختلاف الديني، ويمكن القول أنه حتى لو أصبحت السعودية بقضّها وقضيضها سلفية وهابية، فسينشأ حينها تمييز بين السلفي الملتزم وبين السلفي غير الملتزم، وبالتالي سيتعرض الكثيرون ـ وهم يتعرضون بالفعل ـ للتمييز، لا على أساس الهوية المذهبية فحسب، بل على أساس درجة اقترابهم والتزامهم بالفكرة والمعتقد.

يمكننا تفهّم ما يقوله الكثيرون من أن القومية (العربية على سبيل المثال) كأيديولوجيا تتناقض في جوانب منها وفي مؤدياتها مع الدين الإسلامي، وتتنافس معه على ساحة واحدة لتحقيق غايات مختلفة. ولكن الوهابية، بالرغم من رفضها هذا للقومية العربية، فإنها ملتزمة بشيء أكثر بغضاً وسوءً من القومية نفسها، وهو مناطقيتها النافرة. فمن يرفض القومية العربية من أجل إطار أوسع (الإسلام/ وليس المذهب) يفترض فيه أن يتخلص مما دون الإطار الضيّق للقومية العربية والذي يشمل العرب وحدهم!

وإن الأيديولوجيا الوهابية التي لم تستطع ولن تستطيع توحيد مجتمعها، أو تتعايش مع التنوع الحاصل فيه، كيف لها أن توحّد المسلمين كأمّة في دولة واحدة، وهي تنطوي على أديان ومذاهب ولغات وأعراق وقوميات وأثنيات شتّى؟! وإن الأيديولوجيا التي لم تستطع الخروج من عنق زجاجة المناطقية والفئوية والتشدد المذهبي، كيف لها أن توحّد شعباً متنوعاً كما هو في المملكة، فضلاً عن أن تدّعي العمل والرغبة على توحيد الأمّة الإسلامية كلّها؟!

إن رفض (الوطنية) السعودية من قبل التيار السلفي، باعتبار انها لا تحمل مضامين إسلامية كافية، وأنها تحوي نوعاً من القطرية العنصرية، يراها البعض مجرد كلمة حق يراد بها باطل. فالممارسة الوهابية موغلة فيما هو أسوأ، ويكفي أن نشهد احتكارها وتشبّثها برأيها ومزاعمها واستعلاءها على الآخرين، وهذه كلها صفات تشكك فيمن يرفع راية المعاداة للوطنية.

إن العداوة لها تعني أن الوهابيين لا يؤمنون بالدولة الحديثة التي لا يستطيع كائن من كان أن يتخلّص منها، ونقصد بذلك الدولة القطرية، فقد أصبحت لازمة من لوازم القانون الدولي الذي لا يسمح لأحد أن يضمّ بلداً آخر، أو يوحده بالإكراه، أو يفرض معتقده عليه كما فعل الوهابيون قبل قيام الدولة القطرية نفسها في العالم العربي بعيد الحرب العالمية الأولى. وإن الرفض يعني فيما يعنيه، رفض الوهابيين

لا معنى للمواطنة إذا كان الأساس هو الإختلاف الديني، و لو أصبحت السعودية كلها وهابية، فسينشأ تمييز بين السلفي الملتزم وغير الملتزم

لمبدأ المواطنة، ومبدأ المساواة في الحقوق والواجبات على أساس الرابطة السياسية والقانونية لكل قاطني المملكة. والرفض هذا يستهدف حماية المصالح، وإبقاء الوهابية والنجدية سيّدة على الجميع، يتمتع أتباعهما بمواطنة الدرجة الأولى، والآخرون درجات، حسب قربهم من المذهب والمنطقة التي ظهر منها.

سيقول الوهابيون أنهم يريدون توحيد الأمة كلها وليس القاطنين في حدود المملكة ولكن على أسس دينية صحيحة. والصحيح من الدين لا يوجد إلا لديهم ووفق تفسيراتهم. وإذا قيل لهم: هب أن الناس رفضوا رأيكم ومعتقدكم ورفضوا الدخول فيما تسمونه (الدين الصحيح)

الذي تدعون إليه، فما هو الحل؟ الجواب يأتي هـو بـذل المزيـد مـن الجهد والضغط، وإبـقـاء الشوكة بيد ذوي الإيمان والتقوى وحراس الفضيلة وقمع دابر المشركين في الداخل والخارج وعدم السماح لصوتهم بالعلو بل يقمعون ويهددون ويسجنون.

هذا هو الحل.

وإذا كانت الحكومة السعودية قد دعمت هذا التوجّه، فلم يسفر إلا عن التفتت والشروخ الإجتماعية الحادّة، فإن الوهابيين يرون بأن توحيد العالم الإسلامي يأتي أولا عبر قبولهم بالمذهب الوهابي، أي النسخة الصحيحة من الدين، والترجمة الأمينة للعقيدة.. ولكن الوهابية قليلة العدد، وتمثل أقلية جداً في العالم الإسلامي، وقد كان حلُهم الماضي - وقبل أن تقوم الدولة - يعتمد على الغزو والزحف وإدخال الناس في دين الله أفواجا! أي عبر احتلال أراضيهم وإفناء خصوصياتهم وطرد الحاكمين السابقين من أرض آبائهم وأجدادهم كما في الحجاز وغيره.

ولذلك قامت ثورة الإخوان الوهابية، فالملك أدرك أن زمن التوسع بحجة نشر المذهب الوهابي قد انتهى بقيام الدول القطرية تحت سلطات الإنتداب في البلدان المجاورة. ولكن الإخوان يريدون نشر الدين والتوسع، فاصطدم بهم وأفناهم، ولولا ذاك لانتهت الدولة السعودية نفسها.

بيد أن الأجيال الوهابية الجديدة سمح لها بنشر مذهبها سلماً في كل الأصقاع، ومولت السعودية نشر المذهب بمئات الملايين من الدولارات، وقد بدا هذا الحل وكأنه بديل عن التوسع الحربي؛ لكن الخلف الجديد لذلك السلف، أعاد سيرته الأولى، فانطلق من أفغانستان الى البوسنة الى الصومال الى الشيشان الى العراق والى السعودية نفسها حاملاً سلاحه داعياً الى الجهاد من أجل الدين. وما هو الدين سوى نشر المذهب والرؤية الوهابية الأحادية.

التناقض بين الرأي والممارسة حيال فكرة (الوطنية) من قبل الوهابيين، وقبول الدولة او انسجامها مع هذا الرأي، مع أنه رأي أقليّة، يؤدي الى تضعضع كيان الدولة، وتفتيت وحدتها، نظراً لغياب المشتركات بين مكونات المجتمع السعودي، سواء الدينية (نظراً لطغيان الحالة المذهبية التي أحياها التعصّب الوهابي) أو المدنية المبتناة على أسس سياسية سليمة، وكذلك بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية المساعدة.

أشد ما تحتاجه المملكة اليوم الى لغة وثقافة وطنية، توفر الحدود الدنيا من الإنسجام الإجتماعي والتوافق المجتمعي والمصلحي، والمشاركة في إعادة بناء الدولة على أسس وطنية، لا نجدية ولا وهابية ولا غيرهما.

الأمة الدينية والأمّة الطائفية

هل يريد الوهابيون دولة (الأمّة) أي الدولة التي تشمل كل المسلمين؟

هم يقولون ذلك، نظرياً، ونشكّ في كلامهم نظراً لمؤديات اندماج الوهابيين مع العالم الإسلامي في أمّة.

لو حدث ذلك، لضاعوا كأقليّة متميزة.

ولكان نصيبهم من الثروة والسلطة دون الحدود الدنيا.

وهذا ربما يفسح لنا النظر في جهة الإستعلاء الوهابي على الآخرين أصلاً، حتى الوهابيين منهم ممن يعيشون خارج إطار الحدود والهوية السعودية.

إن الوهابيين يرفضون تصوّر أن السعوديين يشكلون أمّة صغيرة، لها ميزات نابعة من أبعاد سياسية وحدود جغرافية. والأمّة السعودية جملة نافرة على أية حال، إذ لا توجد خصوصية لها في بعدها الديني فكل المواطنين مسلمون وكلهم عرب، وهناك مسلمون وعرب آخرون في الخارج، فما الذي يميز السعوديين عن غيرهم؟ إنه الإطار السياسي الذي لا يلتفت له الوهابيون، رغم أنهم متنعّمون بوجوده، وإن سخط البعض - بجهله - عليه!

الوهابيون لا يريدون ولا يسعون الى (أمة إسلامية) بقدر ما يعملون - عبر نشر مذهبهم - الى تحقيق (أمة طائفية) سواء على الصعيد المحلي أو على صعيد العالم.

والفرق بين الأمتين واضح: فالأولى تقبل بالتنوع والتعدد الثقافي والمذهبي، أي أنها أمّة تحمل قدراً من الرشد والتعايش مع مختلف الأديان والأعراق؛ أما في الحالة الثانية، فإنها أمّة شديدة التوحّد في الرؤية، قاذفة لمخالفها، مناصبة العداء لغيرها، وإذا ما تحققت - وهو مستحيل - فإنها تفجّر الخلاف في داخلها وتبرره على أسس دينية طائفية.

الدولة الطائفية، كما الأمة الطائفية، تنزع الى تسوير الذات، وتعتقد بامتلاك الحقيقة، وترفض الإختلاف حتى داخل بيتها (الوهابي) وهي بالتالي أمة ودولة متعصّبة لن تلبث أن تتفجر فيها كل الأحقاد والضغائن.

(الأمة الإسلامية) موجودة دونما حدود ودونما دولة؛ لها مقومات شخصية الى حد ما. وهي أمّة يستحيل توحيدها في نظام سياسي واحد أو دولة واحدة. وإذا ما حدث ذلك، فسينظر إليها كدولة قطرية حافلة بالتنوع. أي امبراطورية دينية، مطوّرة عن شقيقتها العثمانية.

أما (الأمة الطائفية) فهي لا تعيش إلا في أذهان المتعصبين الوهابيين، لا حقيقة لها على الأرض؛ وهم يعتقدون أن مخالفيهم يسعون الى تأسيس (أمة طائفية) مشابهة، كالشيعة، وهذا أيضاً من الأوهام المترسخة في الذهنية الوهابية.

من يتحدث عن الأمة الإسلامية، فإنما يتحدث عن ملاذ روحي ونفسي، وكل ما يمكن تأمله هو زيادة التعاون بين المسلمين ودولهم، وأن يكونوا وقت الأتراح حاضرين. أما الطائفي فمشاعره مختلفة، ولا أدلك على ما جرى في الباكستان! ففي الوقت الذي انشغل فيه السعوديون - وبينهم الوهابيين - بأعمالهم وأسهمهم! كان إخوانهم يبيتون في العراء، وجثثهم تملأ الأنحاء دون أن تستقطب سوى أقل القليل من المساعدة، مع أننا في شهر رمضان.

ينبغي أن نكف عن الأوهام وأن نعيش الواقع.

الشيخ أحمد زكي يماني بمناسبة رمضان

إذا كان الإصلاح السياسي غير مرغوب به فهناك ساحات أخرى!

إعتاد الشيخ أحمد زكي يماني أن يرفق بطاقة تهنئته السنوية بشهر رمضان بمقالة يكتبها عن حدث أو قضية تشغل بال المسلمين، على أن تنبثق فكرتها من شهر رمضان الكريم نفسه؛ وقد عاد الشيخ في هذا العام الى أفكار الماضي متحدثاً عن ارتباط الإسلام بالعلم، وعلاقة ذلك برمضان وبرؤية الهلال، ومما جاء في تهنئته:

إن العلم والإسلام أمران لا ينفصلان، يرتبطان بمكة وبشهر رمضان حيث هبط الوحي على سيد البشر عليه السلام، يأمره وهو الأمي أن يقرأ باسم ربّه الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم. وكما ارتبط العلم بالإسلام والقرآن، فقد ارتبطا بشهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن.

يشرح ذلك الإرتباط العضوي كيف كان المسجد الحرام أول جامعة إسلامية درّس فيها ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم: حبر هذه الأمّة، عبد الله بن عباس، رضي الله عنه، وكان من حظّي في مقتبل عمري أن أدرس فيها وأن أتنقل بين حلقاتها، أنهل من معين علمائها. وقد وضعت (في تهنئة سابقة) مخططاً لأماكن حلقات الدروس التي عرفتها أو تنقلت فيها وهي تتناول الفقه بمذاهبه الأربعة والتفسير والحديث وعلوم العربية والرياضيات وعلم الفلك الى غير ذلك من العلوم. أراد الله أن أشهد تلك الجامعة وأشهد نهايتها.

والجانب الآخر الذي أتطرّق إليه في تهنئتي هذه هو (رفضنا لما أنتجه العلم لنا نتيجة جهلنا).. وكأننا نصرّ على البقاء في صحراء الجهل وأمامنا واحة العلم الذي حث القرآن ونبي الإسلام على اقتحامه.

ومن يعود بذاكرته الى الوراء، إن كان عمره في حدود عمري، يذكر أن التليغراف كان مرفوضاً شأنه شأن التليفون، وأن الميكرفون المكبّر للصوت هو في حقيقته صوت الشيطان!! وهذه الأجهزة أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من حياتنا. وقرأت فتوى بتحريم سماع الراديو، وأن الأرض منبسطة غير كرويّة، وأن من قال بهبوط الإنسان على القمر فقد كفر. ويندر ألا يكون في بيوتنا جهاز راديو (والأدهى منه التليفزيون!!) ولا يوجد بين طلبة مدارسنا من لا يعرف أن الأرض كروية، وأن الإنسان هبط على ظهر القمر.

تلك نماذج من عدائنا للعلم زالت وتكاد تُنسى، وإذا ذكرت، صاحبتها ابتسامة استغراب أو استهجان.

بقي الآن عداوٌنا لعلم الفلك، أو علم الفضاء كما أسميه، ورفضنا أن يكون وسيلة لإثبات الأهلّة، خصوصاً لدخول رمضان أو خروجه، ولدخول شهر ذي الحجّة رغم أننا

صدرت قرارات من الدول الإسلامية تحدد مطالع الشهور القمرية باعتماد الحساب وافقنا عليها ورفضنا تطبيقها

سلمنا بشكل عملي وقبلناه للصلاة، وهي مقدّمة على الصوم والحج في أركان الإسلام.

فصلاة الفجر يبدأ وقتها بظهور الفجر الصادق، ومَنْ منّا يخرج لمراقبته، ولا يكتفي بالنظر الى ساعته والى جدول مواقيت الصلاة؟ وكذلك الظهر بالزوال والعصر بمثلي الظلّ، ومثله المغرب بالغروب والعشاء بزوال الشّفق الأحمر.

لقد رضينا بالحساب في جداول مواقيت الصلاة، واستخدمنا الساعة لمعرفة الوقت، ولا أظن أن المؤذنين في مساجدنا يستخدمون وسيلة غير ذلك.

بقي موضوع إثبات الأهلّة في دخول



شهر رمضان أو خروجه، ودخول شهر ذي الحجة، وإصرارنا الشديد على رفض وسيلة علمية قاطعة غير ظنّية فصمنا أحياناً يوماً من شعبان وأفطرنا آخر يوم من رمضان، ووقفنا بعرفات في الثامن من الشهر بشهادة إثنين قيل أنهما من كبار السنّ رأيا الهلال بعد غروبه أو قبل ولادته!! ولا يستطيع أحد أن يجهر برأيه مخافة أن يُجرّ لساحة المحاكم!

لقد كتبتُ في تهنئة ماضية عن هذا الموضوع، كما أشرت اليه في التهنئة الماضية، وأجد أن الأمر يحتاج الى تكرار بعد تكرار خصوصاً وأننا نتحدث عن الإصلاح، فإذا كان السياسي منه غير مرغوب، فهناك ساحات وحقول تحتاج لإصلاح منها: نظرة علمية جادة فيما يتعلق بصوم المواطن وحجّه.

ونحن نهاجم من ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ونلبسه ثوب الردّة، أو ليس من حقنا أن نلفت النظر الى إنكار ما هو معلوم من العلم؟ خصوصاً إن كان إنكاره يمسّنا في أداء فرائضنا؟ لقد كان أجدادنا من المسلمين هم الروّاد الأوائل في علوم الفلك، قطعوا شوطاً كبيراً في ضبطه واختراع أدواته، ولكن جهدهم المشكور لم

يصل لمرحلة العلم القطعي، واختلف فقهاؤنا بين القبول به في حالة النفي إذا أثبت الحساب عدم إمكانية رؤية الهلال، فيرد الشهود الذين يدعون رؤيته، وهناك من قبله مطلقاً أو رفضه مطلقاً، وأصرَّ على الرؤية وسيلة فريدة لإثبات الأهلة.

ثم تطوَّر العلم الفكي فأصبح يقينياً وقطعياً لا يشوبه الخطأ البشري من ممارسة الحساب، وعرفنا أنه بعيد كل البعد عن التنجيم والشعوذة، وأصبحنا نستخدم علم الفضاء في الإتصالات التليفونية عبر القارّات ومشاهدة الفضائيات عبر أقمار صناعية يعرف مدارها مَنْ أطلقها. والله جل وعلا، وهو الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وضع أقماراً وشموساً أكثر دقة وأحسن صنعاً مما علمه الإنسان، وحاشا أن نقارن صنع الله بصنع الإنسان.

والله تعالى جعل الأهلّة مواقيت للناس والحج. واليوم الشرعي يبدأ بغروب الشمس وينتهي بغروب اليوم التالي، فالليل قبل النهار (فيما عدا يوم عرفه فنهاره قبل ليله) ولذلك فإذا ثبت وجود الهلال في الأفق بعد غروب الشمس فذلك هو أوّل أيام الشهر القمري، وهو ما أراه معياراً شرعيّاً، ويبقى التأكد بأيّ وسيلة متاحة.

وفي عهد المصطفى عليه الصلاة والسلام، كانت الرؤيا هي الوسيلة المتاحة، وأشار عليه السلام الى وسيلة الحساب غير المتاحة عندما قال في حديث ابن عمر رضي الله عنهما بما معناه: "نحن أمّة أميّة لا نحسب ولا نكتب؛ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته".

فالرؤيا والحساب وسيلتان؛ الأولى: ظنيّة كانت وحدها متاحة، والثانية قطعيّة لم تكن متاحة؛ وقد أصبحت الآن متاحة.

ورغبة في إعطاء مثال تطبيقي أوضح به المسألة، وجدتُ في هلال رمضان هذا العام خير مثال؛ فهو يولد بتوقيت مكة المكرمة في الساعة الواحدة وثمان وعشرين دقيقة بعد ظهر يوم الإثنين الثالث من شهر اكتوبر، ويغرب في السادسة وعشر دقائق؛ أي بعد ثلاث دقائق من غروب شمس مكة ذلك اليوم، إذ تغرب شمسها في السادسة وسبع دقائق.

ولوهج الشمس، تستحيل رؤيته قبل مرور سبع دقائق على الغروب، وهو ما يسمّيه الفلكيون "تحديد دانجون" الفلكي الفرنسي المشهور. وهنا أكرر ما سبق، وهو أن اليوم الشرعي يبدأ بغروب الشمس وينتهي بغروبها وأن الهلال إذا ثبت بقاؤه



في الأفق بعد غروب الشمس كان اليوم التالي هو بداية الشهر القمري، لأنه هو المعتدّ به في تحديد بدايات الشهور. وهناك وسيلتان لمعرفة ذلك هما: الرؤية أو الحساب الفلكي، والأولى ظنّيّة والثانية قطعيّة.

وأكتب رسالتي هذه في أواخر شهر شعبان قبل أن يُعلن رسمياً عن دخول شهر رمضان، فإن كان يوم الثلاثاء الرابع من

اليماني: كنت محظوظاً أن درست في جامعة المسجد الحرام متنقلاً بين حلقاتها؛ وقد أراد الله أن أشهد نهاية تلك الجامعة أيضاً

أكتوبر هو أول الشهر فقد اعتمدنا الحساب الفلكي دون قصد، لأن رؤية الهلال في مكة المكرمة مستحيلة في اليوم السابق، ومن باب أولى لا تمكن رؤيته في المنطقتين الوسطى والشرقية، لأن الهلال قد غرب قبل غروب الشمس، أو لم يبق بالأفق غير دقيقة وبضع ثوان. ولو ادّعى أحدٌ أنه قد شاهده فهو واهم أو كاذب.

وقد يتساءل أحدٌ لِمَ يغرب الهلال في الشرق قبل الغرب؟ والجواب واضح لأن القمر أسرع من الشمس في دورانه حول الأرض، وما تستحيل رؤيته في الشرق يكون ممكناً في الغرب مثل ليبيا وتونس وغرب مصر.

والإحتمال الآخر أن يعلن يوم الأربعاء الخامس من أكتوبر أول أيام رمضان، وبذلك نهمل الوسيلة القطعيّة. ويغرب الهلال يوم الثلاثاء الرابع من أكتوبر في السادسة واثنتين وأربعين دقيقة بتوقيت مكة، بينما تغرب شمسها في السادسة وست دقائق، أي أن الهلال يبقى في الأفق ستاً وثلاثين دقيقة.

لن يصوم المسلمون في الدول الإسلامية شرق المملكة إلا يوم الأربعاء أو الخميس لو بعدت المسافة فيما بيننا باستثناء بعض الدول الخليجية التي اعتادت اتباع ما يصدر عن المملكة.

ولقد أطلت بعد أن كررت الكتابة عن الموضوع؛ ولا أدري هل يأتي يوم يقتنع علماؤنا بأن العلم والإسلام أمرين غير منفصلين، ومثلما رضينا باستخدام التليفون والميكرفون وسماع الراديو ولم نرفض كروية الأرض وهبوط الإنسان على ظهر القمر، نقبل علماً وصل في دقته الى ذروته. ونحن إذا رددنا حديث المصطفى عليه السلام: "صوموا لرؤيته.. الخ" فيجب الا نغفل مطلعه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "نحن أمّة أميّة لا نحسب ولا نكتب" وفيه إشارة واضحة بأن الرؤية وسيلة متاحة آنذاك، أما وأن الحساب الذي أشار إليه المصطفى أصبح متاحاً الآن فيجب أن نرتضيه في الصوم والحج مثلما ارتضيناه في الصلاة.

لقد صدرت قرارات من الدول الإسلامية تحدد مطالع الشهور القمرية باعتماد الحساب وافقنا عليها ورفضنا تطبيقها.

حديثه عن قيادة المرأة للسيارة يشعل النقاش من جديد

الملك: المرأة يمكن أن تقود في المستقبل

غني عن التذكير أن المملكة هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يسمح فيه للمرأة بقيادة السيارة.

وغني عن التذكير أيضاً أن المملكة تتعرّض ومنذ زمن لضغوط بشأن سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان، والذي يشمل حقوق الجماعات الدينية والعمال الأجانب والمرأة والتعذيب للسجناء السياسيين.

والمملكة التي تحاول اليوم أن تظهر وجهاً مختلفاً عما مضى، يحاول تسويقه السفير السعودي الجديد في أميركا، الأمير تركي الفيصل، والذي يعتقد بأن هناك الكثير من الإيجابيات في البلاد يجب تسويقها لدى الرأي العام الأميركي وخاصة لدى صناع السياسة، وبشكل أخص لدى أعضاء الكونغرس الذين ينبثق منهم معارضة ضد طبيعة نظام الحكم السعودي وممارساته.

المملكة هذه تجد نفسها بحاجة دائمة الى إعلان براءتها من أمور: كالإرهاب وتمويله، والدفاع عن مدارسها ومناهجها الدينية، كما الدفاع عن رموز السلطة الذين رفعت عليهم دعاوى في أميركا بحجة دعم القاعدة؛ كما هي بحاجة الى إنجازات تبرز التزامها بالمعايير الدولية، وتخفف من حدّة النقد الموجّه لها. وفي هذا الإطار لا يوجد لدى المملكة منجزات ذات شأن تعرضها، ففي إحدى المرات اعتبر صعود الأسهم السعودية إنجازاً! واعتبرت الإنتخابات البلدية انجازاً لمجرد قيام الإنتخابات وعندها توقف كل شيء، حيث لا توجد مجالس بلدية وكأن الإنتخابات لم تقم ولم تحدث!

أما المواضيع الحساسة مثل قضية المرأة والإصلاح السياسي، فالأمراء يزعمون بأنهم سائرون في الطريق، ويقدمون الوعود، والعالم يريد التزامات ومواعيد محددة، وهم يريدون التمطيط لعشرين سنة مثلاً، كما اقترح الملك حين زار واشنطن مؤخراً!

الملك الذي لا يتقن الحديث، أجرى حواراً مع باربرا وولترز من تلفزيون ايه بي سي الأميركي، وقد أعدّ الملك نفسه للأسئلة المقترحة، وتم تلقينه الأجوبة، التي خرجت من فمه كطفل يتهجّى أبجديات القراءة. في ذلك اللقاء قال الملك حول سؤال عن قيادة المرأة السعودية للسيارة: (المسألة ما زالت تحتاج إلى بعض الصبر والوقت، ولكن أعتقد أنه مع مرور الوقت ستكون قيادة المرأة للسيارة متاحة، فالصبر شيء طيب). وأشار الى (إنني أحترم شعبي وأقدر قيمه وتقاليده ولن أفعل أي شيء يتعارض مع إرادة شعبي).

المعنى أن الملك يريد للمرأة أن تقود، ولكن الإرادة الشعبية ترفض ذلك حتى الآن، ولكنها قد تتغير في المستقبل.

ولكن السؤال: كيف عرف الملك بالإرادة الشعبية؟ هل هناك بحث؟ استقراء للرأي العام؟ أم أن إرادة شعبه تعني إرادة السلفيين الوهابيين؟ وكأن هؤلاء وحدهم يمثلون ضمير الشعب وإرادة الأمة!

هؤلاء هم من يعيرهم آل سعود بالاً، بالرغم من أقليتهم، أما الأكثرية فهي غير مخيفة، ورأيها لا يُحترم أساساً. المهم أن ترضى الطبقة الإلهية الوهابية عن الحكم، وهي التي تمد السلطان القائم بشرعية ناقصة ومزيّفة طالما تمّ انتقاضها من قبل الوهابيين أنفسهم.

هناك من يشير الى أن الملك لا يستطيع مجابهة السلفيين المدعومين من نايف، وهو قد عبّر عن إرادته من خلال ابنته عادلة التي صرحت قبل بضعة أشهر بأنها تؤيد قيادة المرأة للسيارة. ولكن نايف ضد هذا الموضوع بتاتاً، لا لإيمان منه بأن ذلك ينقض الدين، ولكنه شديد الإقتناع بأن مصير الدولة مرتبط بالحبل السرّي الوهابي.

وحين قدم عضو الشورى آل زلفه اقتراحاً لدراسة موضوع قيادة المرأة قبل بضعة أشهر، ربما بإيعاز من عبدالله وجماعته، تصدّى له نايف، الى حدّ أنه شتمه أمام الصحافة، وقال أنه كان يظن أن الرجل جيّد، اي أنه تكشّف له أنه سيء لمجرد أنه قدم اقتراحاً لمناقشته في مجلس الشورى!

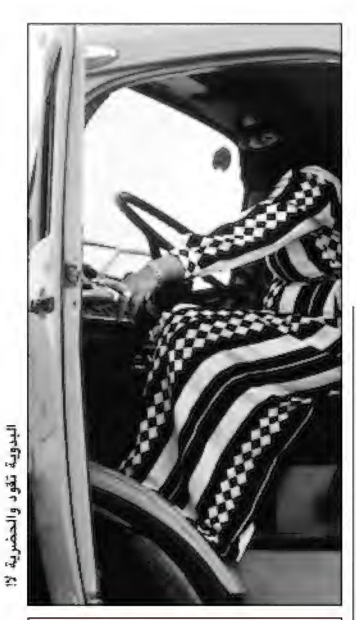
فيا للشورى ويا للديمقراطية ويا للحرية!

وعموما الموضوع لم يناقش إلا عبر المنتديات والى حد ما الصحافة!

أما التيار الوهابي، فقد اعتبر إحياء دعوة القيادة للمرأة خطراً على الدين، فتجمّع حراس الفضيلة وأصدروا في ١٥ يوليو الماضي بياناً وقعه أكثر من مائة شخصية سلفية تندد بالدعاة وتطالب الدولة بمنع الحديث عن الموضوع أصلاً، واصفة المخالفين بأنهم أعداء الإسلام الذين يريدون تدمير دور المرأة الذي منحها إياه الإسلام، والسعي الى إفسادها بدعم من اليهود والنصارى والمنافقين المحليين!

سيبقى الوهابيون ماسكين بخناق المجتمع والدولة، وكأن تطور الجميع مرهون بتطور عقولهم الصغيرة، وعلى الجميع أن يحاسب في خطواته بالقدر الذي يخطوه المجتمع السلفي في نجد.

قال أحدهم ذات مرة: الفيدرالية مهمّة، وأهميتها تنبع من إبقاء نجد على حالها محكومة بالسلفيين، وتحرر أسر بقية الشعب!



البدوية تقود والحضرية لا!

حل يعفي من الحرج ويتيح الإختيار

أعتقد أن قيادة المرأة للسيارة ليست أهم القضايا، ولا تتطلب أن نتجادل حولها؛ لكن العالم والمتقدم منه على وجه الخصوص، لا يعتبرها قضية عادية. الحكومة لن تفرض قيادة المرأة للسيارة طالما هناك من يعارضها، وهذا الفرض بطبيعة الحال غير مطلوب لا الآن ولا مستقبلاً - لأن الشأن الاجتماعي عموماً سيبقى له معارضون ورافضون قلوا أو كثروا. ولكن وفي ظل غياب الأبحاث الإحصائية التي تقدم بدقة حجم الموافقين أو المعارضين لهذا الشأن أو ذاك. وفي ظل بقاء هذه القضية - قيادة المرأة للسيارة - شماعة يعلق عليها العالم ظلمنا للمرأة وهضمنا لحقوقها، بل وتعييرنا بها في كل مناسبة، واعتبارها السؤال الأهم الذي يجب أن يوجه لأي مسؤول أو مثقف سعودي. في ظل ذلك كله، لماذا لا تأخذ الحكومة بحل الملك فيصل - رحمه الله - عند بداية تعليم البنات، عندما أمر بفتح المدارس، وترك للناس حرية تعليم بناتهم من عدمه. هذا الحل يمكن بموجبه وضع القواعد والشروط من خلال مجلس الشورى للسماح بقيادة المرأة للسيارة، ثم يترك للناس حرية الاختيار، أظن أن الوقت قد حان لمثل هذا الحل، سيما وأننا البلد الوحيد في العالم كله إسلامياً وعربياً ودولياً الذي يحرم المرأة القادرة المحتاجة من ممارسة هذا الحق الطبيعي والإنساني والقانوني. ومثل هذا الحل يخرج الحكومة من الحرج، ويتيح للمجتمع حرية الاختيار.

قينان الغامدي- الوطن، ١٨/١٠/٢٠٠٥

القاعدة وآل سعود: عداء أبدي أم زواج سري؟

جون برادلي، ٢٠٠٥/١٠/١٤

في فبراير الماضي، وبعد مضي أقل من عامين على التفجيرات الانتحارية التي استهدفت المجمعات السكنية للغربيين في الرياض، والتي قتل فيها أربعة وثلاثون شخصاً من بينهم تسعة أمريكيين، كانت تلك فاتحة لموجة من الإرهاب المسلح لم يسبق لها مثيل، عمت أرجاء المملكة. وقد استضافت العاصمة السعودية مؤتمراً لمكافحة الإرهاب الدولي استمر ثلاثة أيام.

وخلال الفترة الزمنية القصيرة بين تلك التفجيرات ومؤتمر الإرهاب في الرياض، تحولت صورة المملكة العربية السعودية التي طالما اتسمت بالهدوء النسبي في منطقة مضطربة، إلى مكان أصبح مسؤولاً من عدة جوانب عن ميلاد ونمو تنظيم القاعدة، وحيث يُقرَّر فيها انتصار أو انتهاء هذه المنظمة الإرهابية الدولية.

وتأكيداً لرغبة الرئيس جورج بوش للعمل بشكل وثيق قدر الإمكان مع آل سعود في الحرب الدائرة ضد تنظيم القاعدة، والجماعات الموالية له والمتعاطفين معه في المملكة العربية السعودية وفي أماكن أخرى، أعلنت مستشارة الأمن الداخلي فرانسيس فراكوس تاونسيند في المؤتمر أن واشنطن "تقف بقوة" مع حكام المملكة. حيث أكدت أن المؤتمر كان دليلاً إيجابياً على التزام آل سعود باستئصال الإرهاب.

غير أن المراقبين جميعاً لم يُفاجئوا بتلك المداولات المرتبة سلفاً في الرياض. حيث أن الوفود التي جاءت من منظمات دولية عديدة ومن الولايات المتحدة إلى جانب خمسين وفداً من الدول العربية والآسيوية والأوروبية، باستثناء إسرائيل التي لم تكن كما كان متوقعاً بين المدعوين الذين جلسوا للاستماع إلى كبار الأمراء السعوديين وهم يلقون خطابات تدين الإرهاب، وهم الذين طالما وجهت إليهم الاتهامات بالفشل في منع تدفق الأموال من المؤسسات الخيرية الموجودة في السعودية إلى المنظمات الإرهابية.

وقد أشارت الحكومة الأمريكية مؤخراً في يوليو إلى أن الأثرياء السعوديين "لا يزالون يشكلون مصدراً هاماً" للتمويل بالنسبة للإرهابيين المسلمين في جميع أنحاء العالم، وذلك بالرغم من الجهود المعلنة لإغلاق هذه القنوات. وعلى رأس هذه الاتهامات، من المعروف على نطاق واسع أن العائلة المالكة عملت على تقوية شوكة المؤسسة الدينية الوهابية المتشددة التي تدعو إلى تفسير متطرف للإسلام، ويقول معارضوها أنها بمثابة الموجه والمُلهم للإرهابيين من أمثال المنشق السعودي أسامة بن لادن وأتباعه، حيث منحتها السيطرة الفكرية على المساجد والجهاز القضائي والمدارس ووسائل الإعلام والشرطة الدينية.

ولذلك، كان هنالك نوعين من ردود الأفعال تجاه المؤتمر، عكست وجهات نظر متعارضة كلياً بين المراقبين للسعودية في الغرب حول دور المملكة في الحرب على الإرهاب. وأحد هذه الأطراف يشتمل على البعض من أمثال تاونسيند، الذين يعتقدون أن المملكة حليف هام، مركزين على الرمزية القوية للمؤتمر. وقد شددوا على أن أحد أهم أهدافه كان تبديد الشكوك الغربية حول التزام العائلة المالكة السعودية بمحاربة الإرهاب.

بينما كان على الطرف الآخر أولئك الذين يرون ازدواجية في كل ما يقوله آل سعود، وينتقدون الرمزية المفرطة في المؤتمر بشكل خاص، حيث سمح ذلك للنظام أن يعرض نجاحاته المزعومة في مكافحة الإرهاب، دون الحاجة إلى المشاركة في حوار واسع حول القضايا المثيرة للجدل.

وكلا التفسيرين يشتمل على شيء من الحقيقة. ففيما يتعلق بموضوع محاربة القاعدة، فإن نظام آل سعود كان جزءاً من المشكلة باستمرار ومن جوانب أساسية. ومع أنه لا يمكننا، بالنظر إلى الطبيعة المطلقة لحكم آل سعود وغياب البدائل المقبولة، على الأقل في نظر الغربيين، أن ننكر أن هذا النظام لا غنى عنه حين البحث عن حل لمشكلة الإرهاب. وقد اعترفت تاونسيند ضمنياً في الرياض بأنه إذا كان هدف بن لادن هو الإطاحة بآل سعود، ومن ثم اكتساب الشهرة التي سيجنيها من الوصاية على الحرمين الشريفين، والسيطرة على ربع الاحتياطيات النفطية المعروفة في العالم، فإن السياسة الرئيسية للولايات المتحدة في هذه الحالة هي العمل من أجل ضمان استمرارية العائلة المالكة.

تنظيم القاعدة يراهن على ادعاءاته

ومن الغريب أن بن لادن يتفق مع تاونسيند في رأيها بأن المعركة النهائية من الجهاد العالمي الذي يدعو إليه تنظيم القاعدة ستدور رحاها في المملكة العربية السعودية. وبسبب الفشل في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة أو إقامة حكومات إسلامية في كل من الجزائر ومصر والسودان واليمن وأفغانستان، وكذلك الفشل الوشيك في العراق، فإن المكان الذي ولد فيه بن لادن سيبقى فرصته الأخيرة. لأنه إذا ما فشل هناك، فسيكون في النهاية قد فشل في إستراتيجيته برمتها. وبالرغم من رغبتها الواضحة في القيام بعمليات إرهابية على نطاق أصغر، إلا أنه يبدو أن خلايا القاعدة في المملكة العربية السعودية لا زالت ممسكة عن شن هجمات مباشرة على المنشآت والأنابيب النفطية أو على العائلة المالكة نفسها.

> حوالي ٦٠٪ من الانتحاريين في العراق هم من السعوديون، و ٢٥٠٠ من السعوديين عبروا الحدود إلى العراق

بل أن بن لادن نفسه، في خطابيه المباشرين للنظام السعودي، في أغسطس ١٩٩٥، وديسمبر ٢٠٠٤، دعا إلى إصلاح داخلي ضمن الحكومة السعودية بدلاً من الثورة ضدها. كما أن بعض الذين يسمون أنفسهم متحدثين باسم تنظيم القاعدة، ينشرون في مواقع الإنترنت بأن التنظيم لن يشن هجوماً على نطاق واسع ضد آل سعود وشريانهم الاقتصادي، لأن التهديد المباشر لحكمهم سيجبر الأمراء "على أن يصبحوا قبضة حديدية واحدة". وإن هجمة كبرى من هذا النوع يمكن أن تؤدي إلى فرض حالة طوارئ، والحد من قدرة الإرهابيين على التنقل. ويقول المتحدث باسم التنظيم، من الأفضل أن نجعل العائلة المالكة تتصارع فيما بينها حول الإصلاحات، في ظل تزايد الاستياء من المشاكل الاقتصادية. وعندما تدخل المملكة العربية السعودية حالة مستمرة من عدم الاستقرار، فستصبح حينئذ أرضية خصبة لاستقطاب السلاح والمال

الصحافة

والمتطوعين.

ويقول المنتقدون، كل هذه أمور مفهومة بشكل جيد من قبل آل سعود، ويقال أنهم قاموا برشوة تنظيم القاعدة في عقد التسعينيات لضمان عدم شن هجمات مباشرة ضد نظامهم. والشيء الغريب في الحقيقة، أنه بالرغم من الاتجاه المعلن بأن تنظيم القاعدة سيطيح بالعائلة المالكة السعودية، وسيستبدلها بنظام من شاكلة نظام طالبان، إلا أنه لم يتعرض أي من الأمراء السعوديين للاغتيال، بالرغم من أن الآلاف منهم يمكن التعرض لهم بشكل أسهل من الوصول إلى الغربيين الذين يعيشون في مجمعات سكنية تخضع لحراسة مشددة. ولذلك، هل من الممكن أن يرى بن لادن في المؤسسة الوهابية الدينية الرسمية التي يعترف بأنه يحتقرها، لأنها تضفي الشرعية على حكم آل سعود بإصدار فتاوى مدفوعة القيمة، كما يتهكم الإسلاميين، أنهم من أوثق حلفائه من الناحية الفكرية، في عالم يعيش فيه مهمشاً ومطارداً على الدوام؟

ترويج الحل

إن دور آل سعود باعتبارهم جزء من الحل، هو الأسهل في التقييم لأنه معلن، بدلاً من الغموض المتعمد الذي يضفيه عليه المسؤولون الرسميون ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. وبرنامج الحكومة السعودية لمحاربة الإرهاب يشتمل على عرض العفو عن المتمردين الذين يقومون بتسليم أنفسهم، ومن ذلك أنهم لن يواجهوا عقوبة الإعدام، ولن يحاكموا إلا إذا كانوا قد ارتكبوا أعمالاً أضرت بالآخرين؛ إلى جانب حملة قوية ضد التطرف في وسائل الإعلام السعودية ومن خلال اللوحات الإعلانية في المدن الرئيسية، والتي وجدت دفعاً كبيراً بسبب العدد الكبير من الضحايا السعوديين وإخوانهم من المسلمين في تفجيرات نوفمبر ٢٠٠٣، وكذلك إعادة تأهيل رجال الدين المتطرفين. وبالرغم من أن التفاصيل لا تزال مبهمة ولم تكن هنالك أية مصادر مستقلة من شانها تأكيد أن هذا التدريب قد تم فعلاً؛ وكذلك التعاون غير المسبوق بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وقوات الأمن السعودية، والذي اشتمل على مركزين متقدمين للقيادة في كل من جدة والرياض.

إن الهجمات التي وقعت في شهر مايو ٢٠٠٣ كانت بمثابة الصدمة التي أدت إلى إفاقة أسرة آل سعود، ودفعتها إلى وضع البرنامج الذي أشرنا إليه أعلاه، ومنذ ذلك الحين وجدت نفسها محاصرة في دائرة من المواجهات المسلحة مع المتمردين. ففي الفترة بين مايو ٢٠٠٣ ويونيو ٢٠٠٤، على حد قول الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي، الأمير تركي الفيصل، وقع في المملكة أكثر من ٣٠ حادث من الحوادث الكبيرة ذات العلاقة بالإرهاب، قتل فيها ٩١ على الأقل من المدنيين الأجانب والسعوديين، وجرح ٥١٠.

كما صرح الفيصل أيضاً بأن ٤١ من رجال الأمن قتلوا وجرح ٢١٨ آخرين، بينما قتل ١١٢ من المتمردين وجرح ٢٥، ومن ذلك، الهجوم الذي وقع في نوفمبر ٢٠٠٣ في مجمع سكني آخر بالرياض قتل فيه ١٧ شخصاً، غير أن أغلب القتلى كانوا من المسلمين هذه المرة. ولكن هذا الهجوم يبدو حادثاً معزولاً، حيث أن جميع الهجمات الأخرى كانت تستهدف النظام، أو رعايا الدول الغربية، والمباني والشركات.

وفي مايو ٢٠٠٤، قام مسلحون بقتل موظف في شركة (Global ABB Lummus) الأمريكية التي مقرها في مدينة هيوستن، وذلك في مدينة ينبع الساحلية على البحر الأحمر، حيث قتل ستة غربيين وسعودي في ذلك الهجوم. وبعد شهر من هذا الهجوم، تم استهداف المجمعات السكنية لشركات النفط في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية، حيث تم



تفجيرات القاعدة في السعودية ملاذها الأخير

احتجاز الرهائن في مبنى الواحة السكني، وقد قتل ٣٠ شخصاً على الأقل. وفي ديسمبر ٢٠٠٤، هوجمت القنصلية الأمريكية في جدة، وتمكن المتمردون من اختراق تحصيناتها الدفاعية، وقاموا بإنزال العلم الأمريكي على الأرض قبل أن يتم قتلهم. وقد أعلنت جماعة تسمي نفسها تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، مسؤوليتها عن أغلب هذه الهجمات الكبيرة. وفي نفس الوقت، كانت الخلايا التابعة لتنظيم القاعدة في جدة والرياض ومن وقت لآخر تقوم باختطاف الغربيين وإعدامهم. وقد كان أشهر هؤلاء هو المقاول الأمريكي بول جونسون الذي تم اختطافه وذبحه في يونيو ٢٠٠٤ بالرياض، وقد تم تسجيل هذه الجريمة الوحشية على شريط فيديو وتم إرسالها إلى مواقع الإنترنت الإسلامية.

وفي ظل هذه الأعمال الوحشية، لا أحد يمكنه التشكيك في التزام النظام السعودي في مطاردة وقتل المتمردين من أفراد خلايا القاعدة التي يبدو أنها تتجنب شن الهجمات المباشرة على العائلة المالكة السعودية. غير أن إنكار نشوء التطرف داخل البلاد، الذي ظهر في رفض الأمير نايف الاعتراف بأن خمسة عشر من الخاطفين التسعة عشر في الحادي عشر من سبتمبر كانوا سعوديين، أصبح أثراً بعد عين.

تقوم الإستراتيجية السرية لآل سعود على أنه لا بأس من مهاجمة ''الكفار'' في العراق، ولكن ليس في المملكة

وفي الحقيقة أن قوات الأمن الداخلي التابعة للأمير نايف، قد تحملت العبء الأكبر من الضحايا، فقد خسرت الكثير من الرجال في محاربة الخلايا المشتبه انتماؤها لتنظيم القاعدة، أكثر مما خسرته أي قوة أخرى في العالم العربي. وفي إبريل صدر بيان من وزارة الداخلية أوضح أن سكان مدينة سكاكا في منطقة الجوف شمال البلاد شهدوا منظراً مريعاً في الميدان العام بالمدينة، حيث شاهدوا ثلاثة جثث للمتمردين الذين تمت إدانتهم، وهم مربوطون على أعمدة وقد وضعت رؤوسهم المقطوعة إلى جانب جثة كل منهم. وكان هؤلاء الثلاثة الذين عادوا من أفغانستان، أعدمتهم الحكومة المركزية بعد أن أدينوا بقتل نائب أمير المنطقة، وأحد كبار القضاة في المحكمة الشرعية، وأحد رجال الشرطة. كما أنهم قاموا بقتل جندي سعودي واختطفوا أحد الرعايا الأجانب، وذلك قبل أن تتحول ظاهرة الاختطاف إلى موضة تمارسها الجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط.

وفي قمة الاضطرابات في مدينة الجوف في عام ٢٠٠٣، وهي مركز نفوذ أبناء بنت السديري من العائلة الحاكمة، ومنهم الملك السابق فهد ووزير الدفاع الأمير سلطان، وأمير منطقة الرياض الأمير سلمان، مثل عالماً مصغراً في الإضرابات التي كادت أن تتحول إلى انتفاضة عامة. ونهاية التمرد في إبريل من هذا العام، بعرض رؤوس زعمائها بقسوة أمام الملأ، كانت لحظة انتصار لآل سعود على أشد أعدائهم المحليين تطرفاً، على الأقل في الوقت الحاضر.

قائمة الستة وعشرين المطلوبين لم يبق منها غير اثنين فقط، بينما تم قتل الآخرين أو تم اعتقالهم أو بادروا بتسليم أنفسهم. وبعد ساعات فقط من إصدار الرياض قائمة تشتمل على ٣٦ من الإرهابيين المطلوبين،

تم قتل الإرهابي المغربي، يونس محمد إبراهيم الحياري، في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن السعودية.

هل هو مغذي للمشكلة ؟

إن الدور الآخر لآل سعود ـ أي دورهم في المشكلة– من الصعب توثيقه وتفسيره، لأن النظام السعودي لا يريد للعالم أن يعرف هذا الدور. ولكن الشيء الواضح هو السياق العام: إن حرب الرياض ضد الإرهاب منذ عام ٢٠٠٣، وما صاحبها من دعوة إلى الوحدة الوطنية هيأت واجهة للعمل من خلف الستار لتقوية دور السلطة الدينية الوهابية، الشريكة الأساسية لآل سعود.

مثل هذه التحركات، تُعَد أخباراً سيئة "للحرب على الإرهاب" في المملكة العربية السعودية وفي غيرها. فالعائلة المالكة السعودية قد فرضت قيوداً صارمة على تنظيم القاعدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما تلا ذلك من حملة العنف التي شنها الإسلاميون داخل المملكة لحشد دعم أتباعهم الأساسيين، غير أن هؤلاء تأثروا بالقمع، كما أنها لم تصل إلى الشعب من خلال الحملات الدعائية وحسب، بل المؤسسة الدينية المتشددة التي تضفي الشرعية على حكم العائلة المالكة بدعمها. وقد ادعى النظام تبني نهج إسلامي "أصح" من الذي تتبناه المنظمات الإرهابية. ولكن الخط الفاصل بين ذلك الإسلام "الصحيح" وبين العقيدة المعلنة لتنظيم القاعدة يصبح مشوشاً بشكل متزايد.

ورغبة من القادة السعوديين في خطب ود الإسلاميين في مواجهة اتهامهم بالعمالة لأمريكا، عملوا على تشجيع عدد من رجال الدين الذين لم يكونوا معارضين للنظام، ولكنهم أيضاً لا ينتقدون الإرهابيين بشكل علني، وقد يكون الأمر عكسياً في بعض الأحيان. إن الخطاب الذي يتبناه رجال الدين هؤلاء، وكذلك أفعالهم، يتحدى الصيغة الرسمية لرواية محاربة الإرهاب التي قُدِّمت في مؤتمر الرياض، وتم ترويجها على نطاق واسع بواسطة وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، وكذلك عبر السفارات السعودية في الخارج، حيث تم ربطها بالحقيقة من خلال المصادمات المتكررة بين قوات الأمن والمتمردين المشتبه بهم. وبالرغم من الجهود التي يبذلها آل سعود لملاحقة الذين يشكلون تهديداً مباشراً لحكمهم، إلاّ أنهم أقل حرصاً على معالجة المسائل الأساسية المرتبطة بتمويل التبرير الفكري وتجنيد الأتباع لتنظيم القاعدة.

النظام فشل في مواجهة الثقافة الجهادية بشكل حازم في مدارسه ومساجده وحملاته الدعائية، بل قوى السلفيين أكثر

ومن الأمور التي أثارت القلق بعد مضي أربعة أيام فقط على انتهاء مؤتمر مكافحة الإرهاب، وقبل يوم واحد من الجولة الأولى في انتخابات المجالس البلدية، أعلنت الرياض تعيين عبد الله العبيد وزيراً جديداً للتعليم في المملكة، وهو رئيس سابق لإحدى المؤسسات الخيرية السعودية. وهذا الرجل الذي وصفته صحيفة وول ستريت جورنال بأنه "مسؤول رسمي متورط في عملية تمويل مثيرة للجدل"، كان مديراً لرابطة العالم الإسلامي في السابق، وهي المؤسسة الأم التي تضم هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، التي تزعم وزارة الخزانة الأمريكية أنها ربما كانت على صلة ببعض الجماعات الإرهابية الإسلامية. وقد عمل العبيد رئيساً لرابطة العالم الإسلامي في الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢، وهي الفترة التي أنفقت فيها الرابطة عشرات الملايين من الدولارات لتمويل نشر المذهب الوهابي. وقد نقلت صحيفة وول ستريت مقالاً للعبيد نشر عام ٢٠٠٢ وجه اللوم لبعض مراكز ووسائل الإعلام التي يديرها اليهود في الغرب، على نشر تقارير تربط بين الإسلام والإرهاب. كما قيل أنه قام بتنظيم ندوات قال فيها أن الهجمات الانتحارية التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين "دفاع عن النفس" وأنها "مشروعة وتجيزها جميع القوانين الدينية والاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية".

وبناءً على هذه الأدلة، فإن العبيد، الذي أخذ مكان وزير التعليم العلماني التقدمي، محمد الرشيد، الرجل الذي لم يحظى بحب الوهابية المتشددين، ليس هو الرجل الذي يثق فيه الغرب لإزالة النصوص المعادية للسامية والمسيحيين من المناهج الدراسية السعودية، ناهيك عن خطابه الجهادي، حيث يلام على نطاق واسع بسبب تقديمه التبريرات الفكرية لشن الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة ضد غير المسلمين.

ولنفس السبب، لا يمكن أيضاً الوثوق برئيس القضاء السعودي، صالح بن محمد اللحيدان، والذي يحتل درجة وزير في الحكومة. فهنالك اتهامات للحيدان بإرشاد السعوديين إلى قتال القوات الأمريكية والعراقية في العراق في سبيل الله. وفي أحد التسجيلات التي تم رصدها في أكتوبر ٢٠٠٤ وتم توزيعه بواسطة جماعة سعودية معارضة مقرها في واشنطن، يتحدث اللحيدان في أحد المساجد في الرياض رداً على أسئلة مجموعة من السعوديين الذين أرادوا الانضمام إلى المنظمات الإرهابية في العراق. حيث يُسمع صوته في التسجيل وهو ينصح الذين لا يزالون يرغبون في الانضمام إلى القتال بأن يكونوا على حذر عند دخولهم تلك البلاد لأن الطائرات والأقمار الصناعية وأجهزة المراقبة الأمريكية قد تقوم بمراقبة الحدود. ويضيف قائلاً أن السعوديين الذين ينجحون في دخول العراق لن يتعرضوا للعقاب بواسطة قوات الأمن السعودية، ويؤكد بأن الأموال التي جمعت للجهاد يجب أن تذهب مباشرة إلى الذين يعدون لشن الهجمات.

هنالك اثنين من أكثر رجال الدين الوهابية تطرفاً، سفر الحوالي وسلمان العودة، يعرفان "بشيوخ الصحوة" لما كان لهما من تأثير قوي على الشباب العربي المسلم في عقد التسعينيات في أعقاب حرب الخليج، حيث قام آل سعود بسجنهما، ثم عادا إلى الاتجاه العام، بل أصبحا يلعبان دور الوسيط بين الحكومة والإرهابيين المشتبه بهم.

والحوالي، الذي قيل أنه كان يعاني بشكل متكرر من جلطة دماغية، هو أمين عام الحملة العالمية لرد العدوان، وهي هيئة معارضة معادية لأمريكا أسسها أكثر من ٢٢٥ من الشخصيات المتطرفة من أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي رداً على الغزو الأمريكي للعراق، والبيان التأسيسي للهيئة أدان "الصهاينة والإدارة الأمريكية التي يقودها المتطرفين من الجناح اليميني الذين يسعون لفرض سيطرتهم على الشعوب والأمم، وينهبون مواردها ويدمرون إرادتها، وتغيير مناهجها الدراسية وأنظمتها الاجتماعية". وفي نوفمبر ٢٠٠٤، كان الحوالي والعودة بين ستة وعشرين من رجال دين سعوديين، أغلبهم يتلقون رواتبهم من العائلة المالكة السعودية، حيث قام هؤلاء بنشر فتوى دينية تطالب المسلمين بالجهاد في العراق.

وتقول الفتوى "الجهاد ضد المحتلين واجب، وهو ليس أمراً مشروعاً وحسب، بل هو واجب ديني". غير أن بقاء هذين الرجلين كلٌ في عمله يعني الشيء الكثير. وتقوم الإستراتيجية السرية لآل سعود على إرسال رسالة مفادها أنه لا بأس من مهاجمة "الكفار" في العراق، ولكن ليس في المملكة العربية السعودية. ومنتقدي النظام يشيرون إلى هذا عندما يتحدثون عن "الازدواجية السعودية". وبناءً على دراسة أجريت مؤخراً، أن حوالي ٦٠٪ من الانتحاريين في العراق، هم من السعوديين، بل أن أحد المحللين السعوديين اعترف بأن ٢٥٠٠ من السعوديين عبروا الحدود إلى العراق للانضمام إلى المقاومة. وقد كتب سيمون هندرسون، مراقب الوضع في السعودية والخبير في شؤون الخليج ما يلي:

(خوفاً على رقابهم، يتحمل آل سعود المراوغة السياسة، على أمل تقليص التأييد لتنظيم القاعدة بين مواطنيهم ولكسب معركة نيل

الشرعية الإسلامية. وتنظيم القاعدة يعرف القواعد الأساسية، وهي استهداف الأجانب. ولذلك ليست هنالك أية هجمات مباشرة ضد أعضاء العائلة المالكة. وكان بعض المسؤولين الغربيين يقولون قبل الحادي عشر من سبتمبر أن بعض كبار الأمراء كانوا يدفعون الأموال لإبن لادن مقابل عدم مهاجمة المملكة بشكل عام. وقد انتهى ذلك عندما أدت الضغوط الغربية إلى وقف هذه الأموال. وبالنسبة إلى الغرب، فإن هذا يعني المزيد من الإرهاب، وارتفاعاً في أسعار النفط).

إن الإستراتيجية الجديدة التي ترمي إلى تشجيع السعوديين على تفجير أنفسهم في العراق، أو على الأقل عدم معاقبة الذين يشجعون على هذه الأعمال علانية، تضمن الاستمرار لهذا النظام. وهي أيضاً تمثل محاولة أخرى من آل سعود لتأجيل المواجهة النهائية مع بن لادن وأتباعه. إن آل سعود لم يقوموا بجهد يذكر لمنع الشباب السعوديين من السفر إلى العراق، هذا إن فعلوا شيئاً أصلاً. كما فشل النظام في مواجهة الثقافة الجهادية بشكل حازم في مدارسه ومساجده والحملات الدعائية، حيث أن حديث وزير التعليم ورئيس الجهاز القضائي، دليل على خطر الخيانة في هذه المهادنة.

لقد زاد نظام آل سعود الطين بله بحملاته المضللة. حيث أن البحث عن جثة بول جونسون كان مثالاً جيداً لذلك. وبعد ساعات فقط من قتله، قامت قوات الأمن السعودية بقتل رجل قيل أنه عبد العزيز المقرن، زعيم تنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية، في كمين بالقرب من إحدى محطات البنزين في العاصمة. وقالت السلطات السعودية أنها ضبطتهم هو وعدد من أتباعه وهم يحاولون التخلص من جثة بول جونسون.

ولكن الذي اتضح في اليوم التالي أن جثة بول جونسون لم يتم العثور عليها. وحتى هذا اليوم لم يتحدد مكانها، والسفارة الأمريكية في الرياض دعت إلى إيقاف البحث عنها. وفي الحقيقة، بالرغم من محاولة الربط بين المقرن ومحاولة الاختطاف هذه، مع أنه يمتلك تاريخاً دموياً طويلاً من القتال في الشيشان والتخطيط لهجمات مايو ٢٠٠٣ على ما يبدو، إلا أنه ربما كان بريئاً من هذا العمل الفظيع.

وقد صرح المتحدثون السعوديون في كل من الرياض وواشنطن أن السلطات قامت بمطاردة هائلة كادت أن تنقذه، ولكنها على الأقل تمكنت من إقامة محاكمة صورية لخاطفيه بعد فترة وجيزة من فعلتهم. غير أن هذه القصة تحولت إلى مثال آخر للخطاب المخالف للحقيقة. وبدلاً من ذلك، هنالك ما يشير إلى أن المقرن تم استدراجه إلى فخ مستقل ومخطط بشكل جيد قبل اختطاف جونسون، وأن الذي قام بالاختطاف هو قائد آخر من قادة الإرهابيين، وهو صالح العوفي، والذي أعلن فيما بعد خليفة للمقرن. وعندما تم الحصول على رأس جونسون بعد شهر، كانت موضوعة في فريزر في منزل كان يستخدمه صالح العوفي.

علاقات خطيرة

اختراق تنظيم القاعدة لقوات الأمن السعودية، والتعاطف الواسع لأفراد هذه القوات مع أهداف المنظمة الإرهابية، والتسريبات الاستخبارية التي نجمت عن ذلك، كانت لها العديد من النتائج السلبية، وأخطر هذه النتائج كان اغتيال بعض الضباط، والتعاون بين أفراد قوات الأمن من الرتب الدنيا مع الإرهابيين أثناء الهجمات.

أعضاء جهاز أمن الدولة، ومهمتهم هي إبقاء آل سعود على السلطة في وجه المعارضة الداخلية المتصاعدة، وجدوا أنفسهم مباشرة في خط نار المتطرفين. إحدى الجماعات الإسلامية السعودية المتطرفة التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة، ادعت المسؤولية عن تفجير سيارة المقدم



العنف السعودي للتصدير عراقياً

إبراهيم الضالع في ديسمبر ٢٠٠٣ في الرياض، وهو ضابط كبير في الأمن السعودي، والذي نجا بجلده من الحادث. وقالت الجماعة، وهي كتائب الحرمين، أنها حاولت قتل اللواء عبد العزيز الهويريني، وهو الرجل الثالث في وزارة الداخلية السعودية، وكان قد تعرض لإطلاق نار في نفس الشهر. وقد حذر البيان الضالع "وأمثاله" من مغبة حربهم التي يشنونها على الإسلاميين في المملكة العربية السعودية.

ولم تكن تلك مجرد تهديدات فارغة. ففي إبريل ٢٠٠٤، قام أحد الانتحاريين بقيادة شاحنة واقتحم بها رئاسة وحدة مكافحة الإرهاب في الرياض، حيث قام بتدمير جزء كبير من المبنى، وقتل خمسة أشخاص. وفي ديسمبر من نفس العام، عمد المتمردون إلى مهاجمة وزارة الداخلية في الرياض نفسها، وبالرغم من أن الخسائر كانت طفيفة، إلا أنه كانت هناك مزاعم بأن الأمير نايف كان المستهدف بهذا الهجوم. إلاّ أن تلك المزاعم أثارت الشكوك لأن الأمير نايف كان في زيارة رسمية إلى تونس في الوقت الذي وقع فيه التفجير. وفي يونيو، قتل مبارك الصوات، رئيس شعبة التحقيقات في الشرطة، وهو من القيادات المؤيدة لشن هجمات استباقية على المتطرفين المشتبه بهم، وذلك بعد أن أطلق عليه تسع رصاصات خارج منزله، ثم تم تقطيعه إلى عدة قطع بفأس.

> على أميركا أن تستخدم قوة الدفع للدعوة إلى إصلاح حقيقي، بدلاً من مجرد تأييد العائلة المالكة على اعتقاد أنها ستقضي على الإرهابيين

وقالت زوجة الصوات لوسائل الإعلام المحلية، في إشارة نادرة إلى الذعر والخوف الذي يعيش فيه كبار ضباط الأمن السعوديون الآن، أن زوجها قد تلقى الكثير من التهديدات بالقتل على هاتفه النقال وعلى بريده الإلكتروني في الشهور والأسابيع التي سبقت اغتياله وقد كان "عصبياً وشارد الذهن على الدوام". وقد أصبح "قلقاً وخائفاً باستمرار" بعد أن عاد من الرياض في بداية ذلك العام.

ومن الواضح أن هؤلاء الذين يستهدفون أمثال هؤلاء الأفراد، لابد وأن لديهم معلومات استخبارية ممتازة ربما قدمت إليهم من بعض الذين يعملون داخل أجهزة الأمن. حيث أنهم يملكون معلومات جيدة عمن يريدون استهدافه، بالإضافة إلى تحركاته الدقيقة، والوقت المناسب لضربه. وهنالك أيضاً الكثير من الأدلة حول التعاون بين الإرهابيين وقوات الأمن في تنفيذ الهجمات الإرهابية، أو على الأقل في عدم الرغبة في التحرك السريع في بعض الحالات.

وفي الهجمات التي شنت على المجمعات السكنية في ينبع والخبر في مايو ٢٠٠٤، مرت ٩٠ دقيقة على الأقل قبل أن ترد قوات الأمن. وفي الخبر، سمح للإرهابيين بأن يذهبوا طلقاء، ليقاتلوا إلى اليوم التالي، عندما غضت قوات الأمن الطرف عنهم، وذلك بالرغم من أن المجمع السكني الذي اختفوا فيه كان محاصراً بالكامل.

إن الهجمات التي تم تنفيذها في الرياض في مايو ٢٠٠٣ كانت

تعتمد على قدر كبير من المعلومات الدقيقة حول المجمعات السكنية الثلاث التي تم استهدافها، ومن المؤكد تقريباً أنهم حصلوا عليها ممن يتولون "الدفاع" عن هذه المجمعات. حيث قام الانتحاريون بتفجير سياراتهم داخل المبنى السكني الرئيسي في مجمع قرطبة، حيث أن الوصول إلى المبنى من البوابة استغرق منهم أقل من دقيقة. وبينما كانوا يسيرون بسرعة هائلة ومعهم قنبلة بزنة ٢٠٠ كيلو جرام إلى الجزء الذي يحوي أكبر كثافة سكانية في المجمع، كان عليهم معرفة أماكن مفاتيح تشغيل البوابات بعد مهاجمة الحراس، وكذلك معرفة مكان المبنى السكني الرئيسي بدقة.

المعركة النهائية؟

في خطابه الذي وجهه للعائلة المالكة السعودية في ديسمبر ٢٠٠٤، أطلق بن لادن دعوة غير مسبوقة إلى شن هجمات لتخريب المنشآت النفطية في الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. حيث قامت عناصر تنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية على الفور بشن الهجمات على صناعة النفط. وقال البيان الذي نشر عبر الإنترنت "ندعو جميع المجاهدين في جزيرة العرب إلى الوحدة، وأن يستهدفوا إمدادات النفط التي لا تخدم الأمة الإسلامية، وتخدم أعداءها".

هذا النهج الجديد لأبن لادن يعد نقلة في خطط تنظيم القاعدة، كما يعتبر انقلاباً على الفتاوى التي أصدرها هو وآخرون في عقد التسعينيات بتحريم مهاجمة المنشآت النفطية في العالم الإسلامي. لأن الإمبراطورية الإسلامية المأمولة التي أعلنها هو وآخرون في السودان في عام ١٩٩٣ كانت ستحتاج إلى عائدات النفط لتزدهر، وكان لابد من المحافظة على المنشآت النفطية من أجل مجد الإسلام. وفي المملكة العربية السعودية، أصبحت هذه الأنابيب الأهداف الواضحة الجديدة للمجاهدين السعوديين. ويمكن تخريب هذه المنشآت بواسطة أحد الهواة من الذين لم يتلقوا التدريب العسكري، وإن الهجوم الناجح سيكون له أثر نفسي كبير.

المسؤولون الحكوميون في الرياض يرفضون الحديث عن الهجمات على أنابيب النفط على أنها وسيلة للتخويف، قائلين أن قوات الأمن السعودية قامت بقتل أو اعتقال العشرات من النشاطين في تنظيم القاعدة، وأن قدرة بن لادن في التأثير على الأحداث في المملكة العربية السعودية قد ضعفت. وربما يكون ذلك صحيحاً، إذ لا أحد يستطيع إنكار العديد من النجاحات التي حققتها الحكومة في مكافحة الإرهاب، ولكن بالرغم من أنه ليس متوقعاً شن الهجمات على المنشآت النفطية التي تتمتع بالحراسة المشددة، إلاّ أن الحوادث الصغيرة تبقى محتملة على طول شبكة الأنابيب السعودية التي يبلغ طولها أكثر من ١٠ آلاف ميل.

ومن خلال رسالته التي وجهها للمتمردين السعوديين، لم يظهر أن الهدف الرئيسي لإبن لادن هو تدمير المنشآت الرئيسية، والتي قد تجرد الشعب السعودي من الوسيلة الأساسية التي يحقق منها الدخل المالي، ومن ثم يتحول الشعب ضده هو وجماعته، وبدلاً من ذلك ترمي إلى أعمال التخريب التي ستؤدي إلى زيادة أسعار النفط، والتي قال عنها ستبلغ ١٠٠ دولاراً للبرميل. والمملكة العربية السعودية تمتلك أكثر من ربع احتياطيات العالم من النفط، وحتى مجرد هجوم فاشل على شبكة النفط السعودية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة مخاوف واشنطن من قدرة آل سعود في المحافظة على الاستقرار.

ويضاف إلى المخاوف من تأثيرات شريط بن لادن، معرفة أن آلاف المجاهدون السعوديون الذي تسللوا إلى العراق، من المحتمل أن يعودوا إلى المملكة العربية السعودية متى ما استقرت الأحوال في العراق. وسيكونون حينئذٍ قد تدربوا على حرب المدن، بما في ذلك كيفية تخريب الأنابيب النفطية. وكما حدث بعد سقوط نظام حركة طالبان في أفغانستان، فإن هؤلاء السعوديين سيعودون ومعهم إرهابهم. وتقول إحدى الوثائق السرية لوزارة الداخلية السعودية، حصلت عليها جماعة سعودية معارضة مقرها في لندن، أن ٢٠٠ من السعوديين ربما عادوا إلى المملكة في أعقاب دعوة بن لادن. وإن ما سيحدث بعد ذلك سيحدد مصير مستقبل تنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية. وقال الأمير نايف في حديث له نشر في يوليو الماضي "نتوقع الأسوأ من الذين ذهبوا إلى العراق. سيكونون أسوأ من (الذين سبقوهم في شن الهجمات) وسنكون مستعدين لمواجهتهم".

هناك بعض المؤشرات المزعجة، فالتكتيكات التي تتبناها المقاومة العراقية ظاهرة في الهجمات التي شنت على الغربيين في المملكة العربية السعودية. وقد اشتملت حوادث المحاكاة هذه سحب أجساد الغربيين باستخدام السيارات، واللجوء إلى الاغتيالات والاختطافات لتخريب قطاع النفط الحيوي. والروابط الفكرية بين المقاومين في العراق والمملكة العربية السعودية كانت واضحة من خلال ما قام به الذين ذبحوا بول جونسون في الرياض عندما قالوا أنهم من كتائب الفلوجة عند الإعلان عن مسؤوليتهم عن العملية. وفي الهجوم الذي قتل فيه ستة من الغربيين وسعودي واحد في مدينة ينبع، قذف المتمردون بجثة أحد الضحايا في ملعب بإحدى المدارس المحلية وأجبروا التلاميذ على مشاهدته. وصرخوا قائلين "تعالوا وانضموا إلى إخوتكم في الفلوجة". في إشارة إلى المدينة التي قتل فيها أربعة من المقاولين الأمريكيين بنفس الطريقة. خلية القاعدة التي هاجمت الأجانب في مدينة الخبر قامت هي الأخرى بسحب جثة أحد الغربيين في الشوارع. وقال قائد الجماعة في أحد مواقع الإنترنت الإسلامية بعد الحادثة، أنه تمت مهاجمة إحدى الشركات التابعة لشركة هاليبرتون لأنه "كان لها دور في العراق".

إن تدفق المجاهدين السعوديين إلى العراق فيه مصلحة لنظام آل سعود في المدى القصير، على الأقل طالما أنهم يفجرون أنفسهم الآن في بغداد، ليس باستطاعتهم فعل ذلك في نفس الوقت في الرياض. غير أن هناك احتمال لحدوث انتكاسة في المدى البعيد، تماماً كما حدث مع "الأفغان العرب" عندما عادوا من أفغانستان في التسعينيات. والمشكلة الكبيرة الأخرى المرتبطة بذلك هي أن آل سعود الآن يتبعون أجندة محلية ويركزون على مكافحة الإرهاب.

إن لم تنظر أميركا إلى أبعد من المصالح القصيرة الأمد ، فهي حينئذٍ قد تواجه نتائج وخيمة على المدى البعيد

إن معركة الرياض المستمرة مع الإرهابيين والدعوات المتكررة إلى الوحدة الوطنية هيأت للعائلة المالكة واجهة ملائمة تستغلها في وقف وضع العدد القليل من مبادرات الإصلاح التي بدأت في السابق موضع التنفيذ ووقف أي حركة باتجاه التغيير الديمقراطي على الأقل في المدى القريب. ومن خلال تواطؤ واشنطن مع النظام، وخصوصاً في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون السعوديون من الاضطهاد، والبطالة وحتى الفقر في بعض الحالات، تشجع المملكة لتصبح أرضية خصبة للتجنيد لتنظيم القاعدة.

الولايات المتحدة تعتمد على النفط السعودي، ولكن النظام السعودي يعتمد على الولايات المتحدة ليبقى على قيد الحياة. ويجب على السياسة الأمريكية الحالية تجاه المملكة أن تستخدم قوة الدفع هذه للدعوة إلى إصلاح حقيقي، بدلاً من مجرد تأييد العائلة المالكة على اعتقاد أنها ستقضي على الإرهابيين. وإن لم تنظر الولايات المتحدة إلى أبعد من المصالح القصيرة الأمد الناجمة عن علاقتها مع النظام السعودي، فهي حينئذٍ قد تواجه نتائج وخيمة على المدى البعيد.

كلمات الاصلاحيين بعد الافراج عنهم

صمود على خط الإصلاح

بعد الافراج عن الرموز الاصلاحية الاربعة الذي جرى اعتقالهم دون وجه حق في حملة مباغته في الخامس عشر من مارس من العام، لقي هؤلاء الرموز حفاوة وفرحة وتقدير قطاع واسع من الشعب الذي وقف مع قضية الاصلاح والاصلاحيين وأفصح بكل وسائل الاحتجاج الممكنة عن إدانة قرار الاعتقال الغاشم، مطالباً بالافراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء الابطال الذين حملوا معاناة وطن على كاهلهم. كتب عنهم وعن قضيتهم ومظلوميتهم الكثير خلال فترة بقائهم داخل المعتقل الظالم، وقد كتبوا هم أيضاً من داخل معتقلهم عن قضية الاصلاح التي ناصروها وطالبوا بها. ولكن ثمة كلمات إنطلقت في فضاء الحرية التي عادوا اليها بعد حرمان فصاغوا بعض كلمات في العرفان وبعض الكلام في القضية المركزية، وفيما يلي مقتطفات من كلماتهم.

أصدقاء الحرف والحرية

علي الدميني



أصدقاء الحرف والحرية والفضاء الديمقراطي
بوقوفكم معنا، لم نكن نشعر أننا وحيدون في المعتقل
وبما صنعتموه من جهد خلاّق، كان معنى وقوفنا جلياً وعادلاً ومشرقاً ككتاباتكم

* * *

نعلم إننا لم نغب عن ضمائركم الحرة
وأنكم لم تبتعدوا عن مواقعكم في قلوبنا..
كانت التجربة غنية بما لا يمكن توصيفه أو توقعه
ولنا فيها ما يفتح أفق الأمنيات على مصراعيه الواسعين
بغدٍ أجمل وعالم سعيد
بأيام تتسع فيها فضاءات الحرية والكرامة الإنسانية
والديمقراطية
لتفيض على كل شئ

* * *

نبادلكم حباً بحب
ووفاءً بوفاء
ولنقبض معاً على يقين الأيام الأكثر عدالة وإشراقاً

* * *

لكم ما لا تستطيع الكلمات أن تعبر عنه
من الشوق
والمحبة
والامتنان

السعودية: مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان

عبد الرحمن اللاحم



قد تكون الأزمات هي الوقت الملائم لتفحص مدى فاعلية الوثائق القانونية في أداء وظيفتها الحيوية في المجتمع، وعلى وجه الخصوص إذا كانت تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث إن أوقات الأزمات خصوصا الأمنية منها تكون مظلة للتجاوزات والتعديات على الحريات المدنية للمواطنين، الأمر الذي يستدعي استحضار تلك الوثائق والاستصراخ بها لرفع التعدي ودفع تلك الانتهاكات. وبالتالي إذا لم تكن تلك الوثائق بالفاعلية المناسبة لم تجد تلك الصرخات أي صدى أو استجابة.

ما سبق ينطبق تماماً على ما تعيشه السعودية في هذه المرحلة التاريخية الحرجة، حيث بدأت خلايا الإرهاب بمحاولة لضرب المقدرات الوطنية وتهديد السلم والأمن الاجتماعيين، ما استتبع قيام حملة أمنية وطنية لاستئصال شأفة هذه الخلايا. وبطبيعة الحال فإن أوضاع حقوق الإنسان في الأجواء الأمنية القلقة غالباً ما تتعرض للانتهاكات المتكررة، ما يستوجب من المهتمين والمعنيين بالجانب الحقوقي المراقبة الدءوبة لتلك التجاوزات، وعدم السماح لاستغلال الحرب على الإرهاب لشرعنة تلك الانتهاكات وترسيخها واقعاً على الأرض. فالجميع متفقون بشكل قاطع على نبذ العنف بشقيه الفكري والمسلح، لكن هذا لا يستتبع بالضرورة القبول بمصادرة الحقوق المكتسبة والتعدي على الحريات العامة، وعلى وجه الخصوص في بلد لا زال يحبو في ميدان حقوق الإنسان، ولا زالت الثقافة الحقوقية بقيمها وأدبياتها غريبة عن نسيجه التشريعي والاجتماعي، ما يجعل كل مكتسب حقوقي بمثابة (ثروة وطنية) لا يجوز التنازل أو التساهل فيها.

لقد كان تشريع نظام الإجراءات الجنائية وبقية الأنظمة العدلية قفزة تشريعية في السعودية، حيث رسخ (تشريعياً) الكثير من القواعد الحمائية للمتهم، وقيد سلطات رجال الضبط، وقنن القواعد الخاصة بالقبض والتفتيش والتحقيق والمحاكمة، بما لا يدع مجالاً للتجاوزات على الحريات العامة تحت أي ظرف. وقيد مدة احتجاز المتهم بمدة محددة لا يجوز تجاوزها دون توجيه تهمة له تبرر الاستمرار في تقييد حريته، وتقديمه بناءً عليها للمحاكمة، أو إخلاء سبيله وإعطاؤه حريته.

ومن الناحية القانونية الصرف فإن نظام الإجراءات الجنائية ينطبق بشكل صريح على المتهمين بقضايا أمنية، وبالتالي فإن من أبسط المسلمات القانونية التي اتفقت عليها كافة الشرائع السماوية والأرضية هي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وإدانته لا تكون إلا من خلال محاكمة عادلة تتفق والنظام القانوني للبلد، وما عدا ذلك فهو تعد على الحقوق الأساسية للمواطن، التي من أهمها الحق في الحرية التي لا يجوز سلبها منه إلا وفق القواعد القانونية السارية، ولا سيما

أن المتهمين بقضايا العنف المسلح يبقون في النهاية مواطنين لهم حق المواطنة الكاملة، والتي من أبسطها حقهم في محاكمة عادلة والتعامل معهم وفقا للقانون، دون التعدي على حقوقهم وحرياتهم. لذا فإن هؤلاء الموقوفين على ذمة قضايا تتعلق بالعمليات الإرهابية مخاطبون بنظام الإجراءات الجنائية ومشمولون به، وحرمانهم من التمتع بالحصانات والحقوق الواردة فيه لا يجد له ما يبرره، لا في القواعد الشرعية ولا القانونية، وسيساهم بشكل أساسي في التعدي على المكتسبات (المتواضعة) التي تحققت في ملف حقوق الإنسان في السعودية ويعيدنا إلى نقطة البداية.

لقد نصّ النظام الأساسي للحكم (والذي يعد الدستور المكتوب للدولة) على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان.. وفق الشريعة الإسلامية (المادة السادسة والعشرون). كذلك نص على أن الدولة توفر (...الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام) (المادة السادسة والثلاثون).

وبالتالي، لا يجوز استثناء أي إنسان يعيش تحت سيادة الدولة من انطباق القانون عليه ولا يملك صلاحية الاستثناء إلا الجهة التشريعية التي أصدرته وبالأداة القانونية ذاتها وما عدا ذلك فإنه يعد تجاوزاً للأنظمة.

نأمل في ظل العفو الملكي للمطلوبين أن تؤكد القيادة السياسية على معاملة الموقوفين على ذمة قضايا العنف المسلح وفق الأنظمة الجنائية، وإعطاء الصلاحية الكاملة لهيئة التحقيق والادعاء العام لممارسة صلاحيتها في التحقيق والتفتيش على السجون، والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية المتبعة مع الموقوفين، وعدم تجاوزهم للمدد النظامية، حتى نؤكد للجميع أن الإنسان في هذا البلد بكرامته وحريته وحقوقه هو الركيزة الأساسية وهو المحور الأساسي لأي تنمية منشودة، وأن الحرب على الإرهاب ليست مبرراً لمصادرة تلك الحقوق والحريات (المدنية).

كما أن أوضاع الموقوفين ستكون محكاً حقيقياً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أسست حديثا، والتي يفترض أن تكون أول المتحركين لحل عادل وقانوني لهذا الملف. فإذا كانت الجمعية أصدرت بياناً قبل عدة أيام تطالب فيه المطلوبين بتسليم أنفسهم واستغلال العفو الملكي، فإننا نأمل أن تصدر الجمعية بياناً مشابهاً تؤكد فيه ضرورة تمتع أولئك الموقوفين بكافة الحصانات والضمانات، وتهيئة محاكمة عادلهم لهم، ولا سيما وقد شمل العفو مشايخهم وكبراءهم، فلا أقل من أن يعامل هؤلاء وفق النصوص القانونية السارية.

عباس يوسف قطان

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وتلقى مبادئ القراءة والكتابة في الكتاب، ثم انتقل الى المدرسة الصولتية وفيها حفظ القرآن الكريم وجوّده، وأخذ الفقه واللغة العربية من علمائها، ولازم حلقات علماء المسجد الحرام التي كانت تقعد بين العشائين.

ومن مشايخه الذين أخذ عنهم: الشيخ عباس مالكي والشيخ سعيد يماني، والسيد المرزوقي والشيخ عمر باجنيد والشيخ عمر حمدان المحرسي.

وفي أوائل العهد السعودي أصبح عضواً في المجلس البلدي بمكة المكرمة، وفي سنة ١٣٤٧هـ عيّن أميناً للعاصمة المقدسة الى نهاية ١٣٦٤هـ، ثم عيّن عضواً في مجلس الشورى، ثم طلب إعفاءه منه وتفرغ للأعمال الخيرية التي كان ينوي القيام بها في مكة المكرمة.

كان رحمه الله موضع ثقة المسؤولين في حل المشكلات، فكان يكلف ببعض مهام الأمور في عهد رئاسته لأمانة العاصمة المقدسة، فحينما انتهت إمارة الأمير عبد العزيز بن إبراهيم على المدينة كُلّف بالسفر الى هناك وتصريف شؤون الإمارة الى حين تولي الأمير عبد الله السديري إمارتها، كما كان يعهد إليه بالعمل في بعض الأمور التي تطرأ والتي يرغب الملك عبد العزيز اتخاذ إجراء معين فيها.

وكانت داره في مكة المكرمة وفي الطائف أيام الصيف مفتوحة للناس وتغص بروادها من أهل العلم والفضل ومن الضيوف الذين كانت تنصب لهم الموائد صباحاً ومساءً، وكانت تسقبل الضيوف من كبار الحجاج في موسم الحج في كل عام.

اشترى رحمه الله مكتبة الشيخ حامد الكردي، وكانت من أبرز المكتبات الخاصة بمكة المكرمة وأثمنها، وحصل على موافقة السلطات ببناء مقر لها في موضع مولد الرسول صلى الله عليه وسلم بشعب علي وذلك في عام ١٣٧٠هـ، فأشرف على البناء بنفسه، وفي نفس العام توفي رحمه الله وتولى أبناؤه إكمال هذا الصرح العلمي، ونقلت المكتبة اليه وسميت (مكتبة مكة).

قيل أنه رحمه الله حصل على موافقة السلطات في إنشاء مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم في موقع دار السيدة خديجة رضي الله عنها والتي سميت أخيراً مولد السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها وذلك في سنة ١٣٦٨هـ، وقد أكمل بناء المدرسة أبناؤه بعد وفاته وسلمت المدرسة الى وزارة المعارف التي افتتحتها.

وكان رحمه الله مشهوراً بإصلاح ذات البين، كما كان حريصاً على الإصلاح بين العائلات التي يطول بينها الجفاء(١).

(١) المغربي، محمد علي، أعلام الحجاز، جـ١، ص ٧٧.

أعلام الحجاز

دراسة

الدين والدولة في السعودية

علماء الوهابية: العلاقة بين الدين والسياسة

القسم الاول

نظرة تاريخية

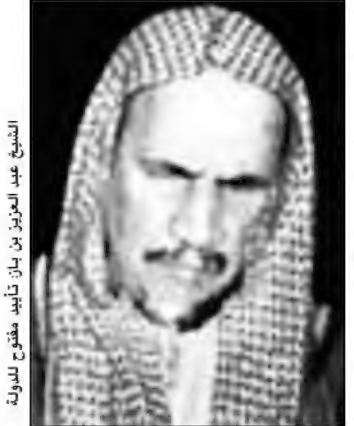
يمكن القول بأنه منذ بداية الحكم السلالي الاموي في منتصف القرن الهجري الاول، أصبحت هناك قطيعة عملية بين الدين والسياسة كحاصل نهائي للخلافات الحادة بين العلماء والامراء.. العلماء، كما عبّروا عن أنفسهم في مسمى أهل الحديث والفقهاء، آثروا العزوف عن واعتزال الحياة السياسية. ومع بداية العصر العباسي، فإن التعليم الديني بدأ في الانتعاش معبّراً عن نفسه في ظهور عدد من مراكز التعليم الديني ومدارس حديث وفقه مختلفة أو مدرسة الحديث كما في المدينة المنورة ومدرسة الاجتهاد أو الرأي كما في العراق. من جانبهم، ناضل الأمراء، وبخاصة العباسيين، للتوسل بالعلماء من أجل شرعنة نظامهم السياسي واضفاء المشروعية الدينية على سياساتهم وقراراتهم، كما ظهر ذلك في المحاولات المجهضة التي قام بها الخليفة المنصور العباسي في مسعى لاقناع الامام مالك كيما يصبح فقيه الدولة عبر إقرار كتابه الفقهي (الموطأ) كمرجعية تشريعية للمسلمين، ولكن مالك رفض ذلك على أساس الخلافات المتنامية والانقسام بين المسلمين. وفيما عبّر الامام أبو حنيفة عن ممانعة شديدة لمحاولات الخضوع للأمراء، أي عبر اصدار عدد من الفتاوى لصالح الثوار العلويين ضد العباسيين، فإن تلميذه أبا يوسف نجح، منذ كان قاضي الدولة خلال فترة الرشيد، في تخليد فقه أبي حنيفة.

وعلى أية حال، يمكن ملاحظة أن مذهبين اسلاميين إنتشرا بدعم من الدولة وبقرار منها، وهو المذب المالكي في المغرب ـ الاندلس والمذهب الحنفي في الشرق ـ العراق، فيما كان أنصار المذهب الشافعي ينبثّون في بلاد الشام، وتحديداً سوريا ولبنان.

بالنسبة للامام أحمد بن حنبل الذي ظهر في أعقاب المذاهب الثلاثة آنفي الذكر، فقد عزف كلياً عن العمل بمبدأ الاجتهاد، وكانت له نزعته الخاصة في الميل نحو إعتماد القرآن والحديث كمصدري تشريع. من الناحية السياسية، لعب الامام أحمد دوراً حاسماً في قضية خلق القرآن في موقف اعتراضي مضاد لوجهة نظر الخليفة المأمون. إن الموقف التيولوجي والشرعي للامام ابن حنبل يقضي برفض أي شكل من أشكال العصيان السياسي المدني والمسلح ضد موقع الخلافة، وكان يؤكّد بإلحاح شديد على طاعة الأمراء سواء كانوا عدولاً أو جائرين، وقد تركت وجهة النظر هذه تأثيراتها الواسعة في خط أنصاره وأتباعه اللاحقين، بل وأصبحت قارزة شاخصة ومعلماً أصيلاً للمدرسة الحنبلية. وعلى حد قول شيخ الاسلام ابن تيمية أنه في حال انفصال الدين عن السلطة فإن الفوضى والفتنة ستعم الدولة. ولذلك فإن ابن تيمية تمسّك برؤية ترتكز على عقيدة راسخة تقضي بالوحدة السياسية للمجتمع الاسلامي فيما يرتبط بشرط المبايعة، والتي تعني تعاهد متبادل بين الامام ورعاياه، والتي تضمن سلطة مؤثرة بالنسبة للامام وسلام إجتماعي وازدهار بالنسبة للرعايا.

الاصول التاريخي للوهابية: إنحلال وتشظي سياسي

بحسب مقولة سارية في نجد (نجد لمن سيفه أطول)، وهي مقولة تلخّص الوضع السائد والاضطرابات السياسية والاجتماعية في هذا الجزء من شبه الجزيرة العربية. وفي غياب حكومة مركزية، أو حتى شكل من أشكال التحالف القبلي الذي قد يلعب قوة مهيمنة، فإن المنطقة تشهد بصورة تلقائية اضطرابات حادة واقتتال داخلي يتسم في الغالب بالشراسة. على النقيض، فإن بعض القبائل والواحات حافظت على استقلالها، وحتى مدن الواحات مثل العيينه والدرعية، والرياض والتي كانت تعتبر أكثر تأهيلاً للقيادة في نجد فلم تكن سوى عند الحافات المرسومة حينذاك.



الشيخ عبد العزيز بن باز: تأييد مفتوح للدولة

إن حقيقة الامر، كان لكل قبيلة زعيمها وقاضيها وهو يمثل رمز وحدة القبيلة. ومع تدهوّر الاوضاع الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر، أدى ذلك الى تقليص المناشط التجارية في نجد والتي كانت تعتمد بصورة رئيسية على تجارة الترانزيت والنقل بحكم موقها بوصفها محطة وصل حرجة بالنسبة لخطوط التجارة البرية. يضاف الى ذلك التناقص الحاد في مداخيل الحج، والتي إنعكست سلبياً وبصورة إجمالية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نجد. إن موجات الغارات التي شنتها القبائل النجدية كانت بهدف البحث عن مصادر عيش وتأمين المبررات المادية لتماسكها الداخلي.

وكإجراء إحتياطي، فقد بدأت القبائل في فرض أعباء مالية على الافراد والجماعات التي تتمتع بحمايتها. ولكن لم يكن بالامكان تحقيق الاستقرار السياسي، أو تأمين سلامة الروابط التجارية، ووقف غارات البدو بدون حكومة مركزية.

الايديولوجية الوهابية:
الربط بين الديني والسياسي: دين ودولة

ولد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسس المذهب الوهابي، في العيينه، وقد كان أبوه قاضياً في الحريمله، قرية من قرى نجد. وبعد موت والده، أصبح الابن قاضي القرية، وكان في الوقت نفسه يعارض بعض الممارسات الطقسية السائدة في تلك القرية، الامر الذي أثار جماعة من أهلها فهرب منهم الى العيينه. ربما كان انتقاله الى الاخيرة قد فتح عينه على ميزة التنقل في الاسفار فقام يطوف البلدان والمناطق من ايران الى العراق الى سوريا ومصر وفلسطين، واختلط بأهالي هذه المناطق، مع أن القليل مما كتب عن التأثيرات التي تركتها عليه رحلاته واقاماته في هذه الاماكن، ولربما تعمد الناقلون عنه إغفال هذا الجانب في حياة هذا الرجل، الذي يرون فيه مصلحاً وله اليد العليا والكلمة الفصل فهو يؤثر ولا يتأثر.. فقد رحل للتبشير بالدعوة وهداية العباد، هكذا هي الرسالة التي نعثر عليها بسهولة ووضوح في مصنّفات مؤرخي الشيخ ابن عبد الوهاب.

صنّف الشيخ محمد بن عبد الوهاب تسعة عشر كتاباً، تتعلق بقضايا دينية عقدية محضة، مثل التوحيد، التقديس والتوسل بالاولياء والصالحين، وزيارة القبور، والنذور. إن دراسي تلك الكتب يجادلون بأنه بالرغم من أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب تناول موضوعات دينية خالصة وأن مايقرب من ٩٠ بالمئة من هذه الكتابات مؤسسة بصورة رئيسية على تراث القرون الثلاثة الاولى، الا أن الدلالات السياسية لهذه الكتابات كانت شديدة الوضوح. لقد شكّلت هذه الكتابات، حسب بعض الدارسين، الأرضية الخصبة لتغيير سياسي كبير في الجزيرة العربية والمنطقة بصورة عامة.

إن دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب ومعتقداته أحدثت صدمة وهددت مجموعات دينية هامة مثل الصوفية (بالرغم من حقيقة أن الشيخ ابن عبد الوهاب نفسه قد تأثر الى حد ما بالتعاليم الصوفية في فترة ما)، وكذا أولئك الذي أفادوا من تقديس الاولياء مثل عدي بن مسافر عن طريق النذورات.

لقد بدا بوضوح أن كتابات، وتعاليم، وفكر إبن تيميه قد لعبت كقوة صامته في المدرسية الاسلامية والتي كانت تسفر دائماً عن حركة احتجاج ضد البدع. أما بالنظر الى الواقع الديني في الجزيرة العربية، فقد قيل بأن تقديس الاولياء كان هو الممارسة الطقسية المهيمنة والشائعة في نجد والاحساء وأجزاء أخرى من منطقة الخليج. وبناء على إبن غنام فإن غالبية معاصريه كانت منغمسة في عبادة الاولياء، والاشجار والاحجار بدلاً من عبادة الله. فقد توسل هؤلاء بتلك المخلوقات لحل مشكلاتهم. وفي وادي حنيفة، على سبيل المثال، كان هناك ضريح لزيد بن الخطاب، وكان مركز أماني الناس وأحلامهم، بالاضافة الى عدد من قبور النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

الى جانب ذلك، فقد لحظ بعض المؤرخين بأن الاسلام قد أحدث تغييراً ضئيلاً ونفوذاً في نجد. ومن وجهة نظر دينية، بحسب زائر فنلندي لمنطقة نجد في منتصف القرن الثامن عشر، فإن القبائل كانت نادراً ما تميل للدين. وأكثر من ذلك، يقول الزائر (كان من النادر جداً أن أصادف فرداً قبلياً يمارس الطقوس الدينية أو إن كانت لديه فكرة بسيطة حول مبادىء الاسلام أو حتى أركانه الاساسية). وقبل بزوغ نجم الوهابية، لم يكن لدى البدو في نجد أدنى معرفة بسيطة حول الاسلام.

إن السؤال الذي يتطلب إجابة دقيقة هو لماذا أن تقاليد دينية كتلك التي جاءت بها الوهابية شكّلت أساس التغيير السياسي في منطقة نجد وما حوله؟! إن الجواب، بلغة مبسّطة، هو أن محمد بن عبد الوهاب خلق حركة أيديولوجية تتضمن عناصر دينامية صالحة لتغيير إجتماعي سياسي، وهو ما إستوعبه بدرجة كاملة محمد بن سعود. فقد تبنى الشيخ محمد بن عبد الوهاب فكرة جوهرية تمثل صمام الامان الايديولوجي لمشروع التغيير السياسي وهي أن غياب الاسلام في الحياة الاجتماعية كان السبب الرئيسي في الانحلال الاخلاقي المجتمعي والذي قاد الى كساد اقصادي، واضطراب سياسي، واختلال إجتماعي. باختصار، فإن الوهابية نشأت كرد فعل على الازمة الروحية في مجتمع شبه الجزيرة العربية وبخاصة في نجد.

مؤديات التحالف الوهابي السعودي

لاشك أن التحالف بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والامير محمد بن سعود كان ضرورة لاقامة الدولة.

أ ـ طبيعة التحالف: لقد بحث الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن منطقة آمنة لنشر عقيدته، فأخذ من الدرعية ملجئاً تحت حكم محمد بن سعود، الذي كان في البدء متردداً في التعامل مع القادم الجديد. ولكن زوجة محمد بن سعود أقنعته بأن يلتقي به وأن يرى ما لديه، وكانت تصفه بأنه (هبة من السماء). من جانبه، تعهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في أول لقاء جمع بينه وبين الامير محمد بن سعود بأن يحكم الاخير نجد ويبسط سلطانه فيها إن هو إمتثل لعقيدة التوحيد. وحسب قوله، إنها كلمة ـ أي التوحيد ـ من تمسّك بها ملك البلاد والعباد. إن هذا المقترح المفتاحي غيّر مصير منطقة نجد والجزيرة العربية برمتها، وقد التقى هذا المقترح دون شك مع تطلعات محمد بن سعود. ولكن الاخير ظل مرتاباً حول جملة أمور تتعلق بحكمه في نجد ولذلك تمسّك بإتفاقية مشروطة مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وذكر شرطين مركزيين: الاول، أن يبقى الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الدرعية حتى لا يستبدل محمد بن سعود في حال خروجه عنها، الثاني أن يدرك تماماً الموقف الشرعي من كمية المحصول الذي يأخذه من رعاياه الخاضعين تحت سلطانه. وفيما قبل الشيخ ابن عبد الوهاب الشرط الاول، فإنه استبدل الشرط الثاني طالباً منه أن يتخلى عنه وأن يجد عوضاً مجزياً وجزيلاً من الغنائم من المناطق التي سيغزوها.

> تقلّص الهامش الديني للعلماء أفضى الى تقلّص هامشهم السياسي أيضاً، كون العمل السياسي يتطلب أدوات ذات طبيعة مختلفة

وفي ضوء هذا التفاهم الصلب والذي إتسم بالسلاسة، أثمر اللقاء بين بن سعود وبن عبد الوهاب في انعقاد حلف تاريخي في (١١٥٧ ـ ١٧٤٧) والذي وضع مشروع الدولة على سكة البداية لتحقق آمال الطرفين: فالوهابية كانت تبحث عن قوة تحميها من أجل سلامتها ونشر مبادئها، فيما كان آل سعود بحاجة الى مظلة دينية وشرعية تسوّغ تمددهم العسكري واستقرار حكمهم.. لقد كان واضحاً بأن الاهداف الاستراتيجية للتحالف تتلخص في (الفتح) و(الغنيمة)، وكان السيف المجرد يتقدمه لواء الدين لتحقيق غايات دنيوية محضة.

وبالرغم من حقيقة أن التحالف يقضي بأن تبقى الشؤون

السياسية في أيدي محمد بن سعود وسلالته فيما يحتكر محمد بن عبد الوهاب وسلالته الشؤون الدينية، الا أن محمد بن عبد الوهاب لعب دوراً حاسماً في المرحلة الاولى من الدولة السعودية. وبحسب متخصصين في التاريخ السياسي السعودي، فإن محمد بن عبد الوهاب مارس سلطة واسعة وكبيرة وكان يعلن الحرب والسلام، فيما كانت القرارات والتصريحات الصادرة عن محمد بن سعود أو ابنه عبد العزيز تستند على تعليمات وتوجيهات من الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

في حقيقة الأمر، إن تعاليم وكتابات الشيخ محمد بن عبد الوهاب وفرت كل مبررات الاستقرار للحكم السعودي. وكما هو شأن الحنابلة، فإن تعاليم ابن عبد الوهاب شدّدت على أن طاعة الحكام واجبة دينياً حتى لو كان هؤلاء الحكام ظالمين، بل وإن من يخرجون عليهم فإن مصيرهم النار وبئس القرار. يضاف الى ذلك، فإن علماء الوهابية قد دعوا بقدر كبير من الالحاح بأن الزكاة هي واجب ديني، وأن يتم بلا مناص دفعها بصورة دائمة دون تردد. وقد كان جمع الزكاة في واقع الأمر يتم بصورة تنظيمية وثابتة، وكانت هناك مؤسسة الزكاة التي كانت تضطلع بالمهمة من خلال إرسال جماعة من المحصّلين مصحوبة بفرقة مسلّحة تطوف المناطق لجمع الزكاة.

إن أول خطوة أقدم عليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب تمثّلت في بعث رسائل الى العلماء خارج منطقة نجد يدعوهم فيها الى الانضمام للدعوة الجديدة والانضواء تحت لواء إمارة محمد بن سعود. لقد آمن محمد بن عبد الوهاب وسلفه بأن كل مسلم لا يعتنق ما هم عليه يكون أشد جهلاً وشركاً من أولئك الذين كانوا في الجاهلية وقبل إنبعاث رسالة الاسلام. وعليه، فإن هذه العقيدة حظيت بمباركة وتأييد آل سعود كونها تؤسس لبناء سلطة موحّدة تستمد مشروعيتها وتماسكها من وحدة المجتمع خلف السلطة، اضافة الى أنها توفّر الاساس الشرعي لغزو وتجريد الغارات على المناطق الاخرى.

لقد قام وفد مؤلف من ثلاثين عالماً وهابياً بمناظرة علماء مكة المكرمة بغرض إقناعهم بمعتقدات الوهابية ولكنهم فشلوا في مهمتهم، فقرر محمد بن سعود والشيخ بن عبد الوهاب اعلان الحرب ضد الحجاز. وبموجب الاملاء الديني الوهابي فإن إعلان الحرب كان يتطب وصم سكان الحجاز بالكفر، وبحسب تعليمات الوهابية فإن الكافر هو من يصنّف في خانة خصوم الوهابية ومتبنياتها العقدية. وفيما كان عبد العزيز بن محمد بن سعود يشنّ الغارات ضد المناطق المجاورة فإنه كان يرجع بصورة دائمة الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب طلباً للمشورة فيما يتعلق بالقضايا العويصة الى جانب إبلاغه عن طبيعة الاوضاع العسكرية. إن العمليات العسكرية، حتى بحسب توصيفات المؤرخين المناصرين للوهابية، قد زرعت الخوف والهلع حيثما وقعت.

إن القوات الوهابية كان تتحرك بدافع الحماسة الدينية، وكان قادة تلك القوات على قناعة بأنهم مصلحون حيث تقتضي مهمتهم الاصلاحية إستعادة الاسلام النقي الذي كان سائداً في القرون الهجرية الثلاث الاولى. لقد اضطر كثير من سكان المناطق التي تعرضت للغزو لاعتناق الاسلام الوهابي طلباً للنجاة وهرباً من الموت المحتم. في حقيقة الأمر، إن إضفاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب صفة الجهاد على الغارات قد قدّم سلاحاً فتاكاً متلفعاً رداءً دينياً وقد مهّد ذلك الطريق لتشكيل وتمدد الدولة السعودية. وبناء على ابن بشر مؤرخ الدولة السعودية فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد رفع لواء الجهاد بعد أن كانت حروب وغارات. إن القبائل التي كانتت خاضعة للدولة الوهابية قدّمت تعهداً أمام الشيخ ابن عبد الوهاب وعبد العزيز بن محمد بن سعود بأنها ستشارك في الجهاد ضد المشركين وتقديم كل الدعم المطلوب للحركة الوهابية وأداء الزكاة للدولة.


عبد العزيز آل الشيخ: عارض انتهاكات الدولة ثم أصبح مفتياً لها

إن عوامل التمدد العسكري والانتصار السياسي للوهابية (في أعقاب التحالف بين الشيخ والامير) هي:

١ ـ الانقسام بين حكام نجد والذي مكن الوهابيون من انزال الهزيمة بهم الواحد تلو الآخر.

٢ ـ الصراع الداخلي بين العوائل الحاكمة والذي ساهم في إضعاف قدراتها لمقاومة التحديات الخارجية والتي قدّمت فرصة بالنسبة للقوى الخارجية لاستغلال الانقساميين لأغراضها الخاصة.

٣ ـ هجرة عدد من القبائل النجدية الى العراق نتيجة تزايد الضغط السعودي الوهابي، والتأثيرات المتوقعة للتغيرات الطقسية والموسمية بما شكّل عاملاً إضافياً لنجاح مشروع الجهاد الوهابي السعودي.

٤ ـ إعتناق عدد من الجماعات الوهابية بصورة سلمية بما ساهم في تزويد دعم هام للتوسع وانتشار الوهابية في الجزيرة العربية.

ب ـ دور ابن عبد الوهاب: مثّل الشيخ محمد بن عبد الوهاب المصدر الاعلى لتفسير الاسلام، وبذلك كان وحده القادر على توفير المشروعية للسياسات السعودية. وفيما عارض الوهابيون الاسلام الذي كان يطبقه العثمانيون، والذي كان مقبولاً من الشعب الحجازي، فإن الشيخ ابن عبد الوهاب أنتج المسوّغ الديني لاحتلال المدينتين المقدستين وفرض نموذجه الديني على خلفية أن الدولة العثمانية غير شرعية. وقد سمح هذا المسوّغ الايديولوجي القاضي بتجريد العثمانيين من المشروعية الدينية بمصادرة المناطق المجاورة وممتلكات القبائل والتي تم تصنيفها في خانة المسلمين غير الصادقين بل والمشركين.

وفيما دعى الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى تطبيق صارم للشريعة الاسلامية وبخاصة فيما يتعلق منها بالعقوبات الدينية (الرجم للزاني المحصن، وقطع يد السارق وغيرها)، فإن مثل هذه الاحكام ساهمت في قمع المجتمع، كخطوة وصفت بأنها مساهمة جوهرية في تحقيق استقرار الدولة.

لم يكن الشيخ بن عبد الوهاب عالم دين فحسب، ولكن كان مسؤولاً عن تنظيم القوات العسكرية وادارة الشؤون الداخلية والخارجية، وكتابة الرسائل الى العلماء في الجزيرة العربية، وإبلاغ الدعوة ومطالبة الناس بطاعة الحاكم في الدرعية وحتى الشؤون المالية كانت تدار بالتشاور معه. فقد كانت دعوته القوّة المحرّكة للمنضوين تحت دعوته للانضمام الى مشروع الجهاد وممارسة ما يمثل قناعة بأنه تطبيق لكلمة الله.

كان الشيخ ابن عبد الوهاب يعيّن القضاة ويرسل الدعاة والمبلّغين الى المناطق لنشر تعاليم ومعتقدات الوهابية، ومع إنشاء حكومة مركزية وقوية فإن الامن قد تحقق لصالح العقيدة الجديدة الى جانب الحكم الجديد. وكأثر لذلك، فقد دبّ النشاط في الطرق التجارية التي تمر عبر وسط الجزيرة العربية وأصبحت مصدر دخل الدولة، كما

بدأ الرفاه ينعكس على الاوضاع المعيشية لسكان نجد: في ملابس الرجال، ومجوهرات النساء وغيرها. لقد صنع الشيخ بن عبد الوهاب علاوة على ذلك هوية عليا وايديولوجية كونية ضمن إطار عصبوي اقليمي، أي احالة نجد الى قاعدة واطار حاضن لامتياز جماعة خاصة تعيش في حيز جغرافي محدد: فالروابط والعلاقات لم تعد منذاك قائمة على الحسابات القبلية والمناطقية والمادية، بل إن خصوم الأمس قد أصبحوا أخوة اليوم بفعل قوة الدين التي حققت أقوى عملية دمج بين القبائل المتناحرة لتتأهل في وقت لاحق للقيام بمهام عسكرية منتظرة. لقد أضفى الشيخ بن عبد الوهاب معنى دينياً على الدولة، وأن محفزات العصيان وسط قبائل نجد المتناحرة قد جرى استبدالها بالطاعة، أي طاعة السلطان ـ الأمير ـ الدولة، حيث أصبحت الطاعة واجباً دينياً الى جانب كونها قيمة إجتماعية ضرورية.

حقيقة الأمر أنه مع ظهور الدولة الوهابية السعودية الجديد أصبح كل مهمة، دور، واجب، ملكية، فرد تكتسي معان دينية مقدّسة، فمجال القداسة بمعناها الديني قد أحاط بكل أشياء الدولة الجديدة، ولم يعد هناك ما يسمح لأحد أن يخترق هذا المجال ما لم يكن يمتلك سلطة دينية أعلى وأشد تأثيراً. فحتى الجنود الذين التحقوا بالتدريب العسكري قد أصبحوا على قناعة بأنهم يمتثلون لواجب ديني وليس مجرد خدمة وطنية فحسب.

إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي كان مهجوساً بدرجة أساسية بتطبيق الشريعة قد توصّل الى أن لا غنى عن الدولة من أجل تطبيق الدين تماماً كما تصوّر الشيخ إبن تيمية تطبيق الشريعة من خلال الاستعانة بالدولة، والتي هي، حسب عقيدته، جزء صميمي من الدين. ولذلك، فإن الدفاع عن الدولة وحمايتها واجب ديني على اساس أن ذلك في نهاية المطاف حماية للدين، وعليه تصبح طاعة الحاكم واجبة شرعاً.

بعد موت الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أصبح سعود الكبير حاكم نجد المطلق وفي الوقت نفسه امام الوهابية (فقد كان متزوجاً من ابنة الشيخ ابن عبد الوهاب). لقد توحّدت السلطتان السياسية والدينية وبات بإمكان سعود الكبير أن يحقق كل أهدافه السياسية دونما حاجة للرجوع الى شخص آخر، فقد كان من قبله يضطرون الى ذلك من أجل التزوّد بالوصفة الدينية.

وكما يظهر من سيرة العلاقة بين العلماء والأمراء في الدولة السعودية، فإنه بعد أكثر من قرن فقد نقل عبد العزيز بن سعود ذات التجربة وأحيا التحالف مع أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب من أجل عقد مصاهرة دينية وسياسية كانت بداية تأسيس ونشوء الدولة السعودية الحديثة عام ١٩٣٢.

علماء الوهابية: مشروعية بمضمون متخلف

لقد أفضى التحالف الديني السياسي الى قيام العرش السعودي، وكان لابد للسياسي أن يرسم مسار الديني في حركة الدولة، فقبول علماء الوهابية بالتحول الى طبقة اكليروس داعمة للدولة السعودية قد خفّضهم تبعاً لقوة الاخيرة في فرض سلطانها، وإن حفظت الدولة لهم جزءاً من المكتسبات الدينية الضرورية لاستقرار الدولة ومشروعيتها وهيمنتها، وقد يجادل البعض بأن علماء الوهابية لم يكونوا مصدر تشريع فعلي، بقدر ما كانوا اداة لتسويغ السياسات السعودية، ولربما كان إنشغالهم الدؤوب في ترسيب وترويج قضايا دينية ثانوية قد فصلهم عن حركة الزمن الذي كان يفترض العيش فيه بكل أبعاده، ولكنهم بهذا المسلك الجامد أفسحوا الطريق أمام طبقة الحكام كيما تعزز سلطانها وتشدد من قبضتها على الحكم، وفي نهاية المطاف أصبحت وظيفة العلماء توفير الشرعية للحكم فحسب. وفي واقع الأمر، إن انحباس العلماء في تعميق الايمان الديني بقضايا مقطوعة الصلة بالواقع المعاش، أوقف حركة الدين لصالح حركة الدولة التي كانت تحث الخطى نحو ترسيخ أركانها وهيمنتها الكاملة.

لقد تقلصت حدود إهتمامات علماء الوهابية الى درجة أنهم باتوا منغمسين بصورة شبه كاملة في الامتثال لتفسيرات منغلقة للنص الديني. إن واحدة من أمثلة الانهاك الشديد لمجهود العلماء تمثّل في الردود على بعض المعتقدات الدينية الخاصة والمتعارضة في تفسيرات النصوص المؤسسة لها مع حقائق علمية ثابتة. فقد صرف بعض علماء الوهابية جهداً كبيراً في (الرد على القائلين بكروية الارض)، وهو ما لا يصرف عشره على عملية الاصلاح الاجتماعي فضلاً عن الإصلاح السياسي. ففي مؤتمر الفضاء العالمي الذي إنعقد في الرياض في عام ١٩٩٠ وحضره أكثر من ٥٠ عالماً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وطاف فيه هؤلاء العلماء على كافة الكليات بجامعة الرياض وتحت اشراف قسم الفلك بالجامعة المذكورة وعقدت جلسة على هامش المؤتمر في قاعة ٢/٢٧ب وهي اكبر قاعة في جامعة الرياض، حيث تستوعب أكثر من ١٥ ألف شخص، وقد كان على رأس الجلسة رئيس دائرة الافتاء والدعوة والارشاد والمفتي العام السابق الشيخ عبدالعزيز بن باز، بهدف اثبات بطلان كروية الارض ودورانها وقد سئل الشيخ بن باز فأجاب بتكفير من يقول بكروية الارض وكان دليله أن الارض لايمكن ان تكون كروية لأن الانسان في اليابان اذا أشار من فوق الكرة الارضية الى الله وهناك انسان في دولة اخرى تقع تحت اليابان واشار الى الله يقع التناقض بين الاشارتين فكيف يصح أن يقال الله فوق وإستدل على ذلك بظاهر الآية (والارض بعد ذلك دحاها).

> تحوّلت الهيئة الى تمظهر للقوة الاكراهية للدولة والى شكل من اشكال التعصب الديني ولم تكن مؤسسة على الاقناع والاعتقاد الحر

وبطبيعة الحال، فإن تقلّص الهامش الديني للعلماء أفضى في نهاية الأمر الى تقلّص هامشهم السياسي أيضاً، إذ أن الانخراط في الشأن السياسي يتطلب أدوات ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي كانت لدى العلماء، وقد زاد في تهميشهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد لاسيما بعد اكتشاف النفط وتعقد الحياة الاجتماعية واتساع المؤسسات الرسمية وتضاعف حجم المسئوليات وهذا ما لايتناسب واهتمامات علماء المذهب، فقد كانوا غير قادرين على مواكبة التطورات المتسارعة، الى جانب عجزهم عن استنباط أحكام شرعية في القضايا المستحدثة.

في مقابل تلك الصورة السالبة لدور العلماء، الا أن ثمة مؤسسات أخرى ساهمت في تعضيد مكانة رجال الدين في الدولة السعودية، رغم أن الاخيرة أفادت من عمل هذه المؤسسات من أجل ضبط الامن وفرض النظام وفي الاخير استقرار السلطة.

ـ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يعتقد الماوردي (توفى ١٠٥٨م) وابن تيميه (توفى ١٣٢٨م) أن الالتزام بمبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في بنية الحكومة الاسلامية يشكل رادعاً شرعياً للحد من تغوّل الدولة وتنفذها في السلطتين التنفيذية والقضائية، الا ان التطبيق الوهابي لهذا المبدأ حقق أكبر انتصار للحكومة السعودية في ابتلاع السلطتين معاً.

وقد نشأت هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على يد الشيخ

عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ عام ١٩٠٣م بالرياض ثم توسعت لتشمل مناطق أخرى في نجد والاحساء وضمت الشيخ عمر بن حسان آل الشيخ والشيخ عبدالرحمن بن اسحق آل الشيخ والشيخ عبداللطيف آل الشيخ، وانتظمت في داخل الهيئة لجان تابعة للدولة وقد تولى حاكم الحجاز فيصل بن عبدالعزيز الملك فيما بعد ادارة الهيئة وكان بدوره مسؤولاً أمام أبيه الملك عبد العزيز وتتلخص مهمة هذه اللجان في ملاحقة المخالفين للتعاليم الوهابية وإدخال المشتبه بهم في سجون الدولة وانزال العقوبات بمن ثبت اختراقه للتشريعات المذهبية الوهابية.

وقد تكفل المطاوعه كطابور وهابي يشغل المراكز التابعة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق هدفين متداخلين في آن واحد: نشر المبادئ الوهابية عبر اخضاع المجتمع لعملية توجيه قسرية وإن تطلب ذلك إستخدام وسائل القوة، وثانياً: تعزيز النظام السياسي وتحقيق الولاء للنظام السعودي الحاكم وباختصار فان (المطاوعه) ربطوا شاءوا أم أبوا بين الولاء للسلطة وبين الولاء للدين الا أن الغلبة كانت في نهاية الامر لولاية السلطة التي استخدمت الولاء الديني كاداة للسيطرة والتسلط. لقد تحولت الهيئة الى إحدى تمظهرات القوة الاكراهية في الدولة، وإحدى اشكال التعصب الديني الذي يملي على الافراد طريقة صارمة ومحددة في الالتزام، حتى وإن لم تكن مؤسسة على الاقناع والاعتقاد الحر.

ومنذ أن وضع الفقيه المكي الشيخ محمد بهجت البيطار بطلب من قاضي القضاة التابع لابن سعود عبدالله البليهد، الشروحات على مبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يحدد مهام (المطاوعه) أصبح الخطاب الديني في الهيئة ذا مضمون سياسي مما أفقد الهيئة طابعها الارشادي، فقد نظر إنسان شبه الجزيرة العربية الى(المطاوعه) بوصفهم رجال دولة لا رجال دين بسبب الوسائل المتبعة في الهيئة، إضافة الى الاهتمامات الثانوية التي ركزّ عليها المنتسبون اليها في مراحل سابقة فيما يخص بعض الظواهر الاجتماعية كمنع التدخين، ومراقبة الاسواق، وملاحقة أصحاب الشعور الطويلة، وسوق الناس بالعصا الى المساجد، ودفع أتباع المذهب الوهابي للمداومة على صلاة الجماعة وهي إهتمامات في ظاهرها حسنة فيما لو أمكن تجريدها عن الملابسات الاخرى.. لقد تحولت هذه الاهتمامات الى مفردات كبيرة في المشروع السياسي السعودي، حيث استعاض الحكام السعوديون وسيلة الاقناع الحر بوسيلة القهر بعد أن جعلوا من المؤسسة الوهابية اداة سلطوية حققت غرض تثبيت النظام السياسي.

إن القهر الذي عانى منه المواطن في الالتزام بمثل تلك القوانين الدينية الصارمة إستتبعه العيش في سياق قهر آخر وهو القهر السياسي، فكانت معاناته من ملاحقات المطاوعه قد أفضت الى تضييق إطار حركته وحشره في نمط ضيق من التفكير في كيفية التخلص من رصد المطاوعه ما جعله غير قادر على رفع معاناته السياسية والارتقاء بتطلعه نحو أعلى الهرم السلطوي، ولذلك فإن تكسير الحاجز الديني كان ضرورياً من أجل تكسير الحاجز السياسي للارتباط الحميمي بينهما ولاستناد السلطة على ركيزة دينية مشرعنة.

ولأن الحكام السعوديين استرخصوا دور العلماء بعد استخدامهم كأداة للسيطرة فكان لابد أن يرّد الحيف الذي انزله العلماء في الشعب الى العلماء انفسهم، الذين قبلوا بالتحول الى الى وكلاء عن السلطة بما جعلهم رهناً نهائياً وتاماً لها ولأغراضها.. ولكن العلماء الذين استمرؤا خطايا السلطة الفادحة وجدوا أنفسهم في حوادث معينة في مواجهة معها، سيما حين قررت السلطة تجاوزهم بطريقة سافرة..



وهو ماحصل عملياً على سبيل المثال إبان أزمة الخليج الثانية، أي بعد إحتلال العراق للكويت في الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠م وقدوم القوات الاميركية بعد ثلاثة أيام من تاريخ الاحتلال مما أثار سخط الشعب بما في ذلك عدد من علماء الوهابية خاصة وأن من بين القوات الاميركية عشرة آلآف أمرأة مجندة كنّ يتجولن متبرجات في الاسواق والشوارع العامة بسياراتهن العسكرية، وهي ظاهرة غير مألوفة في شبه الجزيرة العربية، الامر الذي أثارسخط العلماء وفجّر غضباً مكبوتاً بداخلهم، وقد تسرب السخط الى المؤسسات الدينية الرسمية.

وكان من بين الساخطين العلماء العاملين في هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بما في ذلك رئيس الهيئة نفسه الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ (المفتي الحالي) الذي أفصح عن إستنكاره لظاهرة انتشار الجنود والمجنّدات في الشوارع العامة بما يمثل إستفزازاً لمشاعر المواطنين وبخاصة المجتمع الديني السلفي، فقام بتسيير المطاوعه والدوريات لملاحقة تلك المظاهر الا أن حظه قادهُ للفصل ومغادرة المنصب حيث صدر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠م أمر ملكي بتعيين الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد رئيساً عاماً لهيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمرتبة وزير.

ويعد تعيين السعيد الأول من نوعه في تاريخ الهيئة، حيث أن السعيد لا ينتمي تعليمياً الى المؤسسة الدينية السلفية فقد تلقى تعليمه الديني في الجامع الازهر، وهذا خلاف الرؤساء الماضين الذين تخرجوا من المؤسسة التعليمية الوهابية، وكان إختيار السعيد كونه أقل تشدداً ومقرّباً من دوائر السلطة.

يمكن القول بأن مناشط هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، كأحد أدوات التبليغ الديني وضبط النظام بقيت مورد جدل واسع، سيما في ظل تداخل السلطات والصلاحيات بينها وبين الاجهزة الامنية اضافة الى الانتهاكات الواسعة التي اقترفها رجال الهيئة في مجال الحقوق الفردية والحريات العامة، ولكنها في نهاية المطاف بقيت كأحد وسائل الضبط السياسي التي رفضت الدولة التخلي عنها بوصفها مكوّناً جوهرياً من مكونات الجسد الدولتي، وتبقى مع ذلك أحد تجسيدات العلاقة المصيرية بين الدين والدولة.

- مديرية البحوث الدينية والافتاء والدعوة والارشاد

تضطلع المديرية بمهام متعددة منها كتابة الابحاث عن الوهابية وتدريب الوعّاظ والمبلغين في حلقات دراسية منظّمة كما تتولى إرسال المبلغين الى خارج البلاد. وقد صدر عن المديرية مجموعة من الكتب والابحاث منها الاعمال الكاملة لمؤسس المذهب الشيخ ابن عبد الوهاب، وهكذا الكتب التي صنّفت عن آثاره، الى جانب طائفة كبيرة من الكتيبات الصغيرة منها: (إرشاد المسلمين في الرد على القبوريين) للشيخ حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر وكتاب (حكم شرب الدخان) لعبدالرحمن بن ناصر السعدي وكتاب (هل المسلم ملتزم باتباع مذهب معين من المذاهب الاربعة؟) لمحمد سلطان المعصومي المكي اضافة الى منشورات دينية تقوم المديرية بتوزيعها في الداخل والخارج وتتضمن ردوداً على فرق وملل من المسلمين أو في الرد على

انتقادات حول ممارسات محلية ذات طبيعة دينية مثل حقوق الانسان وحقوق المرأة والعقوبات الاسلامية والتشريعات الدينية.

وتتولى المديرية أيضاً مهمة اصدار الفتاوى بشأن القضايا والموضوعات الواردة من قبل الملك والمؤسسات الحكومية أو من المجتمع الديني السلفي. وهناك مجلس أعلى للافتاء منبثق عن المديرية يتم تعيين أعضائه بقرار من الملك رقم ١١٣٧/١ الصادر في عام ١٩٧١ ويحدد القرار أسماء خمسة عشر عالماً من أعضاء المديرية ويقوم هؤلاء باصدار الفتاوى المتعلقة بالشئون الداخلية والخارجية، ويخضع أعضاء المجلس تحت ضغط الامراء حيث تصدر فتاوى في أحيان بما يخدم سياسة الدولة .

وتلعب وزارة الداخلية دوراً رئيسياً في توجيه آليات الافتاء في المجلس وفي إصدار الفتاوى التي تضفي شرعية على قرارات الوزارة دون اطلاع تام وكامل على ملابسات القضايا المرفوعة الى المجلس كأحكام الاعدام التي طالت العديد من المواطنين وبعض مواطني الدول الاخرى تحت طائل (الفساد في الارض).

الديموغاجية الدينية في السياسة

كتب فاسيليف (إن تعمق المشاعر الدينية في الاقطار الاسلامية يضفي صبغة اسلامية على الكثير من النزاعات الاجتماعية والسياسية الجارية فيها ولذلك تزداد في العالم الاسلامي أهمية العربية السعودية بادارة الحرمين).

ثمة افتتان شديد لدى العائلة المالكة باسباغ مسحة دينية على اللهجة السياسية، وفي الخطابات والتصريحات الرسمية، وقد عكف رجالات الدولة على الإفراط في استعمال المفردات الدينية عبر وسائل الاعلام، وقد يفسّر ذلك طريقة توظيف الدين في الممارسة السياسية، وإن كان واقع الحياة الخاصة يتناقض تماماً مع ذلك كله. فهذا أحد المطلعين على اسرار الاسرة وأحد صناعها ينقل صورة متناقضة مع المظهر الخارجي لتلك الاسرة، يقول فيليبي الجاسوس المزدوج (إن محظورات النظام الوهابي القديم سقطت الواحد بعد الآخر أولاً خلسة وحياءً، وبعد حين بقدر أكبر من الجرأة، فبإسم الهيئة العسكرية أخذت الروائع الموسيقية التي طالما حُضرت، تصدح الآن علناً في باحة القصر.. ثم إن العروض السينمائية الممنوعة لم تلبث أن تراجعت بمشاهدها المغرية الى خبايا العشرات من قصور الامراء..).

إن إملاءات السياسة تفرض حين تستعير مشروعيتها من الدين تخلق إزدواجية ذات طبيعة متناقضة تماماً، بما يجعل البون الشاسع بينهما غير قابل للتصديق، فصورة الملك أو الأمير الذي يلهج بأذكار دينية في العلن غير تلك الصورة التي يكون عليها في الخلوة والجلسات المغلقة، فقد نقل عن الملك فهد أنه كان يستعمل أقذع الالفاظ في جلساته الخاصة، ولكنه يجتهد في ترديد بعض الايات القرآنية والاحاديث النبوية في اللقاءات العلنية. فالملك وأفراد قبيلته هم حماة الاسلام وخدّام الحرمين ودعاة في سبيل الله وهذا ما تفيض به خطاباتهم وتصريحاتهم، ففي رد على سؤال الصحفيين الاميركيين عام ١٩٧٠م عن صحة نبأ انتشار حملة اعتقالات واسعة في البلاد اجاب الامير فهد ـ الملك فيما بعد ـ قائلاً (انهم فئة ضالة ونريد أن نعيدها وهي وسيلة معتمدة لدى النظام السعودي في كافة الاحوال).

ولاشك أن الثروة النفطية التي تم توظيف جزء منها للترويج للرسالة الدينية للدولة السعودية قد ساهمت في ترسيخ البعد الديني للدولة. لقد حكمت العائلة المالكة بالدين قلوب المسلمين وحكمت بالمال ألسنتهم فهما عنصران متكاملان متعاضدان وأن أي خلل في احدهما يضر بالعنصر الآخر.

وكان الخاسر الاكبر في هذا المشروع هم العلماء الذين افترستهم الدولة وجعلت منهما طعماً تصطاد به ولاءات المسلمين في الداخل والخارج وتخدع به السذج والبسطاء وكانت خيبة أمل هؤلاء العلماء حينما استبعدتهم الاسرة المالكة من المراكز الحكومية خلافاً للتحالف الاستراتيجي السعودي الوهابي وفضلاً عن افتقار كثير من هؤلاء العلماء القدرة على ادارة المؤسسات المدنية الحديثة مما دفع الحكومة السعودية الى تهميش دور هؤلاء العلماء واستثمارهم كقوة إسناد للسلطة وليس نداً لها تتقاسم معه السلطة كما كان يتصور الوهابيون. يقول أيمن الياسيني (إن العلماء ألحقوا بادارة الدولة فأصبحت قوانين الدولة تنظم نشاطات العلماء. والدولة بحكم تفرّدها بالسلطة وبالموارد واضطرارها الى صيانة استقلالها، لاتسمح بوجود سلطة دينية مستقلة أخرى ربما نافستها في كسب ولاء المواطنين. وعلى ذلك وسعت الدولة سلطاتها ليشمل القطاع الديني).

وكان خضوع العلماء تحت وطأة التسلط السياسي قد جعل التفسيرات الدينية موجهة بما يخدم الممارسات السياسية للسلطة الحاكمة كما حصل في تجارب الحكم السابقة. يقول حليم بركات (ان العلماء شكلّوا طبقة وخضعوا للحاكم في غالبية الحالات وفسرّوا النصوص الدينية من منظور الطبقات الحاكمة..بسبب اقوال نشرّها بعض العلماء مثل الماوردي وابن تيميه على ان الخليفة او السلطان هو "حكم الله في بلاده وظله الممدود على عباده" و "إمام عادل خيرمن مطر وابل، وإمام غشوم خير من فتنة تدوم" و "طاعة الائمة من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله" و "اذا كان الامام عادلاً فله الاجر وعليك الشكر واذا كان الامام جائراً فله الوزر وعليك الصبر").

تكسير الحاجز الديني كان ضرورياً من أجل تكسير الحاجز السياسي للارتباط الحميمي بينهما ولاستناد السلطة على ركيزة دينية مشرعنة

لقد نجحت السلطة السياسية في إحتواء تأثيرات العلماء وإخضاعهم بطريقة مذهلة بحيث وجد العلماء أنفسهم في اتون الصراعات السياسية داخل الاسرة المالكة وبين الاخيرة والاطراف الاخرى وكان على العلماء أن يمدّوا السلطة بفتاوى لتبرير اجراءاتها.. ففي حربه مع اشراف الحجاز، قام ابن سعود بتحريك العلماء وأثار فيهم الحمية الدينية بهدف اصدار الفتاوي الرامية الى التعبئة العسكرية العامة في صفوف الناس بقيادة ابن سعود، من أجل شن حرب مقدسة يكون الرابح الأول فيها هو الحاكم فيما يتساقط الآف الأبرياء ضحايا في حرب يسوّغ لها العلماء لصالح الأمراء!! والحال نفسه تكرر في الصراع الداخلي في الأسرة المالكة في قصة إقالة الملك سعود بن عبدالعزيز والتي نفذها امراء البيت السعودي (فيصل واخوته) وحتى تكون الاقالة نافذة ومشروعة طلبوا من العلماء إصدار فتوى تأييدية فتم ذلك في تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٦٤م ـ ١/رجب/١٣٨٤هـ.

وفي واقع الامر أن حركة العلماء جمدت عند هذا الاطار الذي استفاد منه الحكام السعوديون، وكان قبول العلماء بهذا الاطار فرض عليهم الخضوع للعبة السياسية بكافة أشكالها، وان تطلب اتخاذ مواقف متناقضة واصدار فتاوى دينية تنطوي على مخالفات صريحة مع مقاصد الشريعة الاسلامية وروح التسامح الديني الذي جاءت به النصوص الاسلامية.

الصحافة السعودية بين السير للأمام أو النكوص

جمال خاشقجي

أجمل عبارة قرأتها في مستهل مقالة، كانت للكاتب الاستاذ جميل فارسي عندما علق على زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الشهيرة الى حي فقير في الرياض قبل عدة أعوام، فكتب الفارسي في صحيفة المدينة الغراء مخاطبا الملك يحفظه الله والذي كان حينها وليا للعهد بما معناه (عندما أحنيت رأسك لتدخل من الباب الصغير لبيت ذلك الفقير البائس المتواضع رفعت رأس كل سعودي).

كان الكاتب يتحدث عن صورة نشرت في صباح اليوم التالي في معظم الصحف السعودية لسمو ولي العهد انذاك وهو يحني رأسه ليدخل من باب منخفض لبيت مواطن سعودي معدم، فكانت صورة اكثر من معبرة، وابلغ من ألف مقالة واكثر اقناعا من أي بحث علمي عن حالة الفقر في المملكة، لقد وضع يومها خادم الحرمين بكل شجاعة تلك الحالة تحت الف ضوء وضوء، كان بإمكانه حفظه الله أن يطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية دراسة للتحقق من حالة الفقر، وأعداد الفقراء ومستوى دخولهم وأسباب فقرهم، وهناك بالتأكيد عشرات الدراسات، لتنشر في الصحف ووسائل الاعلام.

ولكن كانت زيارته شخصيا ضرورية، لاحداث الوقع الاعلامي المطلوب، فاصطحب معه كاميرات التلفزيون ومصوري الصحف، لا للشهرة او الدعاية فهو اكبر من ذلك ولكن كي يبلغ رسالة الى كل وزير ومسؤول ومواطن ان بيننا نحن السعوديين المشهورين بثروتنا النفطية، وعمائرنا الفارهة، وشوارعنا الفسيحة، وبنوكنا القوية، وصناعتنا المنتشرة، فقراء بائسين لا يشتركون معنا في رغد العيش او حتى في الحد الادنى من العيش الكريم، وانه كولي امر على هذه البلاد لا يستحي من الحق، ولا يستنكف ان يقول ان من بين رعاياي فقراء معدمين، ولو لم يحصل ذلك الحدث الاعلامي، لظللنا حتى اليوم غافلين عن المشكلة، نتفاعل معها باستحياء وكحالات منفردة وليس كحالة منتشرة في اكثر من مدينة وقرية.

بعد تلك الزيارة الشهيرة والتي جرت منذ عدة أعوام، تحركت اكثر من وزارة وهيئة حكومية كل تبادر الى فعل ما لمساعدة الفقراء، البلديات باتت تدرس تطوير الاحياء الفقيرة، وزارة العمل وضعت ابناء الفقراء على خارطة مشاريع التوظيف، امراء المناطق اهتموا بمشاريع مساكن الفقراء، رجال الاعمال ساهموا ايضا في مشاريع مماثلة، حتى الجمعيات الاغاثية التي وصل خيرها الى افغانستان وتشاد وغاب عن احياء تبعد عنها خطوات انتبهت الى خطئها فوجهت قدراً اكبر من خيرها للأقربين الذين هم اولى بالمعروف، ولكن الأهم الذي تحقق من وراء تلك الجولة التاريخية هو الاعتراف بحجم المشكلة وأنها في اعلى سلم اوليات ولي الامر، والحق ان البطل الثاني الذي كان له الفضل في تحقيق الهدف الذي اراده خادم الحرمين الشريفين من وراء جولته تلك هو الاعلام السعودي الذي غطى الزيارة بالتفصيل، ثم توسع في الحديث بالكلمة والصورة عن حالة الفقر في المملكة.

من المفارقات انه قبيل تلك الزيارة بأسبوعين فقط اجتمع مسؤول اعلامي بالقيادات الاعلامية في البلاد وعتب عليهم اكثارهم من نشر قصص الفقراء وأصحاب الحاجات في صحفهم، قائلا ان مثل هذه المواضيع تؤثر على سمعة البلاد سياسيا واقتصاديا، بالطبع قطعت جهينة قول كل خطيب بعد تلك الجولة التاريخية التي القت بملف الفقر على مكتب ذلك المسؤول وكل مسؤول، وتحول ثني الصحفيين عن الاهتمام بالفقر الى حثهم لجعل الموضوع في اعلى سلم اولياتهم.

موقف ذلك المسؤول يشبه الموقف التقليدي الموروث الذي يقول اليوم، انه كان حريا بصحيفة الوطن التي نشرت الاسبوع الماضي موضوعا مثيرا مصورا، أثار ضجة لم تنته بعد، كشفت فيه عن تردي الاوضاع في مستشفى الصحة النفسية في الطائف، ما احرج بالتأكيد الجميع من وزير الصحة الى اصغر موظف في المستشفى، ان لو لم تنشر الموضوع فحملت معلوماتها وصورها فوضعتها في مظروف مغلق، ثم يطلب محررها موعدا مع معالي وزير الصحة او محافظ الطائف ليطلعه على ما نمى الى علمه، ولكنها لو فعلت ذلك لخرجت عن اختصاصها، وتحولت الصحافة الى هيئة رقابة وتحقيق او مباحث ادارية وهنا تداخل لا يصح للسلطات سيفسد اكثر مما يصلح.

الذي فعلته (الوطن) بنشرها للموضوع هو الشيء الصحيح، وفي الغالب لم تفعل ذلك إلا بعدما تأكدت من صحة ما لديها من معلومات ووثائق وصور، وإن لم تفعل تكون قد شهرت وأخطأت وحري بها أن تحاسب، علماً إن كبار المسؤولين السعوديين باتوا يشجعون الصحافة على النقد البناء طالما أنه يقوم على الحقائق، بعيد عن المبالغة، ولا يمس هيبة الدولة ومصالحها العليا أو يضر بعلاقاتها الخارجية.

إن الأخطاء موجودة في كل بلد، وفي كل وزارة، ومن لا يعمل لا يخطيء، وهي تنتظر من يكتشفها كي تعالج وتقوم، لا من يخفيها ويلفلفها في مظروف يسر به خفية لمعالي الوزير أوسعادة المدير بكل ما يحمل ذلك من احتمالات المحاباة والأغراض الخاصة والتعدي على صلاحية جهات التحقيق والتحري المعنية أصلاً.



إن هذا التحقيق الجريء الذي نشرته صحيفة الوطن لشهادة وسام للصحافة السعودية، وبضله ستستعيد الصحافة بعضاً من دورها المفترض كسلطة رابعة، المهم الآن أن ترفع الصحف السعودية من مستوى أدائها وتجيد فن التحري والتحقق فيما تنشره حتى تحمي نفسها ومراسليها ومحرريها من الوقوع في خطأ التعجل وعدم استكمال الحقائق، والتأكد من المعلومة من أكثر من مصدر قبل نشرها فإذا أرادت الصحف أن تتربص خيراً بالإدارات الحكومية تراقبهم وتحاسبهم وتكشف أخطاءهم، فإن نفس الإدارات ستتربص بالصحف تنتظر منها خطأ تقع فيه بنشر موضوع يفتقر إلى مصادر قوية أو موثوقة، أو تشويه المصلحة الخاصة، والأفضل أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة مهنية متكاملة وألا يتوقع أحد أنها ستخلو من احتكاكات واتهامات متبادلة بين آونة وأخرى.

سيتم بالتأكيد علاج الخطأ في مستشفى الأمراض النفسية، ويحاسب المقصر، ولكن لابد أيضاً من شكر صاحب الفضل الذي يجب أن يقال له (رحم الله امرءا أهدى إلي عيوبي)، وإن كانت النفوس غاضبة على الصحافة ولسانها الطويل فلا داعي للشكر واتركوها تمضي فإنها مأمورة، إنها مرآة المسؤول وأداته في نشر ثقافة الإصلاح والتطوير.

صحيفة (الوطن) الكويتية - ٥ / ١٠ / ٢٠٠٥م

قراءة في كتاب (الشعر في مكة المكرمة والمدينة المنورة)

واقع الحجاز في مرآة الشعر

١

الاحوال السياسية والاجتماعية والثقافية

يظل الحجاز بتراثه الاسلامي والتاريخي وأحواله الثقافية والادبية موضع إهتمام الدارسين قديماً وحديثاً، كما يظل مادة بحث ثرية لما يضمه سجّل الحجاز من معلومات على درجة كبيرة من الاهمية تسهّل على الباحثين قراءة واقع الحجاز في جوانبه المختلفة التاريخية والاجتماعية والثقافية والادبية. ولعل المتأمل في الجانب الادبي يدرك بأن الحجاز كان قديماً وحديثاً مركزاً أدبياً رفيعاً فمنه خرج فطاحل الشعر والادب على مر العصور، سواء في الجاهلية او في الاسلام وحتى اليوم.

وإذا كانت الدراسات التاريخية والاجتماعية والثقافية قد أولت أهتماماً خاصاً بالعصور القديمة، فهناك من سلّط الضوء على الادب في القرن الحادي عشر الهجري وكذا العصر الحديث، فظهرت دراسة الدكتور عائض الردادي بعنوان (الشعر الحجازي في القرن الحادي عشر الهجري) ودراسة الاستاذ عبد الرحيم أبو بكر (الشعر في الحجاز في العصر الحديث بين أعوام ١٩١٦ - ١٩٤٨) وكذلك كتاب الاستاذ الدكتور إبراهيم بن فوزان الفوزان (الأدب الحجازي الحديث بين التقليد والتجديد).

غير أن الدكتور مجدي بن محمد الخواجي وجد فترة زمنية مشرقة في الادب الحجازي كانت جديرة بالاهتمام الخاص، وهي القرنين السابع والثامن الهجريين وهي حسب قوله (من الفترات المنسية في أدب الجزيرة العربية بصفة عامة، وبيئة الحجاز بصفة خاصة). وقد عثر الدكتور الخواجي في جمع المادة الادبية والشعرية المتفرّقة لكتابه في بطون بعض المصادر، والتي من خلالها إستطاع الكشف عن موضوعات الشعر كما تفصح عن أحداث تاريخية وتجارب حياتية عاشها الشعراء في هذين القرنين، اللذين يكتظان بأسماء شعراء كُثر عاشوا في مكة والمدينة.

كتاب (الشعر في مكة المكرمة والمدينة المنورة في القرنين السابع والثامن الهجريين) هو المطبوعة المائة والثامنة والثلاثون من إصدارات نادي مكة الثقافي الأدبي لهذا العام ١٤٢٦ - ٢٠٠٥، ويأتي بمناسبة الاحتفال بإختيار مكة المكرمة عاصمة للثقافة الاسلامية. يمثل الكتاب إضافة جديدة في تأريخ الحركة الادبية والشعرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث يرصد فيه الحركة الشعرية في القرنين السابع والثامن الهجريين، ويتعرف من خلال دراسة هذه الحركة على شعرائها، ممن عاشوا في هذين القرنين أو قضوا جلّ أعمارهم فيها.

في مستهل الكتاب المؤلف من مجلّدين يقدّم الدكتور الخواجي لمحة موجزة عن الحياة في مكة المكرمة والمدينة المنورة في القرنين السابع والثامن الهجريين من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية بهدف رسم صورة عامة عن أنماط تلك الحياة المتنوعة التي تأثر بها الشعراء وانعكست على كتاباتهم للشعر وأثرت طاقتهم الابداعية.

الحياة السياسية

يرى الكاتب بأن مكة المكرمة والمدينة المنورة شهدتا خلال القرن السابع والثامن الهجرية أحداثاً سياسية مضطربة نتيجة الصراعات الداخلية التي دارت بين أسر الاشراف الحاكمة في هاتين المدينتين المقدستين الى جانب التنافس الخارجي.

في نهاية القرن السادس الهجري تولّت أسرة الشريف قتادة بن إدريس زعيم أسرة الحسنيين زمام السلطة في مكة المكرمة بعد تغلّبه على بني عمه من أسرة الهاشميين، ثم مالبث أن تفجر الصراع الداخلي واشتد التنافس الخارجي حيث ظلت مكة المكرمة ساحة تنافس بين أفراد الاشراف الحسنيين ولم تهدأ الا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري بعد أن تمكن الشريف أبو نمي محمد بن حسن بن علي في سنة ٦٥٢هـ من السيطرة على مكة والاستقلال بإمارتها. ثم نشب الخلاف بين أبي نمي وعمه إدريس على الزعامة مما شجع دولة المماليك على التدخل لفض النزاع وقامت بفرض بعض التغييرات التي سهّلت سيطرتها على مكة وذلك في سنة ٦٦٧هـ. ولكن السيطرة المملوكية لم تدم طويلاً حيث إستعان الشريف أبو نمي بالدولة الرسولية في اليمن وطرد نائب السلطان المملوكي من مكة المكرمة وقد أغضب ذلك المماليك الذين ألزموا الشريف أبا نمي بالخضوع لسلطان المماليك والامتثال لأوامر الظاهر بيبرس، ولكن ابا نمي رفض الولاء لدولة المماليك وفضّل الدولة الرسولية. وفي سنة ٧٠١هـ توفي الشريف أبو نمي وضعفت سلطة الاشراف الحسنيين على مكة بسبب الخلافات الحادة داخل الاشراف الحسنيين بالرغم من المحاولات الرامية لتسوية الخلافات الى أن نجح الشريف عجلان في توطيد الامن منذ توليه إمارة مكة سنة ٧٦١هـ حيث ساد الهدوء والاستقرار حتى أن تنازل عن الامارة لإبنه أحمد في سنة ٧٧٤هـ. وقد شهد العقد الاخير من القرن الثامن الهجري صراعات ومنازعات حول الامارة من قبل الاشراف الحسنيين، والتي عكست نفسها على كتابة الشعر وموضوعاته في مكة المكرمة.

وقد ترتسم صورة مشابهة للصراعات والاضطرابات السياسية المتعددة في المدينة المنورة في هذين القرنين. فقد حكم الاشراف الحسينيون من أسرة بني مهنا المدينة المنورة حيث تولى الامارة الشريف القاسم بن مهنا في أخريات القرن السادس الهجري، ثم تعاقب عليها أبناؤه وأفراد أسرته، ولم يكن أمراء المدينة على وفاق مع الحسنيين من أمراء مكة، حيث إحتدمت الفتنة بينهم في مطلع القرن السابع الهجري، أي مع تولي سالم بن قاسم بن مهنا الحسيني إمارة المدينة المنورة، وقد دخل الأخير في صراع مع أمير مكة الشريف قتادة بن إدريس ثم تفاقم الصراع في مرحلة لاحقة.

وكما هو شأن الأسرة الحسنية في مكة المكرمة، فقد إحتدم الخلاف على السلطة بين أشراف المدينة المنورة أواخر القرن الثامن الهجري. وقد شهدت المدينة إثر تلك الصراعات تدهوراً أمنياً وسياسياً خلال القرنين السابع والثامن للهجرة، فما أن يتولى الامارة شخص حتى يتم عزله أو الاطاحة به من قبل منافسيه أو حساده مما يحدث فوضى داخلية ويهيء للدولة الخارجية فرص التدخل مثلما تم للدولة المملوكية التي فرضت سلطانها على شؤون المدينتين إبان هذه الفترة.

الحياة الاجتماعية

تنوعت طبقات المجتمع في مكة المكرمة فهناك الطبقة الحاكمة من الأشراف وهم الأمراء

كتاب

الحسنيون من أحفاد الشريف قتادة بن أدريس، وهناك فئة القواد وهم أتباع الأشراف من أمراء مكة ومواليهم مثل القواد العمرة والحميضات وغيرهم وقد لعب هؤلاء دوراً رئيسياً في ضبط الاوضاع الداخلية خلال فترة النزاعات داخل الاسرة، وقد مثّلت قوة مرجحة في الصراع وكان الامراء بحاجة الى دعم هذه الفئة ومساندتها. ويشكل الأمراء والقواد النخبة العليا في المجتمع المكي. أما الطبقة الثالثة فتتمثل في بقية عناصر المجتمع من العلماء والقضاة وأصحاب المهن والمجاورين ممن قصد مكة من أنحاء العالم للمجاورة والاقامة وكذا الرقيق والخدم ونحوهم.

وكان للمرأة المكية وضع متميز، فإلى جانب مساهماتها الانسانية التي تضطلع بها في المجتمع، فقد كانت مشاركة فاعلة في الحياة العلمية الى جانب أعمال الخير التي تقوم بها ومساعدة المحتاجين والاسهام الفعلي في النواحي التعليمية وتولي بعض المناصب كالنظارة على الأوقاف وإدارتها، ومشيخة بعض الاربطة، ويذكر في هذا الصدد زينب بنت محمد العقيلي، فقد كانت عالمة وناظرة على بعض الأوقاف، وكذا فاطمة بنت أبي بكر القسطلاني التي حدّثت وأجازت مجموعة من العيان وغيرهن.

أما على مستوى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المكي، فقد نقل المؤلف عن كتّاب الرحلات الحجازية في القرنين السابع والثامن الهجريين أن من عادات المكيين إكرام الضيوف والاحتفاء بهم والعناية بالحجاج وحسن إستقبالهم وتقديم المساعدة لهم وإرشادهم الى طرق المناسك. ومنها أيضاً إهتمام المكيين باللباس وتأنقهم فيه، فملابسهم ناصعة البياض وكذا عنايتهم بالمأكل والمشرب، واستعمالهم للكحل والطيب والسواك. أما نساء مكة فأكثرهن فائقات الحسن، بارعات الجمال، يشتهرن بالصلاح والعفاف ويقصدن البيت الحرام فيه والصلاة وبخاصة كل ليلة جمعة، مع حبهن الشديد للطيب لدرجة إستبداله بالقوت والطعام. ومن عادات المكيين أنهم لا يأكلون في اليوم إلا مرة واحدة بعد العصر، ويأكلون التمر في سائر النهار، وللمكيين إحتفالاتهم الدينية عند استهلال الشهور ولاسيما رمضان وذي الحجة وغيرهما حيث تدق الطبول وتوقد المشاعل في المسجد الحرام.

أما في المدينة المنورة فتنوعت التركيبة السكانية من طبقة الأشراف بني مهنا الحسينيين وهم أمراء المدينة وقد سكنوها وما حولها. ومن الانصار الذين هم أهل المدينة الاصليون من الأوس والخزرج وقد تفرقت مجموعة منهم في الاقطار الاسلامية وبقيت منهم أسر لها مكانتها كالبكريين والعمريين، وهم جماعة كثيرة لهم شوكة وحرفة وحكمة نافذة، وكانوا أهل حشمة وخيل وعبيد وأتباع



ولهم بالمدينة أملاك عظيمة، ثم فئة المجاورين سواء أكانوا علماء، أم طلبة علم ثم غيرهم من أصحاب الحرف والمهن المختلفة. وأخيراً الفئة التي تشرف على صيانة الحرم والحجرة الشريفة وهم من أجناس مختلفة.

أما عن عادات أهل المدينة المنورة فقد أشتهر عنهم إحتفاؤهم بالحجيج واستقبالهم الجميل لزوار المدينة مهنئين إياهم بالقدوم

الى جانب المساهمات الاجتماعية والعلمية للمرأة المكية فقد تولت النظارة على الاوقاف، وأدارت بعض الأربطة

المبارك الى مسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم. ولأهل المدينة عادات وتقاليد في الزفاف والوفاة والولادة، فمن عاداتهم في مواليدهم أن الطفل إذا مضى عليه أربعون يوماً غسّلوه ونظّفوه وألبسوه ملابس بيضاء جميلة ثم إنطلقوا به الى الحرم الشريف للدعاء له بالخير والصلاح، ثم يسلّم لأمه فتأخذه فرحة باشة. ومن عاداتهم في شهر رمضان المبارك أنهم يتناولون إفطاراً خفيفاً عند المغرب في المسجد النبوي فقراء وأغنياء، ثم ينصرفون بعد صلاة المغرب ليفطروا الافطار الثاني، ثم يعودون لصلاة العشاء والتروايح.

الحياة الثقافية

بعد فترة ركود وضعف امدو حوالي ثلاثة قرون من الرابع الى السادس الهجري، فقد نشطت الحياة الثقافية في مكة المكرمة في القرنين السابع والثامن الهجريين. وقد ساهمت عوامل عديدة في النهوض بالحياة الثقافية ومن إبرزها تشجيع الأمراء من الاشراف الحسنيين وعنايتهم بنشر العلماء وتشجيع العلماء، حيث انعقدت مجالس العلم لكبار العلماء تجلت فيها روح البحث العلمي. وقد ساعد بعضهم في إنشاء المدارس كعجلان بن رميثة الذي أنشأ مدرسة في الجانب الشمالي من المسجد الحرام وقام على رعايتها، وكان حريصاً على حضور مجالس العلم ومجالسة العلماء، وقد أوصى بأن يدفن مع فقهاء السنة.

وقد حظي العلماء برعاية الأمراء، فكان الامير حسن بن عجلان يكرم العلماء ويجالسهم وكان هو نفسه حريصاً على التعلم في أيام شبابه. وما يجدر ذكره أن للماليك شأناً بارزاً في تطور الحركة العلمية والثقافية في مكة ونشاط بيّن في تشجيعها والنهوض بها حيث فتحوا المدارس والكتاتيب وأقاموا الاربطة وقرروا دروساً علمية، كما أوقفوا على المدارس ونحوها أوقافاً كافية. وقد ساهم سلاطين بني رسول في اليمن أيضاً في اقامة بعض المنشآت والمعاهد العلمية في مكة المكرمة بل كانت عنايتهم بالمدارس في الحجاز تفوق عناية المماليك وأمراء الحجاز أنفسهم كما يظهر في عدد المدارس التي أقاموها في الحجاز.

وكان للمرأة الحجازية مساهمات جليلة في الحركة العلمية وتطورها في القرنين السابع

والثامن الهجريين، وقد زخرت كب التراجم بأسماء عديدة من النساء العالمات وأشادت بنشاطهن العلمي، ويلاحظ أن معظمهن كن يعتنين بعلم الحديث منهن على سبيل المثال خديجة بنت علي بن أبي بكر الطبري الذي عرف عنها إهتمامها بعلم الحديث وقد روت بالاجازة عن جماعة من الشيوخ، وحدّثت واشتهر علمها وفضلها.

وتعد العلوم الشرعية أكثر إزدهاراً من غيرها في مكة خلال هذه الفترة إذ برز فيها مجموعة من العلماء الذين أسهموا في التدريس والتأليف في شتى أنواع تلك العلوم وكان ذلك بتشجيع أمراء الحجاز وكذا سلاطين المماليك وغيرهم وقد لمعت أسماء عدد من العلماء ممن تخصصوا في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والمنطق وعلم الكلام وسواها، ففي علوم القرآن نجد: أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري وله مصنفات متعددة في علوم القرآن والقراءات (كالكافي) في غريب القرآن و(كتاب القراء)، وفي علم التفسير برزت أسماء عديدة منها: قطب الدين محمد بن أحمد القسطلاني وله كتاب (تفسير آيات من القرآن الكريم) ومحمد بن عبد الله السلمي وله (التفسير الكبير).

أما في الحديث فقد اشتهر محمد بن يوسف الأزدي المعروف بإبن مسدى، وله كتب عدة منها (الأربعون المختارة في فضل الحج والزيارة)، وكذا عبد الصمد بن عبد الوهاب الدمشقي وله (أحاديث عيد الفطر) و(جزء فيه أحاديث السفر).

وتعددت كتب الفقه في هذا العصر وبرع في ذلك مجموعة من الفقهاء على المذاهب الاربعة غير أن أغلبهم كانوا من الشافعية ومنهم الفقيه سليمان بن خليل العسقلاني وله كتاب في المناسك وأحمد بن موسى بن علي المكي المعروف بإبن الوكيل الشافعي وله (مختصر المهمات) وغيرهم.

الى جانب ذلك فهناك علوم اللغة والنحو، وامتد اهتمام العلماء الى الأدب والشعر من مثل محب الدين الطبري الذي ألّف (القبس الأسنى في كشف غريب المعنى) و(الدرة الثمينة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم) وله ديوان شعر وعبد الله بن أسعد اليافعي وابراهيم ابن عبد الله القيراطي ونحوهم.

وفي المدينة المنورة أخذت النهضة الثقافية شكلها المتميز في تزايد حلقات العلم مع أنها لم تكن لتضاهي ما كانت عليه مكة المكرمة. وقد اشتهر في المدينة في هذين القرنين ما يعرف بالكتّاب التي يلتحق بها الأبناء منذ الصغر، وهي تمثل مرحلة يتهيأ فيها الصبي للانضمام الى الحلقات في المسجد النبوي أو الرباط أو المدرسة ونحوها، وكان سبب نشوئها الرغبة في تعليم الايتام، ولذا أقبل أهل الخير على إقامتها وحبس الاوقاف عليها وسمي بعضها مكاتب السبيل أو مكاتب الايتام.

أما حلقات العلم في المسجد النبوي فكانت مزدهرة جداً مكتظة بالعلماء ودروس العلم المختلفة ولها إسهام كبير في نشاط الحركة العلمية بوصفها أهم مظهر للحياة الثقافية آنذاك، وقد وصفها ابن فرحون في (نصيحة المشاور) بقوله (وكان للحرم الشريف أبهة عظيمة ومنظر بهي، كنت إذا دخلت المسجد الشريف وجدت الروضة المشرفة قد غصّت بالمشايخ المعتبرين) وذكر الرحالة ابن رشيد بأنه تلقى العلم على يد إثنين من أصحاب تلك الحلقات خلال هذه الفترة، وكان بعضهم يواصل تعليم طلابه في منزله الى الليل كدليل على الاهتمام بالعلم ويعكس جانب الحرص على التدريس والرغبة في التوسع فيه.

وقد كان للمدارس مشاركة فعالة في الحياة الثقافية والعلمية في المدينة المنورة كما ظهر ذلك بجلاء في المدرسة الشهابية التي أسسها الملك المظفر الأيوبي شهاب الدين غازي وأوقفها على المذاهب الاربعة ورصد لها أوقافاً كثيرة متفرقة، وهكذا المدرسة الشيرازي وكان مؤسسها من اهل شيراز وقد أشرف عليها الشيخ ابراهيم العريان وقد أقام بها مدة خمسين سنة وقام بترميمها وعمارتها كما اشترى نخلاً وأوقفه عليها، والمدرسة الجوبانية نسبة الى جوبان بن تدوان وقد أسسها سنة ٧٢٤هـ وغيرها من المدارس.

وقد تبين من أحوال بعض تلك المدارس أنها (إما أن تكون أربطة سابقة أو منازل هدم وأعيد بناؤها في موضعها ليتناسب وأغراض المدرسة، وتقع أغلب تلك المدارس بجوار المسجد

> **شهد الحجاز في القرنين السابع والثامن نهضة ثقافية وعلمية تجسّدت في كثرة المدارس والأربطة ومجالس العلماء المتنوعة**

النبوي، وربما تتكون في الغالب من طابقين يسكن الاعلى منها الطلبة، والأسفل المدرسون والمسؤولون عنها، ويكون في المدرسة في العادة قاعة كبيرة أو قاعتان كما هو الحال في المدرسة الشهابية وذلك في الطابق الأسفل، وتخصص القاعة الكبيرة لإلقاء الدروس فضلاً عن بعض المرافق الأخرى كالخلاوي وصهاريج المياه).

وقد برزت في غضون هذه الفترة أسرة كثيرة عرفت بالعلم والحرص عليه، وظهر عدد كبير من العلماء إشتغلوا بعلوم الشريعة واللغة ونحوها مثل الشيخ عبد العزيز بن زكنون التونسي وكان عالماً فاضلاً في علم القراءات، وأبي عبد الله محمد بن غصن القصري الأنصاري، وكان متبحّراً بالقراءات، ومن علماء القراءات أيضاً محمد بن صالح بن إسماعيل الكناني المدني.

وفي علم الحديث إشتهر عبد الله بن محمد بن أبي القاسم فرحون وله فيه مؤلفات منها كتاب (الدر المخلص من التقصي الملخص) وقد شرحه بكتاب آخر سمّاه (كشف الغطاء في شرح مختصر الموطأ) وله كتاب (كفاية الطلاب في شرح مختصر الجلاب)، وكذا أخوه علي بن محمد بن أبي القاسم فرحون وله كتاب (شرح حديث أم زرع)، والشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الامين الأقشهري، وقد أثنى عليه مجموعة من العلماء والمؤرخين، وذكروا أنه عمل على تدوين الحديث ورجاله، وصنّف تصانيف كثيرة، واختصر مطولات عديدة.

وبرزت في الفقه أسرة آل فرحون، ومنهم شمس الدين محمد بن فرحون وإبنه عبد الله بن محمد بن فرحون، وحفيده إبراهيم بن علي الذي ألّف مجموعة من الكتب في الفقه والأحكام مثل (منضدة الأحكام) و(إرشاد السالك الى المناسك) وكذا الفقيه ابو الربيع سليمان الغماري الذي كان فقيه المدينة ومفتيها على مذهب الامام مالك.

وفي التاريخ فقد برز التأليف فيه خلال القرنين السابع والثامن للهجرة في المدينة المنورة، وبخاصة فيما يتعلق بفضائل المدينة، ومعالمها، وتراجم أعلامها المشهورين رجالاً ونساءً على نحو كتاب (الروضة الفردوسية والحضيرة القدسية) لمحمد بن أحمد بن أمين الاقشهري، وكتاب (التعريف بما آنست الهجرة من معالم دار الهجرة) لجمال الدين محمد بن أحمد المطري، وهو من أهم الكتب التي تعرض لذكر المدينة والمسجد النبوي والآثار والمعالم.

أما التراجم فقد إشتهر خلال هذه الفترة كتاب (نصيحة المشاور وتعزية المجاور) لعبد الله بن محمد بن فرحون المتوفي سنة ٧٦٩هـ، وقد شمل مجموعة من تراجم الأمراء الأشراف والعلماء والقضاة والصالحين وغيرهم، ولقد بلغ الاهتمام بتاريخ المدينة أن تم تخصيص بعض الحلقات في المسجد النبوي لتدريسه. ويبدو أن تدريس فن التاريخ قليل بالمقارنة مع باقي العلوم رغم شدة عناية علماء المدينة المنورة وغيرها بالكتابة عن تاريخ المدينة والمسجد النبوي.

ورغم ما يتبادر للذهن بأن الحركة العلمية في المدينة كانت مقتصرة على العلوم الشرعية وحدها، الا أن دراسة تراجم علماء المدينة أو من جاوروا فيها تكشف بجلاء أن تحصيلهم العلمي ومعارفهم العامة تتجاوز العلوم الشرعية الى علوم أخرى، فكان بروز عالم في جانب من العلم لا يعني أنه لا يحسن غيره من جوانب العلم الاخرى، فقد كان اهتمام العلماء متشعباً متنوعاً.

خصوصيتنا المزعومة!

حنّا السعوديين

الدكتور صعب بن محمد الزعيمر الشراري

حنا السعوديين أكثر شعب في العالم يمتلك بترول. وحنا اللي تبرعنا لأغلب دول العالم. وحنا اللي إكتفينا من القمح وصدرناه للعالم.

وحنا اللي أخذنا كأس أسيا ثلاث مرات. ووصلنا لكاس العالم ثلاث مرات.

وحنا اللي هزمنا العراق في حرب الخليج.

وحنا اللي فجرنا مركز التجارة والبنتاجون.

حنا السعوديين أول من طلع الفضاء من العرب. وحنا أكثر شعب في المنطقة. وحنا أكثر شعب عنده ستالايت. وحنا اللي نمتلك قناة mbc وقناة art...

وحنا أكثر من يتصل على القنوات الفضائية ونلعب مع المذيعات الحلوات ونمزح معاهم.

حنا اللي أرسلنا أكثر المجاهدين لأفغانستان والبوسنة والشيشان.

وحنا اللي مأأحد يغار على الدين مثلنا، رغم إن أغلبنا مايصلي كل الفروض. وحنا اللي مافي شعب يضايق الكفار مثلنا. والتكفير عندنا مثل شرب الماء وألذ من العسل.

حنا السعوديين ما في أطيب وأكرم مننا. حنا اللي نرمي نصف أكلنا في الزبالة من زود الكرم. وحنا من تفوق على غيرنا في كبر الكروش والكسل.

حنا من أكثر شعوب العالم إستهلاكا للدخان والشيشة. وحنا اللي عندنا مدينة جدة رابع أكبر مدينة تلوث في العالم. وحنا اللي قضينا على الحياة البرية في السعودية من كثرالصيد والقنص.

ثم رحنا على مصر والسودان نقضي على الباقي.

حنا أكثر من يطارد بنات العالم في الخارج. وحنا أكثر ناس في العالم ننفق على السياحة. وحنا اللي تبكي وتتحسف علينا بانكوك وبتايا من بعدها عنا.

حنا أكثر شعب في العالم عنده عمالة أجنبية. وأكثر الأشياء اللي نستخدمها من صنع غيرنا. وما نرضى نشتغل في المطاعم والمطابخ والمخابز والمغاسل. لأننا نشوفها أقل من مستوانا.

حنا اللي نحافظ على تقاليدنا حتى لو كانت غلط. وحنا اللي مانشوف أحسن من قبايلنا. ونشوف الأجانب أقل مننا. إلا من رحم ربي.

حنا اللي نشوف البنت مخلوق ناقص وما لها رأي. ماهي مسؤولة عن نفسها، لكن مسؤولة عن أفعالها. ما تأكل في العزايم إلا من بقايا أكلنا. محجوزة عندنا في البيت مثل الغنم. ما تطلع إلا لزيارة الجارة أو للعمل. حتى زاد عليها الهم والغم. وحتى صارت في الوزن مثل الجمل. وبعد هذا نمنعها من ممارسة الرياضة لأن الرياضة بس للولد!

حنا اللي الحرمة عندنا ما تكشف حجابها لنا وتكشفه للأجنبي. وحنا اللي نمنع الحرمة في المدينة من السواقه لأنها فتنة. حتى لو كانت قبيحة وغير مغرية. ونتركها تركب السيارة لوحدها مع السواق الأجنبي. رغم إن بنات البدو يسوقون السيارة في الصحراء من زمن. من دون خوف ولا وجل. ومن دون إعتراض الأهل.

حنا أول من إبتكر مطاردة البنات في الشوارع بالسيارات. وإذا شفنا بنت راكبة السيارة مع سواقها تجمعنا بسياراتنا حولها مثل الغنم. نبغا منها كلمة حتى لو تتفل في وجيهنا أو ترمينا بحجر.

حنا اللي عندنا أغلى المهور في العالم. وما نشوف ولا نعرف العروس إلا بعد الزفاف (شختك بختك). وبسبب هذا ثلث الزيجات عندنا تنتهي بالطلاق!

رغم الحقيقة والألم.

حنا السعوديين أحسن المسلمين والعرب. (هيّن بس)!!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون
المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

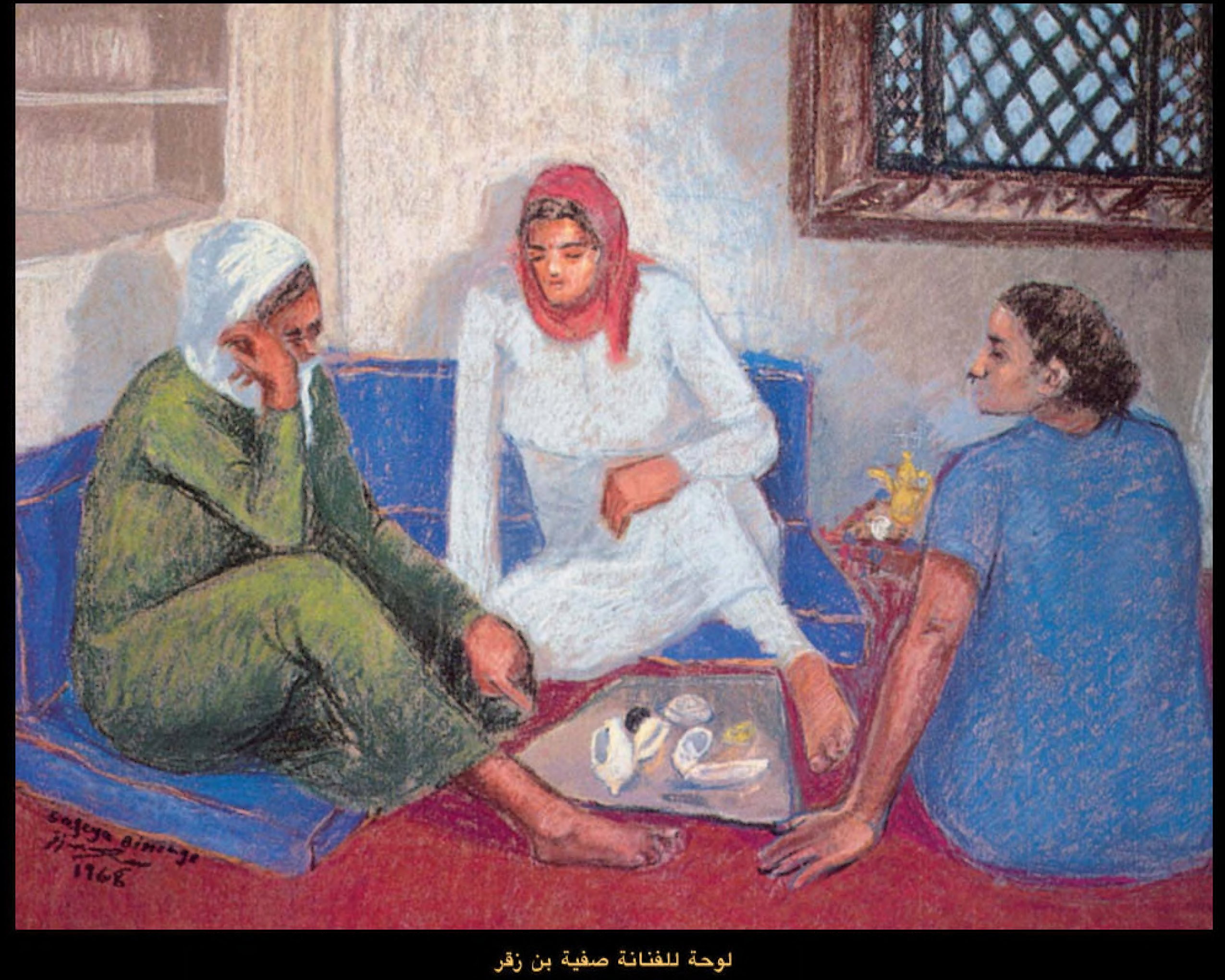
مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجازعلى الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر